سلسلة الاقتصاد

الإقتصـاد الجـديد
لقطاع الأعمال التجارية

إعـداد
د. عبد السلام مصطفى أحمد السيد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
ص . م

السيد ، عبد السلام مصطفى أحمد .

سلسلة الاقتصاد / عبد السلام مصطفى أحمد السيد .{واخ}.ـط١.ـ

دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

٣٣٦ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : ٢ ـ ٦١٥ ــ ٣٠٨ ــ ٩٧٧ ــ ٩٧٨

١. الاقتصاد .

أ ـ السيد ، عبد السلام مصطفى أحمد (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ٢٠٨٨٤ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق ـ شارع الشركات ـ ميدان المحطة ــ بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف ـ فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥ـ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهرس

مقـدمة

من الهام النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها. فإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة القوية بين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن وضع وتنفيذ هذه الخطة سوف يستهدف عدة أولويات على المستوى القومي العربي منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم.

الفصــل الأول
أهـميـة التـجـارة الـدوليـة

تنبع أهمية التبادل الدولي من مبدأين مهمين هما:

مبدأ ندرة الموارد.   ب- مبدأ التخصصية.

حيث أنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب **فمثلاً:**

دول الخليج: تمتلك رأس المال والبترول ولكن ينقصها العمالة المدربة، والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية التي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي.

كذلك اليابان: والتي تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة تنقصها الموارد النفطية حيث تستورد ٩٩% من حاجاتها من الطاقة النفطية.

أما الولايات المتحدة : والتي تمتلك عناصر الإنتاج بوفرة ولكنها تعاني من مشكلة ارتفاع أجور العمال وتكاليف المعيشة مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويقلل من التصدير.

كل الأمثلة السابقة تقودنا لمبدأ مهم في التجارة الدولية وهو مبدأ التخصصية Specialization وهذا يعني أن تركز كل دولة وتخصص الموارد المتاحة عندها لإنتاج صناعة أو زراعة معينة حيث تتبادل هذه السلعة مع دول أخرى تنتج سلع أخرى.

محددات التبادل التجارى (العوامل المؤثرة فى قيام التبادل التجارى)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قيام التبادل التجاري بين الدول نذكر منها ما يلي :-

(أ) اختلاف ظروف الإنتاج: حيث يقود ذلك إلى التخصص في إنتاج سلع معينة وبالتالي تبادلها مع سلع أخرى تُنتج في دول أخرى، فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة والبرتقال فعليها التخصص في ذلك وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوافر بكثافة في الدول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج.

(ب) انخفاض تكاليف الإنتاج: حيث أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول فمثلاً مصر تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القطن لأنه يُنتج بكميات كبيرة جداً مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف وهذا يسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية مما يسبب زيادة تصديره.

كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القهوة، كذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج السيارات والالكترونيات، ولكنها لا تنتج المنسوجات مثلاً والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهظ الثمن في اليابان وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول أخرى كمصر والهند.

(ج) اختلاف الميول والأذواق: حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فمثلاً يفضل المواطن الأردني شراء الملابس التركية، بالرغم من وجود ملابس أردنية.

وتزداد أهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدول كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.

المكاسب الثنائية من التبادل التجاري:

يعتقد الكثيرون ومنهم رواد علم الاقتصاد مثل آدم سميث (*Adam Smith*) أن المكاسب التي تجنيها دولة معينة من التجارة الدولية سيكون على حساب دولة أخرى حيث أوضح آدم سميث (أن أربحية دولة تكون على حساب الأخرى).

ولكن العديد من الاقتصاديين الذي جاءوا بعد آدم سميث أكدوا أن التبادل الطوعي البعيد عن التدخلات الحكومية والعقبات المختلفة التي تحول دون التجارة الحرة سيؤدي إلى تحقيق رفاهية أعلى لكلا الدولتين.

والسؤال الذي سنحاول الإجابة عليه في البند اللاحق هو كيف يمكن لدولة أن تتخصص في سلعة ما وكيف يمكن للدولة أن تكسب من جراء التجارة الدولية سواء كانت دولة مصدرة أو دولة مستوردة.

مبدأ الميزة النسبية ***The Law of Comparative advantage***

أشار إلى مبدأ الميزة النسبية الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو(***David Ricardo***) مستنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في تلك الدولة أقل من تكلفة إنتاج نفس السلعة في الدول الأخرى، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة وعبر عن هذه التكلفة بما أسميناه (تكلفة الفرصة البديلة ***Opportunity Cost***).

ولتوضيح هذا المبدأ نأخذ المثال التالي:

نفترض وجود دولتين هما مصر والبرازيل ينتجان سلعتين هما القطن والقهوة، ولنفترض أنه نتيجة لاستخدام عامل واحد في كل من الدولتين لإنتاج أي من السلعتين، سيقوم بإنتاج الكميات الموضحة في الجدول التالي رقم (١٠-١):

جدول رقم (١٠-١)

يوضح الإنتاجية الأسبوعية لعامل واحد في كل من البرازيل ومصر لإنتاج كميات مختلفة من القطن والقهوة

المنتج	الدول	
	البرازيل	مصر
القطن (وحدة)	١٢	١٠
القهوة (وحدة)	٦	١

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١٠-١) أن البرازيل لديها ميزة مطلقة ***absolute advantage*** في إنتاج السلعتين بمعني أن العامل البرازيلي ينتج كميات أكبر من القطن والقهوة في الأسبوع من العامل المصري، ولكن هل معنى ذلك أن تقوم البرازيل بإنتاج المحصولين بينما تستورد مصر المحصولين المذكورين، الجواب هو لا، حيث نلاحظ أن مصر لديها ميزة نسبية في إنتاج القطن بينما البرازيل لديها ميزة نسبية في إنتاج القهوة، فمثلاً متوسط تكلفة القهوة في البرازيل أقل منها في مصر حيث أنه لإنتاج وحدة واحدة من القهوة في البرازيل يتطلب الأمر التضحية بوحدتين فقط من القطن بينما لإنتاج وحدة واحدة من القهوة في مصر يتطلب التضحية بـ ١٠ وحدات من القطن في مصر

وهذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القهوة في مصر أكبر بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القهوة في البرازيل.

وفي المقابل نجد أن متوسط تكلفة إنتاج القطن في مصر أقل منها في البرازيل فمثلاً لكي ينتج العامل البرازيلي ١٢ وحدة من القطن لا بد أن يضحي بـ ٦ وحدات من القهوة أما في مصر لكي ينتج العامل المصري ١٠ وحدات من القطن يضحي فقط بوحدة واحدة من القهوة.

ما دامت مصر لديها ميزة نسبية في إنتاج القطن فلا بد أن تتخصص في إنتاج القطن، أما البرازيل فعليها أن تتخصص في إنتاج القهوة حيث لديها ميزة نسبية في إنتاج القهوة.

حيث افترضنا وجود ١٠٠٠ عامل وعليه إذا خصصت البرازيل جميع عمالها لإنتاج القطن فإن كمية القطن المنتجة في أسبوع ١٢٠٠٠ وحدة وإذا خصصت جميع العمال لإنتاج القهوة فإنها تنتج فقط ٦٠٠٠ وحدة والخط المستقيم الذي يربط هذين المستويين يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج ***Production Possibilities Curve*** (***PPC***). والحال ينطبق علي مصر عند وجود ١٠٠٠ عامل.

العوائد من التجارة الحرة:

المقصود بذلك هو السؤال المطروح كيف يمكن للدولتين أن يكسبا من التجارة الحرة، والمعروف أن أي دولة ليس لديها الدافع للمبادلة إلا إذا ضمنت حصولها على مكاسب أكبر من عملية المبادلة ولتوضيح ذلك نلاحظ في النقطة السابقة أن:

معدل التبادل الداخلي في البرازيل هو:

القهوة ـ القطن

١ : ٢

أي أن بإمكان البرازيل أن تنتج وحدة من القهوة مقابل التضحية بوحدتين من القطن أو العكس، أي أن تكلفة إنتاج وحدة من القهوة تساوي وحدتين من القطن.

أما معدل التبادل الداخلي في مصر:

القهوة		**القطن**
١	**:**	**١٠**

أي أنه لإنتاج وحدة واحدة من القهوة في مصر وجب التضحية بعشر وحدات من القطن أو العكس.أي أن تكلفة إنتاج وحدة من القهوة تساوي ١٠ وحدات من القطن.

والسؤال المطروح هنا ما هو معدل التبادل الدولي (السعر الدولي) بحيث يشجع الدولتين على التبادل والدخول في التجارة الخارجية، بالنسبة للبرازيل إذا استطاعت الحصول على أكثر من وحدتين من القطن مقابل تصدير وحدة من القهوة فهذا مكسب ومشجع على الدخول في التجارة، أما بالنسبة لمصر إذا حصلت على وحدة واحدة من القهوة بسعر أقل من عشر وحدات من القطن، فهذا محفز على الدخول في التجارة الخارجية.

وعليه فإن السعر الدولي الذي يشجع الدولتين على التبادل يقع بين مستوى الأسعار المحلية أي بين السعرين (١:٢) و (١: ١٠).

ولو افترضنا أن معدل التبادل الدولي كان ١: ٤ بمعنى أن كل وحدة من القهوة ستكلف ٤ وحدات من القطن وبالتالي إذا أنتجت البرازيل ٦٠٠٠ وحدة من القهوة فقط وقامت بتصديرها فستحصل على أربعة أضعاف تلك الكمية أي ٢٤٠٠٠ وحدة من القطن.

وبالنسبة لمصر فستكلفها ٤ وحدات من القطن لشراء وحدة من القهوة وهذا أفضل لها، وبذلك فعند تصدير مصر لـ ١٠٠٠٠ وحدة من القطن ستحصل مقابلها على ٢٥٠٠ وحدة قهوة بينما لو لم تدخل في التجارة ستحصل على ١٠٠٠ وحدة فقط.

لذلك نلاحظ أن منحنى إمكانيات الإنتاج بعد التجارة الدولية ينتقل محورياً ناحية اليمين مما يدل على أن التجارة الخارجية حققت مكاسب ونمط اقتصادي وزادت من مستوى الرفاهية لكل من البرازيل ومصر.

ونخلص للقول أنه بسبب التجارة الخارجية استطعنا أن نحصل وبنفس التكلفة في كميات إنتاج أكبر.

التوازن بين العرض والطلب في التجارة الدولية:

(١) وجود منحنى طلب في الدولة المصدرة ومنحنى عرض كذلك، وفي نفس الوقت وجود منحنى طلب آخر في الدولة المستوردة وكذلك منحنى عرض.

(٢) أن التوازن لا يحدث عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض في كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة، ولكن يحدث عندما يكون هناك فائض لدى الدولة المصدرة وعجز لدى الدولة المستوردة وهذا هو السعر التوازني في التجارة الدولية والذي يجب أن يكون متساوياً في الدولتين.

لذلك يمكن أن نقول أن هناك شرطين للتوازن هما:

١) تساوي السعر في الدولتين للسلعة المتبادلة أي أن السعر في الدولة المصدرة = السعر في الدولة المستوردة.

٢) كمية الصادرات (مقدار الفائض) = كمية الواردات (مقدار العجز).

المسافة AB = المسافة cd

٣) التوازن السابق يحدث في ظل التجارة الحرة ***Free Trade*** وهي التي لا مجال فيها للتدخل الحكومي، ولكن حقيقة الأمر أن الدول تتدخل في التجارة الخارجية وتحول دون وجود ما يسمى بالتجارة الحرة وهذا ما سنقوم بإيضاحه في البند التالي.

التدخلات والعوائق في التجارة الخارجية:

والهدف من هذه التدخلات هو حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ومن أشكال هذه التدخلات:

(١) التعرفة الجمركية *Tariffs:* عبارة عن ضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة.

(٢) نظام الحصص النسبية *Quotas:* وهي تحديد أكبر كمية ممكن استيرادها من الخارج في وقت معين.

(٣) دعم الصادرات: دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل أسعارهم بغية زيادة منافستهم للمنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية.

وسنركز في هذا الفصل علي أكثر أشكال الحماية شيوعاً وهما النقطتين (١، ٢).

(١) التعرفة الجمركية:
والهدف منها هو تحديد كمية الواردات ورفع سعرها للمستهلك المحلي كي يعزف عن شرائها ويقبل على شراء البديل المحلي وبالتالي يقل الطلب على الاستيراد، **ويمكن أن نوضح ذلك من خلال المثال التالي:**
دعونا نفترض أن الأردن يقوم باستيراد جهاز التلفاز من اليابان وفي نفس الوقت هناك بعض الشركات الأردنية تقوم بتصنيع هذا الجهاز، ففي غياب التدخل الحكومي سيكون سعر الجهاز ٣٠٠ دينار في الدولتين، حيث استوردت الأردن ٢٠٠٠ جهاز من اليابان (٣٠٠٠ – ١٠٠٠) أي أن السعر التوازني في غياب التدخل الحكومي هو ٣٠٠ دينار للجهاز.
فإذا قام الأردن بفرض تعرفة جمركية مقدارها ٥٠ ديناراً على الجهاز المستورد فيرتفع سعر الجهاز في الأردن ليصل إلى ٣٥٠ دينار ، الأمر الذي يؤدي
إلى عزوف بعض المستهلكين عن شراء الجهاز الياباني ليقل حجم الاستيراد إلى ألف جهاز فقط.

٢٥٠٠ـ ١٥٠٠ = ١٠٠٠

الآثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية:
(١) **الأثر على المستهلك:** التعرفة الجمركية تؤدي إلى نقص فائض المستهلك ***Consumer Surplus*** حيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث ***ABC*** وبعد التعرفة ***AEF*** وبالتالي فإن خسارة المستهلك بعد التعرفة تتمثل بالمساحة ***FEBC.***
فائض المستهلك: (الفرق بين السعر الذي يستطيع المستهلك دفعه والسعر الفعلي الذي تم دفعه) أو المساحة الواقعة بين منحنى الطلب والسعر المدفوع.
(٢) **الأثر على المنتج:** التعرفة الجمركية تؤدي إلى زيادة فائض المنتج ***Producer Surplus***حيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث ***CJK*** وبعد التعرفة أصبح ***FGK.***
وبالتالي فإن ربح المنتج ومعدل رفاهيته زادت بعد التعرفة بالمساحة ***FGJC.***
فائض المنتج :- (الفرق بين أدنى سعر يستعد عنده المنتج لبيع السلعة والسعر الفعلي الذي تم استيفاؤه) أو هو المساحة الواقعة بين منحنى العرض وسعر السلعة.

(٣) **الأثر على الحكومة:** حيث تحصل الحكومة على الإيرادات الجمركية بواقع ٥٠ دينار على كل جهاز، وحيث أن كمية الاستيراد بعد التعرفة قد بلغت ألف جهاز.

إذن الإيراد الحكومي = ٥٠ × ١٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ وهذا المبلغ يعادل المساحة ***GEIH***.

(٤) **أثر التعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي:** يمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي رقم (١٠-٢) والذي يوضح الأثر النهائي للتعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي.

جدول رقم (١٠-٢) يوضح الآثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية

	بعد التعرفة	قبل التعرفة	= الأثر الصافي (الفرق)
فائض المستهلك	AEF	ABC	خسارة FEBC
فائض المنتج	FGK	CJK	ربح FGJC
إيراد الحكومة	GEIH	صفر	ربح GEIH

مبررات استخدام التعرفة الجمركية:

رغم ما لمسناه من نتائج سلبية لنظام التعرفة على المجتمع مباشرة من رفع أسعار المنتجات وتقليل كميات الاستيراد، إلا أن هذا النظام مطبق في معظم الدول وبالذات الدول النامية، كون التعرفة مصدر مهم لإيرادات الحكومات.

ولدى أنصار التعرفة الجمركية ما يبررونه لاستخدامها مثل:

(١) حماية الصناعات الوليدة (الناشئة).

(٢) خلق فرص عمل، عن طريق تشجيع الصناعات المحلية وتوسيعها.

(٣) اعتبارات أخرى غير اقتصادية، كالأسباب الأمنية أو القومية أو مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية.

٢- نظام الحصص النسبية ***Quotas***:

ويقوم هذا النظام على تحديد أكبر كمية (سقف أعلى) ممكن استيرادها من سلعة معينة وفي وقت معين.(تحديد الكميات المسموح باستيرادها عن طريق وضع سقف أعلى لحجم الواردات من سلعة معينة).

أثر الحصص النسبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع:

فلو قامت الحكومة بتحديد كمية الاستيراد بألف جهاز فقط ٢٥٠٠ – ١٥٠٠ = ١٠٠٠ بدلاً من ألفي جهاز ٣٠٠٠ – ١٠٠٠ = ٢٠٠٠ فيرتفع سعر الجهاز من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ دينار وهذا يحقق نفس النتائج السابقة من حيث أن خسارة المستهلك بعد نظام الحصص هي المساحة FEBC في حين أن ربح المنتج يتمثل بالمساحة FGJC، أما الحكومة فقد تكسب المساحة GEIH في حال بيعها للحصص بحيث يكون العائد من هذه الحصص إيراداً للخزينة.

أما الأثر على الرفاه الاقتصادي فتتمثل في المثلثين EBI، GHJ وهذه المساحة تمثل صافي الخسارة للمجتمع بأسره من جراء التعرفة الجمركية أو نظام الحصص النسبية.

إذن نظام الحصص تفي بالغرض من حيث زيادة سعر السلع المستوردة الأجنبية وتقليل كميتها.

آلية توزيع الحصص(رخص الاستيراد):

(١) **المزاد العلني التنافسي:** وهذه الطرق أكثر فعالية، حيث تُبنى على أساس أن المزاود الذي يملك القدرة على استيراد الكمية المصرح بها سيدفع أعلى سعر للحكومة للحصول على رخصة الاستيراد.

(٢) **التمييز والمفاضلة:** وتقوم هذه الطريقة على أساس حجم المنشأة المحلية وعلاقات المنتج المحلي مع المسئولين وصلة القرابة وغير ذلك من الطرق غير الفعالة وغير التنافسية.

(٣) **المنافسة غير السعرية:** وذلك بأن تعطى الرخص الاستيرادية بناءً على تاريخ تقديم طلب الحصول عليها أو إعطاء الرخص لأول عشرة منتجين يتقدمون بطلبات أو غير ذلك.

الفرق بين التعرفة الجمركية ونظام الحصص:

بالرغم أن السياستين تقودان إلى نفس النتائج إلا أن هناك بعض الفروقات بينهما ومنها:

(١) بالنسبة لنظام الحصص فإن زيادة الأسعار تذهب للحاصلين على رخص الاستيراد من الحكومة بينما عند فرض التعرفة فزيادة السعر ستذهب لخزينة الدولة ولهذا نجد أن الحكومات تفضل استخدام التعرفة لزيادة إيراداتها.

(٢) إن توزيع الحصص على المستوردين المحليين قد لا يكون فعالاً بحيث يمكن أن تُمنح رخص الاستيراد بناءً على العلاقات الشخصية والقرابة وغيرها من الأمور الاجتماعية وليس على أساس الفعالية والمقدرة، بينما التعرفة الجمركية لا تأخذ بعين الاعتبار مثل هذه العلاقات وبالتالي قد تكون أكثر فعالية في تحقيق الإيرادات.

الفصل الثاني
نحو مشاركة عربية فاعلة في مجتمع عالمي للمعلومات

أهداف خطة العمل

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الغرض الرئيسي من وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضاؤه بفرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

بالإضافة إلى حتمية النفاذ الحر والشامل لكل الأفراد مع ضرورة وجود مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ خطة العمل يتطلب وضع استراتيجيات وبرامج وطرق تنفيذية مع صياغة أهداف كمية في شكل مؤشرات تعكس التحسن في قطاع المعلومات والاتصالات سواء على المستوى الكلي في شكل زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في الدخل القومي لهذه الدول وإتاحة النفاذ الحر والشامل للمعلومات و تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة، أو سواء على المستوى القطاعي في شكل زيادة مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ويمكن تحديد أهم الأهداف التي تصبو إليها هذه الخطة فيما يلي:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكِّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل تخفيض الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وقد شهدت جميع أجزاء العالم نجاحاً بارزاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية. وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إحراز الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة التي تصف مجموعة أساسية من المبادئ والخطوط التوجيهية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وعدم المساواة بين الجنسين. ولذلك كان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة من خلال توسيع الناتج القومي الإجمالي بزيادة الابتكار التكنولوجي ومواصلة البحث والتطوير ليؤدي ذلك إلى خفض مستويات الفقر بفضل النمو الاقتصادي النشط.

ينطوي مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وينبغي أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابة الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أي إستراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية. وثمة حاجة أيضاً إلى نهج يتخذ من البشر محوراً له ويؤكد على الغايات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

يعتبر مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاه والتقدم وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحماية البيئة، والارتقاء بالسلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

ويمكن إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة بسرعة أكبر من خلال تسخير الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

<u>وتشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:</u>

التعلم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التعلم الإلكتروني).

الصحة الإلكترونية.

الحكومة الإلكترونية.

الأعمال التجارية الإلكترونية.
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الخروج من الكوارث.
تنمية طاقات إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
القطاعات الأخرى (الزراعة والسكان والبيئة الطبيعية والجو ..إلخ).
النفاذ الحر والشامل للمعلومات

يندرج النفاذ إلى المعلومات وحرية تدفق المعلومات في حقوق الإنسان الأساسية. ولقد كانت المعرفة دائماً محور التقدم الإنساني والجهود الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة والمعلومات تشكلان أكثر من أي وقت مضى المنابع الأساسية للرفاه والتقدم. وأصبحت قدرتنا أفراداً وجماعات على إنشاء وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز تدفق المعلومات وتبادلها، وتشجيع نقل المعارف وتحفيز الابتكار وتشكيل رأس المال البشري، في الوقت الذي تساعد فيه على كفالة تعايش التدفق الحر للمعلومات مع احترام الحياة، والملكية الخاصة، والخصوصية، والملكية الفكرية، والسرية والأمن.

ينبغي العمل على أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. وينبغي خاصة أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة وميسرة، فالمعلومات هي الأساس التي تستند إليه عملية صنع القرار التي تتسم بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطاً أساسياً لأي نظام ديمقراطي. والمعرفة هي العامل الرئيسي في تحقيق التحول المنشود لمجتمعنا العالمي ولمجتمعاتنا العربية.

إن تقاسم وتعزيز المعارف العالمية لتحقيق التنمية هدف يمكن أن يتعزز بكفالة النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي إلى تشكيل ميدان معلومات عام مفعم بالنشاط، ومن المسلّم به أن الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف تنشأ عن الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والاختلافات بين الجنسين وفوارق السن وتباين الدخل وإمكانيات التوصيل. وفي هذا السياق ينبغي إعطاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات.

يعتبر إدماج جميع القطاعات الهشة اجتماعياً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كبار السن والأطفال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي القدرات المختلفة، والعاطلون عن العمل، والمشردون والمهاجرون، من الأهداف ذات الأولوية في بناء مجتمع المعلومات. ولتحقيق ذلك يتعين التغلب على الحواجز التي تعوق المشاركة، مثل الأمية، وقلة تدريب المستعملين، والعوائق الثقافية واللغوية، والشروط الخاصة المفروضة على النفاذ إلى تكنولوجيات معينة.

<u>ويمكن أن تشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:</u>

استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى كافة الخدمات بما فيها خدمات القيمة المضافة.

استخدام التقنيات الحديثة لضمان وصول الخدمة إلى المناطق النائية والريفية.

نشر الوعي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين كل فئات المجتمع وخاصة المرأة والطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ضرورة تطوير وتكثيف المحتوى العربي على شبكات الإنترنت.

توفير الأجهزة الطرفية بأسعار مناسبة بالتعاون بين الهيئات التنظيمية و القطاع الخاص و البنوك.

مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من الهام أن تعمل البلدان العربية على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق. وينبغي تطويع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية والسابقة.

لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

ويجب أن تقوم الحكومات باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وإشاعة مجتمع المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد وقطاعات المجتمع خاصة بين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. ويقوم القطاع الخاص بدور مهم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإشاعتها، ويقوم المجتمع المدني، بالعمل الوثيق مع المجتمعات في دعم المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولابد من زيادة التعاون والشراكة بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تصميم وتنفيذ مختلف المبادرات بشكل فعال مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المتاحة محلياً.

صياغة مؤشرات ملائمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من الضروري وضع مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان العربية وأداءها. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة لهذه البلدان حيث يتقاسم عدة أشخاص النفاذ إلى الإنترنت في كثير من الحالات وحيث يمكن أن نجد مجتمعاً محلياً بأكمله يشترك في استعمال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية.

وينبغي أيضاً تحديد الأهداف في شكل معالم لمراحل تغلغل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات على الصعيدين الحضري والريفي.

ومن المقترحات الجيدة التي طرحت في هذا الشأن وضع "مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية (الفرصة الرقمية)" وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير يتم إعداده في هذا الخصوص يقوم عليه اتحاد إقليمي عربي للاتصالات أو إطار مؤسسي فعال سوف نفصل له لاحقاً، حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها.

وضع استراتيجيات وبرامج وطرق التنفيذ

من المهم أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي تطويع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة

للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية، وسيكون لتبادل المعلومات، لاسيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، دور رئيسي إذ إنه سيسمح للبلدان بالتعلم من بعضها البعض من خلال الحوار بين الأقران.

ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعّالة وناجعة، ينبغي أن تتضمن، بالإضافة إلى تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء لا ترتكز على معايير كمية فحسب وإنما على معايير نوعية أيضاً. وفي حالة البلدان الأصغر حجماً، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية العربية أن تسهم في إيجاد أسواق أكبر وأن تتيح ظروفاً أكثر جاذبية للقطاع الخاص وللبيئة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور ملائم في سياق التنمية لأنها تتيح فرصاً عديدة للإدارات العامة وتساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتيسر الانطلاق بخطى حثيثة بفضل استعمال تكنولوجيات جديدة ومتقدمة.

إن وضع أي إستراتيجية يتطلب الإلمام بما ينبغي الترويج له، وأن يكون ذلك وكيفية صياغة وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقوى تأثير ممكن. وينبغي أن يستفيد ذلك من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويمكن أن تشمل المبادرات الخاصة فى هذا المجال:

تشجيع الإنفاق الحكومي طويل الأجل في مجال البحث والتطوير والدراسات العليا بهدف تطويع وتكييف الحلول الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

إيجاد حوافز ووضع مخططات تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص من ناحية تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية وبناء المؤسسات.

ووضع أنظمة ضريبية تتيح إعفاءات وحوافز للشركات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تشجيع وضع وترسيخ أنظمة لتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى انتشارها، بالإضافة إلى آليات من بينها مقاييس ومؤشرات محلية تعكس الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم ومدى التقدم في إقامة المرافق اللازمة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في سياق المجتمعات المحلية.

فلسفة وخريطة مسارات خطة العمل

ترتكز خطة العمل على خلق إطار للتوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إزالة العوائق التي تحد من نمو هذا المجال. ويعتمد هذا الإطار على مجموعة من التشريعات والسياسات التوجيهية ومبادرات القطاع الخاص بهدف زيادة الطلب على عناصر قطاع المعلومات والاتصالات بينما يؤدي بناء القدرات المحلية اللازمة ووضع عوامل البنية الأساسية والبيئة التمكينية إلى تكوين قاعدة صلبة قادرة على تلبية حاجة قطاع تكنولوجيا المعلومات. ومن حيث نمو حركة مبادرات القطاع الخاص فإنه يمكن استخدام التشريعات والسياسات التوجيهية في "دفع" نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات. بينما يمكن اللجؤ إلى مبادرات القطاع الخاص في "جذب" قطاع تكنولوجيا المعلومات وتهيئة نموه نحو معدلات أعلى. وتعتمد عناصر خطة المشار إليها في "الدفع" و"الجذب" لسوق تكنولوجيا المعلومات على عدة أنشطة مشتركة مثل بناء البنية التحتية وتهيئة بيئة تمكينية مناسبة وبناء القدرات المحلية والتوعية والإعلام وتكامل نظم المعلومات.

وعن الوسائل والمسارات التي سوف تؤدي إلى تحقيق أهداف هذا القطاع فقد تم تحديد هذه المسارات الرئيسية فيما يلي:

التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما أسلفنا فإنه ينبغي النظر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها، حيث يمكن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

دعم الخطط الموضوعة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي.

تحسين القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.

ويعتبر تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأمور الحيوية لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل أهم نتائجه في تحقيق دفعة تحديثية للاقتصاديات الوطنية وتحقيق التكامل بين هذه الاقتصاديات وجذب جانب هام من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال وفي تطوير الموارد والقدرات البشرية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وعلى هذا فإن من المسارات الهامة لتحقيق كفاءة الاقتصاد القومي هو تحقيق التكامل بين اعتبارات تطوير وتحديث قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط القومي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتضمن ذلك تطبيق الأساليب التخطيطية التي تحقق أقل تكلفة مثل التخطيط المتكامل لعمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعتمد على المعايير الخاصة بجانبي العرض والطلب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة في مجالات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وضع عناصر البنية التحتية الأساسية وبناء القدرات المحلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المتفق عليه أن مجتمع الاتصال والمعلومات يعتمد بالأساس على توفر بنية تحتية للاتصالات، تكون قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتوفيرها لمستخدميها بكلفة مقبولة.

يجب أن تقوم تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي على أساس معايير تقنية قابلة للتشغيل المشترك دولياً، تكون متاحة للجميع، وابتكارات تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية باستخدام أي نوع من أنواع الوسائط. وفي ضوء الزيادة الحادة المتوقعة في حجم حركة الإنترنت دولياً وإقليمياً من المهم تقوية المرافق التحتية لشبكات النطاق العريض الدولية والإقليمية عملاً على إتاحة ما يكفي من السعة لتلبية احتياجات بلداننا والمواطنين.

تهيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية (بيئة تمكينية).
لتعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات العربي يجب العمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص في المقام الأول لتطوير البني التحتية واستحداث خدمات جديدة.
وتحتاج عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات تهيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات الإقليمية والوطنية ثم العالمية. ويجب أن تولي هذه الأطر الاعتبار الواجب لحقوق جميع أصحاب المصلحة وواجباتهم في مجالات حرية التعبير والخصوصية والأمن وإدارة عناوين وأسماء ميادين الإنترنت، وحماية المستهلك، مع المحافظة على الحوافز الاقتصادية وضمان الثقة والاطمئنان لأنشطة الأعمال. وينبغي النظر أيضاً في وسائل بديلة لحل النـزاعات إلى جانب الإجراءات القضائية المعتادة، عملاً على تسوية المنازعات بدون تأخير.
من المهم كفالة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة، فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات عملاً على كفالة التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات.
استخدام التشريعات والسياسات الموجهة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
من الأهداف الرئيسية للمبادرات التشريعية والسياسات المختلفة أن يتم التوسع في تطبيقات تكنولوجات المعلومات والاتصالات من خلال تشجيع توفير المعدات والخدمات المرتبطة بها والتي تعتبر ذات جدوى في نشر هذه التطبيقات، ولاستخدام التشريعات المصححة القدرة على توجية عناصر السوق المختلفة إلى الإتجاه المرغوب وهو دفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن يجدر الإشارة بأن التشريعات والقوانين والآليات السياسات

المختلفة القدرة أيضاً على تشجيع الأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على مزيد من التعامل مع هذا القطاع يجب أن تتضمن عناصر تحفيز او عوائد اقتصادية.

هذا ويمكن في الآجلين القصير والمتوسط استخدام عدد من السياسات التي تؤدي إلى تحفيز الطلب على تكنولوجيات وخدمات المعلومات واتاحتها على المستوى التجاري، أما السياسات والتشريعات ذات الأجل البعيد فتكون لضمان الاستمرارية في التطبيقات العملية وانتشارها في كافة شرائح المجتمع. ويتطلب نجاح خطة العمل أن يتم وضع تلك السياسات والتشريعات المختلفة بشكل متكامل مع تفادي التعارض بينها وضمان تحقيق التواؤم الاستراتيجي المنشود.

ومن أمثلة تلك التشريعات والسياسات المختلفة:

حوافز الاستثمار والسياسات الضريبية التي تؤدي إلى جذب إقامة مشروعات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتصنيع المحلي لبعض مكونات أجهزة ومعدات المعلومات والاتصالات.

استخدام السياسات الجمركية بحيث يتم وضعها بشكل تفضيلي على الواردات من المعدات والأجهزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاتجاه إلى خصخصة الأنشطة المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جذب موارد واستثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات.

يعتبر تشجيع دخول القطاع الخاص في تقديم سلع وخدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات من العناصر الرئيسية في خطة العمل، فإن تهيئة المناخ في سوق تكنولوجيا المعلومات لتعبئة الموارد التقنية والمالية للقطاع الخاص سوف يساعد على الإسراع في تنفيذ توصيات خطة العمل.

ومن الأمور التي تساعد على زيادة النمو السريع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو وجود آلية لتفعيل نمو هذا القطاع من كافة الأطراف بالاضافة لتحقيق المنافسة في هذا القطاع واستخدام الوسائل التي تزيد الوعي بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التوجيهات الصحيحة التي تعطيها التشريعات والسياسات المختلفة في سوق تكنولوجيا المعلومات.

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام موارد القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنها الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشروعات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى خلق وسائل ذات جدوى اقتصادية لإقامة البنية التحتية والخدمات اللازمة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من قطاعات الاقتصاد القومي، وتحقيقاً للتحفيز المطلوب في هذا الصدد يجب إدخال التعديلات اللازمة على اللوائح والنظم الخاصة بالمناقصات والمشتريات وغيرها من الممارسات المؤسسية في الحكومة لخلق المناخ الملائم لجذب موارد القطاع الخاص للدخول في مثل هذه الشراكات.

ومن الهام أيضاً قيام مؤسسات التمويل القومية والدولية بدعم تطوير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم أيضاً تحديد وتقييم سبل خلق فرص الاستثمار كأحد الوسائل لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

زيادة الوعي بأهمية النفاذ الشامل والحر للمعلومات من كافة قطاعات المجتمع.

سيتم تنفيذ أنشطة التوعية كالبرامج والحملات الإعلامية الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيز الطلب المحلي والإقليمي على هذه التطبيقات، وسوف تهدف هذه الأنشطة إلى تدعيم السياسات الرئيسية ومبادرات السوق الخاصة بخطة العمل من خلال ما يلي:

رفع الوعي لدى بعض الفئات المستهدفة كالمستثمرين ومقدمي خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بشتى أنواعها بالأهمية الاقتصادية لها بما يساعد على زيادة العرض من هذه الخدمات، وهذا من شأنه أن يضمن اقتناع ومساندة هذه الفئات لتقديم خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وذلك لما ستحققه هذه الخدمات من فوائد اقتصادية وزيادة في العائد الاستثماري.

زيادة الوعي العام لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لدى الأفراد بصفة عامة وذلك بهدف تعديل سلوكيات الجماهير نحو مزيد من التعامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من مزيا عديدة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

ومن الضروري أن تعتبر زيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملية متواصلة يمكن تحقيقها عن طريق استخدام وسائل التوعية الفعالة مثل الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية وأنشطة الإعلان والندوات والمؤتمرات. وسيكون لأجهزة الإعلام وكذلك المؤسسات التعليمية دوراً رئيسيا في مجال التوعية بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإلي جانب ذلك سيكون للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دوراً إيجابياً في توجيه وتنفيذ الحملات الإعلامية وذلك لما تتمتع به هذه الجهات من قنوات وآليات فعالة لنقل وتبادل المعلومات.

بناء القدرات المحلية والقومية في كافة الأطراف المعنية.

سوف تؤدي برامج بناء القدرات المحلية والقومية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى تدعيم السياسات الرئيسية والمبادرات الخاصة بخطة العمل من خلال التركيز على القدرات المطلوبة للفئات المستهدفة لتتمكن من تطبيق مكونات خطة العمل بطريقة فعالة ومؤثرة إلى جانب تقديم الخدمات والمنتجات المطلوبة.

وستساعد برامج بناء القدرات على الزيادة من عرض الخدمات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات عن طريق إمداد مقدمي هذه الخدمات بالمهارات والخبرات المطلوبة. وستقوم برامج بناء القدرات بسد الفجوات في الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق البرامج التدريبية المختلفة وأنشطة تنمية وتطوير المؤسسات ونقل الخبرات والتقنيات وتشكيل مراكز تطوير تكنولوجيا المعلومات، ومن الأهداف التي تحققها برامج بناء القدرات أيضاً هو إمداد المشرعين وواضعي السياسات بالخبرات والمعلومات المطلوبة لكي يتمكنوا من إعداد إطار فعال للتشريعات لتيسير تنفيذ مبادرات السوق الخاصة بخطة العمل.

آليات ومبادرات خطة العمل :

يتطلب وضع وتنفيذ خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات تفعيل مساراتها في المجالات المذكورة كوسائل للوصول للأهداف القومية المنشودة والخاصة بنمو هذا القطاع الحيوي ودفعه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل آليات ومبادرات خطة العمل المقترحة في:

١) وضع عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات من خلال وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لموضوعات التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف عملاً على تحقيق النفاذ الشامل بتكلفة معقولة، من المهم تمكين التكنولوجيات الحالية والجديدة من تيسير التوصيلية للجميع، خاصة من خلال مؤسسات مفتوحة للجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض. وينبغي اهتمام خاص لما يلي:

كيفية استفادة الفئات المحرومة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال مبادرات خلاقة.

دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛

إنشاء نقاط نفاذ عمومية وتهيئة فقرات هيكلية تقوم على بروتوكول الإنترنت باستخدام مرافق تحتية مبتكرة للاتصالات.

تعتبر مراكز المعلومات والاتصالات المجتمعية عنصراً حاسماً في تهيئة النفاذ الشامل إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية. وتعمل سياسات النفاذ الشامل على تهيئة أفضل مستوى ممكن من التوصيلية بتكلفة معقولة للمناطق المحرومة من الخدمات. ولا بد من رصد التقارب التكنولوجي بيننا بهدف تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة من أجل إيجاد أشكال بديلة للنفاذ يمكن أن تساعد على تضييق الفجوة الرقمية. كما أن إعداد التجهيزات اللازمة للنفاذ وعرضها بتكلفة منخفضة وتهيئة نقاط نفاذ مجتمعية متعددة الأغراض هي معالم أساسية على طريق العمل على تقليل الفجوة الرقمية في مجتمعاتنا العربية.

العمل على تعظيم إقامة الروابط بين مختلف شبكات المعلومات العربية عن طريق إيجاد محاور حركة إقليمية لتقليل تكلفة التوصيلات البينية وتوسيع الدخول إلى شبكات النفاذ. ويجب تحديد رسوم استخدام الشبكات والبنية التحتية على أساس معالم قياس موضوعية وغير تمييزية.

تنفيذ فقرات هيكلية إقليمية عربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التبادل بين مختلف البلدان وتفادي تأثيرات حركة المكوك التي تجعل المعلومات تخرج من المنطقة ثم تعود إليها عن طريق الإرسال من منطقة أخرى. ويتطلب تطوير المرافق التحتية الضرورية للتوصيلية تحقيق التكامل بين السياسات الحكومية الملتزمة بتأمين التوصيلية مع اشتراك القطاع الخاص. ومن الضروري اتخاذ خطوات من أجل تحرير الاتصالات، والخصخصة، والمنافسة، وإزالة مكونات التعريفة المفرطة.

<u>وتتمثل أهم الخطوات التنفيذية في هذا المجال على المستوى العربي ما يلي:</u>

تنفيذ شبكة إقليمية رقمية وتحديث شبكة الربط الإقليمي العربي.

وضع آلية لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لتحديث البنية التحتية لشبكات الاتصالات والمعلومات.

وضع خطط لرفع معدل انتشار الخطوط التليفونية والتوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية.

استخدام التقنيات الحديثة والملائمة لوصول خدمات الاتصالات والمعلومات إلى المناطق النائية والريفية.

اللجوء إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ الخطط الأساسية الوطنية والإقليمية.

التفكير في جلب تطبيقات اللاسلكية بعيدة المدى (*wi-fi*) بالدول العربية لتوصيل خدمة الانترنت بأسرع الطرق وأرخصها.

وضع مقاييس لتقييم تطور مجتمع الاتصال والمعلومات، وقياس الفجوة الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال مؤشر موحد يأخذ بالاعتبار مختلف المؤشرات ذات العلاقة.

إنشاء مرجعية دولية لحماية أسماء النطاقات (*domain names*) والأدلة الجذرية للعناوين (*Root Directories*) وجعل لكل دولة الحق في سيادتها في التصرف في العناوين الإلكترونية الخاصة بها.

٢)إطار مؤسسي فعال على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تختص بوضع الاستراتيجيات القومية لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من الضروري وجود إطار مؤسسي فعال يمثل فيه كل من الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على كل من المستويين المحلي والإقليمي العربي ويختص بدفع عجلة نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات ووضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بهذا المجال، بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لتنمية هذا القطاع، ومن المهام الأساسية المقترحة لهذا الكيان المؤسسي ما يلي:

تحديد واقتراح الإصلاحات التشريعية والسياسات المختلفة الضرورية لتنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وضع برامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل شامل وكامل.

تعبئة الموارد اللازمة والتي تضمن تنفيذ خطط العمل الموضوعة (بما فيها تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات).

وضع أهداف كمية وتنفيذية.

متابعة تنفيذ خطط العمل.

وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية.

من الضروري وضع أطر تشريعية عربية ملائمة تكفل المصالح القومية العامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية. ومن الضروري في هذا الصدد توفير الحماية من المخالفات المدنية والإجرامية ("الجرائم السيبرانية")، وحل مسائل التسويات والتصفيات وأمن الشبكات والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية عملاً على بناء الثقة في شبكات المعلومات. ويجب أن يشمل هذا الجهد توفير إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية للإنترنت تراعي احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الأمن وثقة المستعمل العربي وغير ذلك من جوانب سلامة المعلومات وأنظمة الشبكات لتجنب المخاطر الكبيرة المتمثلة في تعطيل وتدمير أنظمة الشبكات التي يتزايد اعتمادهم عليها. ولا تكفي التكنولوجيا وحدها لضمان أمن المعلومات وإنما لا بد من استكمالها بالتعليم

والتدريب والسياسات والقوانين والتعاون الإقليمي ثم الدولي. وينبغي في الأجل الطويل إشاعة "ثقافة عربية للأمن الإلكتروني" تستند إلى فهم قومي مشترك للقواعد التنظيمية والآليات الملائمة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا، والتعاون الدولي.

تشجيع المنافسة باعتبارها أفضل وسيلة لخفض الأسعار وضمان استمرار تحديث الشبكات والخدمات.

من المسائل المهمة للبلدان العربية أن تعمل على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للعمل المشترك عملاً على كفالة استفادة الجميع من التكنولوجيا ومحتوياتها ومن الخدمات أقصى استفادة ممكنة. وينبغي تشجيع تطوير برمجيات مفتوحة المصدر ونشرها على أوسع نطاق وكذلك معايير مفتوحة لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني:-

إن لجميع الشركاء ، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية الاتصالات، ويجب إشراكهم إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. **ويتطلب هذا:**

صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس أوجه التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتحسين التآزر في تطوير مجتمع المعلومات.

لا بد من أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي إتباع نهج متكامل يتيح حواراً مفتوحاً وتشاركياً يضم المجتمع بأكمله ويشترك فيه جميع أصحاب المصلحة المهتمين بعملية بناء رؤية مشتركة من أجل إقامة مجتمع معلومات في الإقليم.

تتزايد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي، إلا أن بلداننا العربية لا تزال متعثرة سواء من ناحية قدراتها على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من ناحية استيرادها للتكنولوجيا المتجسدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو، وهذا هو الأهم، في مجال البحث والتطوير ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ولا بد أن تقوم الحكومات بتشجيع الاستثمار في إنشاء مرافق إقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
يُتوقّع أن يولّد النمو في الطلب على التطبيقات ظروفاً دينامية تحفز على تهيئة بيئة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار ومواجهة التحديات التي تثيرها التطبيقات لدى الانتقال نحو مجتمع المعلومات. وسيعمل الطلب الذي يتولد عن تطبيق الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية ومشاريع الأعمال الإلكترونية على إدخال خدمات جديدة وتطويرها.
الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع.
- يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية، بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية. ومع ذلك فمن المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها، حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.
الحكومة الإلكترونية: ستساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فهماً وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عمليات رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراقبتها ويزيد من كفاءة أدائها. وتستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين (التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك) وللمنشآت التجارية.

التجارة الإلكترونية: إن بوسع المنشآت التجارية، كبيرها وصغيرها، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ودعماً لهذه العملية يتعين على الحكومات أن تحفز الإطار التنظيمي، من خلال توفير الخدمات التي تساعد على إيجاد بيئة مواتية من أجل تشجيع تطبيقات ومحتوى الاستثمار الخاص، على أساس البني التحتية عريضة النطاق المتاحة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي جانب المستهلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق زيادة في رضاء المستهلكين بفضل التفاعل مع أعداد كبيرة من الموردين المحتملين بدون تقييدات الموقع.

التعلم الإلكتروني: النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل المجموعات في كل المواقع. ويتطلب تنفيذ برامج تعليمية شاملة بتكلفة معقولة تعزيز المحتوى وشبكات النطاق العريض والمعدات. وسوف يتم تدعيم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى عن طريق إقامة ورعاية شبكة للموارد البشرية تُضفي الصفة المؤسسية على التدريب الجاري للمدرسين والمعلمين الذين يمثلون دعامة الابتكار. وسوف يستفاد من أفضل الممارسات في ابتكار مواد تعليمية من نوعية جيدة ويمكن الحصول عليها بسهولة من جميع أنحاء العالم لتسهيل نقل المعرفة إلى المستوى الوطني. وسوف يُعطى اهتمام خاص للتدريب متعدد اللغات واستعمال وتطوير برمجيات الترجمة.

الصحة الإلكترونية: النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كافٍ خاصة في المناطق الريفية والنائية، ويعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بتمكينهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية وبتمكين

المواطنين من تنظيم شؤونهم الصحية بطريقة أفضل والمشاركة بفعالية أكبر في عملية الرعاية الصحية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، وإعطاء طابع شخصي للرعاية الصحية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب التوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات. وسيكون من بين الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية توفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض، وخصوصاً فقدان المناعة/الإيدز.

بناء القدرات اللازمة وزيادة الوعي العام بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولكي يستفيد الناس أكبر فائدة من مجتمع المعلومات لا بد أن تكون لديهم معرفة كافية ومهارات كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتحقق هذا من خلال تعزيز برامج التعليم والتدريب على جميع المستويات، ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى تعليم الكبار، من أجل إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة الفئات الضعيفة. ويجب زيادة قدرة بلداننا العربية في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة فعالة من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

العمل على أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بنوعية التعليم والتعلم وتبادل المعارف والمعلومات فيما بين بلداننا العربية. فالمعلمون هم بوابة مجتمع المعلومات وينبغي تقديم مزيد من الدعم لتنمية مهاراتهم وفي مجال المناهج الدراسية. ومن المهم أيضاً العمل على تحسين التعليم الأساسي والتعليم المتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهيئة كتلة حيوية من المهنيين من ذوي التخصصات والمهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخبراء في هذا المجال وهؤلاء هم الذين سيواصلون تكوين الأساس في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ومن المسلم به أن التعليم في مجال تنمية مرافق الشبكات وتشغيلها

يتسم بأهمية خاصة، وهو الأساس لتهيئة خدمات من شبكات المعلومات والاتصالات تتسم بالكفاءة والتنافس والأمان ويعتمد عليها.

والهدف من التعلم الإلكتروني هو تنمية المهارات التي تساعد على النفاذ إلى المعرفة، وهو يتناول مسائل عديدة منها المحتوى المحلي والهوية الثقافية والتعددية اللغوية وحقوق الملكية الفكرية. والنفاذ إلى المعلومات هو من الأدوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولا تزال الفرصة قائمة أمام إتاحة السبيل لهؤلاء الذين ظلوا خارج النظام التعليمي الرسمي لاكتساب التعليم والمعلومات بما يناسب احتياجاتهم وثقافاتهم. ولا شك أن التعليم يعمل على تمكين الأفراد والشعوب من التغلب على الفقر، ولذلك فإن التعلم الإلكتروني هو من أهم المسائل التي تساعد على سد الفجوة الرقمية بين بلداننا العربية والمجتمع العالمي للمعلومات.

اهتمام خاص للشباب ، الذي يشكل غالبية السكان في بلداننا العربية والذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعدهم للاشتراك الكامل في مجتمع المعلومات، وهو أحد الأهداف الرئيسية لمجتمع المعلومات.

نشر المعلومات عن الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة من خلال تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومن خلال حملات التوعية والمشاريع الريادية، والعروض البيانية والمناقشات العامة. وينبغي توجيه دورات "محو الأمية الإلكترونية" نحو تدريب السكان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعمل هذه الدورات على تزويد مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهارات التي يحتاجونها للاستفادة منها وإنتاج محتوى مفيد ومجدي من الناحية الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وأيضاً الاضطلاع بتكوين قوة عاملة والحفاظ عليها لتكون دعامة لمجتمع المعلومات العربي، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة.

تطوير آليات جديدة لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

يعد التعاون الوثيق على المستوى الدولي بين السلطات الوطنية والقومية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع جوانب مجتمع المعلومات العربي أكثر إلحاحاً اليوم مما كان في أي وقت مضى. وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد من اغتنام الفرص التي تتيحها مؤسسات التمويل الإقليمية. والمجتمع الدولي مطالب بتوفير التعاون التقني والمالي على المستوى متعدد الأطراف وعلى المستوى الثنائي.

الجدول الزمني لخطة العمل

يتطلب تحقيق أهداف خطة العمل أنشطة مستدامة على مدار عدة سنوات ويتم تنفيذ مبادرات خطة العمل من خلال دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ومن خلال متابعة الانجازات يمكن إدخال التعديلات والتصحيحات في مرحلة التخطيط وكذلك مراجعة وتنقيح الأنشطة.

ويمكن تقسيم الجدول الزمني لتنفيذ خطة العمل إلى ثلاث مراحل وفقاً للأجل الزمني، في الأجل القريب (العام الأول والثاني) وفيها يتم وضع بعض عناصر البنية التحتية الضرورية والتي لا غني عنها لبدء نمو قطاع المعلومات والاتصالات حيث تستدعي عملية استكمالها فترة إعداد طويلة، وفي الأجل المتوسط (عامان إلى خمسة أعوام) وتتضمن الاستمرار والتوسع في آليات ومبادرات خطة العمل، وفي الأجل الطويل (خمسة أعوام فأكثر) وفيها يتم مزيد من التوسع في الآليات والمبادرات ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

سوف يتم تنفيذ الأنشطة الخاصة بخطة العمل من خلال دورة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتعديل والتنقيح، وخلال كل مرحلة للتنفيذ، سيتم تعديل وتنقيح أنشطة خطة العمل استجابة لتغير ظروف السوق، ويمكن تقسيم الجدول الزمني لتنفيذ خطة العمل إلى ثلاث مراحل وفقاً للأجل الزمني:

في الأجل القريب(العام الأول والثاني)

ستركز أنشطة خطة العمل في هذه المرحلة على البدء بوضع القواعد الأساسية المطلوبة والتي تستدعي فترة إعداد طويلة، ومثالا لذلك وضع أسس البنية التحتية والبيئة التمكينية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأولوية كبرى رغم أن جني ثمارها يتطلب عدة سنوات، **ومن الأمثلة الأخرى للأنشطة المستهدفة في هذه المرحلة:**

البدء في بناء القدرات المحلية والقومية والإعلام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
خلق حوار بين الحكومات والقطاع الخاص لإقامة الشراكات بينهما في المجالات الإستراتيجية.
استكمال الجوانب التحليلية المطلوبة لدعم الإصلاحات الخاصة بالسياسات المختلفة والتشريعات.
وضع نظم لتبادل المعلومات والمتابعة.
استمرار أنشطة البحث والتطوير طويلة المدى.

في الأجل المتوسط (عامان إلى خمسة أعوام)

من المتوقع أن يتسم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال تلك الفترة بزيادة الوعي (من حيث الطلب على خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات) وزيادة القدرات المحلية في مجال تقديم هذه الخدمات، مع توافر ظروف التشغيل في بيئة أثرت فيها تغيير السياسات المختلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي، ولذا فيجب ان تتضمن خطة العمل ما يلي:
التوسع في تنفيذ المبادرات والآليات.
استمرار تطوير الآليات الخاصة بالأنشطة الأساسية والتوسع فيها (البنية التحتية والبيئة التمكينية وبناء القدرات وزيادة الوعي).
تحقيق المنافع من أنشطة الأجل القصير حيث يمكن لبعض الآليات أن تحقق تأثيرات إيجابية في الأجل القصير مثل الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص.
تحليل نتائج المتابعة وإدماجها ضمن نشاط التخطيط الجاري.

في الأجل الطويل(خمسة أعوام فأكثر)

إذا ما تمت الأنشطة المستهدفة في الأجلين القصير والمتوسط على النحو المستهدف فإنه من المتوقع أن يكون التوسع في بعض الآليات والمبادرات الخاصة بخطة العمل والبدء في البعض الأخر أكثر سهولة ويسرا. بالإضافة

لهذا فإن الدورة المستمرة لتخطيط ومتابعة وتنقيح خطط العمل ستكون قد رسخت، كذلك سوف تتحقق زيادة في نضج سوق تكنولوجيا المعلومات بشكل ملموس بما يعجل بنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبما يحققه ذلك من منافع إيجابية على الاقتصاد القومي.

دور ومسئوليات الأطراف المعنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

وينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام بتعبئة الموارد من أجل تنمية مجتمع المعلومات، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في المرافق التحتية للاتصالات وفي بناء القدرات البشرية، وفي وضع أطر السياسات ووضع محتوى محلي وتطبيقات تراعي فيها الثقافات المحلية. وللمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية والإنمائية، دور هام في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وتهيئة الموارد اللازمة لهذا الغرض.

إن نجاح وتنفيذ خطة العمل يتطلب التحديد الواضح لأدوار ومسئوليات الأطراف المعنية وهى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتولى إطار مؤسسي فعال والإشراف على توجيه وتنفيذ خطة العمل ومتابعة نتائج مبادرات خطة العمل والتنسيق لكافة البرامج المحلية والقومية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

من الممكن بداية وضع خطوط رئيسية لأدوار الأطراف المعنية ثم نفصل هذه الأدوار لاحقاً، بحيث يقع على عاتق الحكومة إعداد البنية الأساسية وتهيئة البيئة التمكينية المناسبة لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، بينما يتولى القطاع الخاص وضع أهداف لتحقيق نمو في معدلات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمساعدة على تحفيز السوق المحلي لتكنولوجيا المعلومات، أما منظمات المجتمع المدني فتقوم بالترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الهام أن التأكيد على أن الأدوار والمسئوليات الموكولة للقطاع الخاص والمجتمع المدني شأن كافة الأدوار الأخرى هي أدوار متداخلة بين كافة الأطراف المعنية، وتتداخل هذه الأدوار بصورة كبيرة قد يكون فيها الأدوار الرئيسية متداخلة بشكل كبير .

ويوضح الجدول التالي دور ومسئوليات الأطراف المعنية في مسارات خطة العمل، حيث يؤدي وضوح تلك الأدوار والمسئوليات إلى سهولة الاتصال والتنسيق فيما بينها وأيضاً للتأكد من تحقيق النتائج المرجوة .

الأدوار الرئيسية للحكومات في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كما أسلفنا، لا بد أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويمكن تحديد **أهم مسئوليات الحكومة الرئيسية على النحو التالي:**

ضمان التكامل بين تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطط التنمية القومية.

وضع عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات من خلال وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لموضوعات التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف.

وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية.

استخدام التشريعات والسياسات الموجهة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جذب استثمارات القطاع الخاص في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسية للقطاع الخاص في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

للقطاع الخاص دور حيوي وجوهرة كمحرك دافع لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من حرية حركة كبيرة ورؤية واضحة نحو المصلحة الفعلية له في هذا المجال، وفيما يلي نعرض لأدوار القطاع الخاص، كما فصلناها مسبقا:

زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
عمل الشراكات مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.
تطوير آليات جديدة لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

وكذلك يمكن تحديد الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني، بما له من أهمية بازغة في التالي:

الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع.
بناء القدرات اللازمة وزيادة الوعي العام بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وكما أسلفنا، فإنه يمكن تحديد الدور الرئيسي للإطار المؤسسي الفعال الذي يمثل فيه كل هذه الأطراف في التالي:

تحديد واقتراح الإصلاحات التشريعية والسياسات المختلفة الضرورية لتنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.
وضع برامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل شامل وكامل.
تعبئة الموارد اللازمة والتي تضمن تنفيذ خطط العمل الموضوعة (بما فيها تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات).
وضع أهداف كمية وتنفيذية، متابعة تنفيذ خطط العمل.

خطة متابعة الإنجازات وتقييم الأداء

يتمثل الهدف الأساسي من وضع خطة متابعة لإنجازات خطة العمل في تقديم معلومات عن مستوى الأداء في تنفيذ الخطة **وتتضمن خطة متابعة العمل ثلاثة عناصر هي:**

أهداف ومؤشرات الأداء .
ونظام متابعة خطة العمل.

قنوات التقييم وتجميع الملاحظات الخاصة بالأداء.

أهداف ومؤشرات الأداء وتستخدم في قياس مدى التقدم نحو إنجاز الأهداف المنشودة على المستوى القومي، حيث يجب وضع عدد من المؤشرات التي تقيس تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون هذه المؤشرات كمية كلما أمكن ذلك. وكذلك يجب وضع أهداف في الأجلين القصير والطويل لكل مؤشر وذلك بناء على تحليل حالة الأساس والتي تمثل الظروف الحالية. ويتم تحديد الأهداف الخاصة بالأداء وفقاً لمستويات أداء عالية ولكن من المتيسر تحقيقها.

نظام متابعة خطة العمل ويقوم بتجميع المعلومات وتحليل البيانات ونشر النتائج على السادة متخذي القرار، ويتم التأكيد على البنود التالية في نظام متابعة خطة العمل:

وضع خطة لمصادر وتجميع البيانات.

تحديد معدل تكرار وجدولة تجميع البيانات.

تحديد الجهات التي ستتولى تنفيذ أنشطة المتابعة.

قنوات التقييم وتجميع الملاحظات الخاصة بالأداء وهو أحد العناصر الرئيسية في نظام المتابعة حيث يساعد صانعي القرار في تقييم مدى نجاح العناصر المختلفة لخطة العمل، وتعتبر تلك القنوات بمثابة منتدى لاختبار الفروض المختلفة وإدخال التعديلات الضرورية على خطة العمل أثناء تنفيذها.

الفصل الثالث
من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ***General Agreement on Traffs***"، و هي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتوقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي *FMI* و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ***BIRD***و قد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، و كبديل لهذه الفكرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام ١٩٤٧ للمداولة حول التجارة الدولية، و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب.

و لقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية ٢٣دولة منها: [١]

عشر دول صناعية: أمريكا-بريطانيا –استراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج.

دولتين عربيتين: - سوريا – لبنان.

ثلاث دول من أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي.

دولتان من إفريقيا: - جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا.

خمس دول آسيوية: - الهند – باكستان – الصين – كوريا – سيلان.

دولة من أوروبا الشرقية هي بورما.

١ - عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات-الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ٣٢.

كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة، و بناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر و التدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً
و استيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية و الاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، و في العنصر الموالي سوف نتطرق إلى كل جولة على حدى.

جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

يمكن تقسيم الفترة من ١٩٤٧ و هو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية و حتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام ١٩٩٤
إلى ثلاث فترات أو مراحل على النحو التالي:

الفترة الأولى: ١٩٤٧-١٩٧١:

خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كان من أهمها:

- الجولة الأولى:جولة جنيف ١٩٤٧:

شاركت فيها ٢٣ دولة، و كانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، و تضمنت نتائج المفاوضات ٤٥٠٠٠ تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة ١٠مليار $ أو ما يقارب ٢٠% من حجم التجارة العالمية.

- الجولة الثانية: جولة آنسي *Annecy* في فرنسا ١٩٤٩

و تعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

- الجولة الثالثة: جولة توركاي في إنجلترا ١٩٥٠-١٩٥١:

و قد شاركت في هذه الجولة ٤٧دولة، و قد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة و هو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد.

- الجولة الرابعة: جولة جنيف ١٩٥٤-١٩٥٧:

شاركت فيها ٢٧ دولة.

- الجولة الخامسة: جولة ديلون ١٩٦٠-١٩٦١:

في جنيف، و بلغ عدد الدول المشاركة فيها ٢٧دولة.

كما أنه يمكن تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة، ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، و تركزت جميعا في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

الفترة الثانية: ١٩٧٢-١٩٨٩:

تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، و هي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة، و تستمر حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

- الجولة السادسة: جولة كنيدي ١٩٦٤-١٩٦٧:

عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام ١٩٦٢، في رسالة عرضها على الكونجرس و التي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار ٥٠% على جميع السلع

و قد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين و.م.أ و شركائها التجاريين و خصوصاً المجموعة الأوروبية، و تم الاجتماع و عقد الجولة في ماي ١٩٦٤ في جنيف و انتهت في جوان ١٩٦٧.

في هذه الجولة، اجتمع ممثلو ٣٧دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية و العمل على تخفيضها، و قد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي ٤٠مليار دولار أو ما يعادل ٤/٥ التجارة الدولية، و بالنسبة لمتوسط

معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى، مثال ذلك: [١]

بريطانيا: ٣٠% من التخفيض العالمي، ٣٠% لليابان، ٢٤% كندا، و قد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة١٩٦٨-١٩٧٢، و انخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا و أوروبا بنسب تتراوح بين ٥-١٠% فيما يخص المنتجات الزراعية، كانت شقة الخلاف الكبير بين المجتمعين، لكن الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط ٢٥% على المنتجات المحمية.

الجولة السابعة: جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩:

لقد شاركت في هذه الجولة ١٠٢دولةو كان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود الغير الجمركية، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة، إلا أن القيود الغير جمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود الغير الكمية، فإن جولة طوكيو.

قد تناولت أيضا، موضوع تخفيض الرسوم الجمركية، و هو القاسم المشترك في جميع الجولات فضلا عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة **مثل**: [٢]

الدعم و إجراءات الرد على دعم الصادرات.

الحواجز الفنية على التجارة.

الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد.

أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.

إجراءات مكافحة الإغراق.

و لقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر، حيث أن هذه الأخيرة ركزت على خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، في حين أن هذه الجولة تطرقت إلى خفض و إزالة القيود الجمركية و الغير جمركية المفروضة على التجارة

---

١ - نبيل حشاد، الجات و المنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٦.
٢ -محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٨.

العالمية أي مناقشة العوائق الأخيرة بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية و قد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (٣٠٠مليار$)، من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية مما يعادل ٣٠% من متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع و المنتجات الزراعية. [١]

و كان من أهم ما خرجت به الدول من قرارات يتعلق بتقنين استخدام العوائق التجارية تمثلت فيما يلي:

١- الإعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية:

و تم التوصل إلى أن الدولة التي ترغب أو تتبنى سياسات الإعانات و الرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدولة.

٢-إجراءات ترخيص الاستيراد:

بحيث وافق أعضاء الجات على تخفيض إجراءات ترخيص الاستيراد و تعهدت الحكومات بإدارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة و محايدة اتجاه أعضاء الجات.

٣-التقييم الجمركي:

في هذا القرار تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك، و ذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها التي تقرر في بعض الدول.

٤- العوائق الفنية:

تهدف هذه العوائق إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية، و الصحية، أو البيئية و تعتمدها المعايير القياسية الكثير من الحكومات لبعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، و لذا فالاتفاق قد تم على أساس استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية، و التي قد تختلف بين الدول مما قد يسبب في إعاقة التجارة الدولية.

---

١ -سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية و جات ١٩٩٤، مركز الإسكندرية للكتاب ١٩٩٩، ص ٣٥.

٥-المشتريات الحكومية:

هدف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، و قد حدد الاتفاق القواعد التفصيلية لطريقة طرح المنافسات الحكومية دولياً.

الفترة الثالثة: ١٩٧٩-١٩٩٣:

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة و الأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية، و هي جولة لأورجواي، و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- جولة أورجواي I *١٩٧٦ -١٩٩١*

تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً و تأزماً، و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في ١٩٨٢ و لكنها لم تبدأ إلا في ٢٠سبتمبر ١٩٨٦، و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً و أوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة

في جولات المحادثات السابقة، و قد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة. كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين، و كان الهدف من هذه الجولة تحقيق **بعض الأهداف الأساسية التالية**:[1]

تخفيض القيود الغير جمركية.

تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.

تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

و لقد تم تحديد ١٥ مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات، نذكر منها المهمات الآتية:

١-التعريفة الجمركية.

٢-القيود الغير جمركية.

٣-المنتجات الاستوائية.

٤-المنتجات الأولية

٥-المنتجات و الملابس

---

١ -محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠.

٦-المنتجات الزراعية
٧-الإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات
٨- الإعانات و الرسوم الجمركية
٩- حقوق الملكية الفكرية
١٠-الخدمات
بالإضافة إلى أربع مجموعات عمل أخرى للتعامل مع اتفاقية الجات نفسها فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات.
و لقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات و الزراعة و الملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية، حيث أن و.م.أ قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات، و ذلك لأن المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية، و قد قدرت خسائر و.م.أ ٧٠مليار$ نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قسمة الريع العائد على أصحاب هذه الحقوق.
و من ناحية أخرى، فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات و دعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أو دعم للتصدير، أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، و لقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، و هكذا انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي١٩٨٧-١٩٩٠ دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

ب- جولة أورجواي II *١٩٩١-١٩٩٤* :

لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين و.م.أ من ناحية و الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، و لقد انتقدت و.م.أ و ذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي

تساند المنتجين الزراعيين، و في نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة و تجارة و.م.أ بصفة خاصة، و لقد هددت و.م.أ بفرض رسوم جمركية قدرها ٢٠٠% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة ٣٠٠مليون$. [١]

و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، و لقد تم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة ٣٧% من القيمة، و ٢١% من الكمية، و ذلك خلال ٧سنوات.

و في عام ١٩٩٣ عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي I، و قد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام ١٩٩٤.

أبرز نتائج جولة أورجواي II:[٢]

قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات، و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء.

تحسين و دعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.

المزيد من التفصيل و الوضوح و الأحكام في القواعد و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية، أو الاتفاقيات الفرعية و خصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة و مثيرة التأويلات العديدة و إساءة الاستخدام في السابق.

إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، و إقامة آلية (نظام) لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز غير الجمركية عليها، و توسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير

---

١ - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١.

٢ - عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

السلع الزراعية والمنتجات و الملابس، و تجارة الخدمات، و الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية.
التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة و الأقل نمواً على وجه الخصوص.
ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي و الفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية و الفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة.
إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، و ذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية و الاقتصادية بصورة عامة.

II-المنظمة العالمية للتجارة *OMC* :

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٥ مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع، و كان ذلك عام ١٩٥٠، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات، نادي البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي، و على الرغم من المعرضة الأمريكية،إلاَّ أنها وافقت مؤخراً.
و تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ١٦مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

II-١- ماهية المنظمة العالمية للتجارة *OMC*:

II-١-١- تعريفها:

OMC اختصار للمصطلح" ***l'Organisation Mondial du Commerce***"

هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات ***OMC*** التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية

و العقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات، المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم. ([١])

و يمكن توضيح أهم الاختلافات بين *OMC &GATT* في الجدول التالي:

OMC	***GATT***
يوجد بها أعضاء منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الثقافية نظام و تسوية الخلافات أكثر سرعة و ديناميكية	يوجد بها جهات متعاقدة فيها نص قانوني تهتم بتجارة السلع فقط نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.

I -١-٢-مبادئ المنظمة:

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية. [٢]

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة:

سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية و لكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية و تجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

١ -Organisation mondial du commerce ; division de l'information et des relation avec les médias ; ٢ème édition, Genève, Suisse ; ٢٠٠١. P ٠٤.

٢ - عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. (١)

II-١-٣- أهداف ومهام المنظمة:

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية و دورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإثارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها، و التي وردت

في مواد اتفاقية مراكش المنشور في ١٥-٠٦-١٩٩٤ و السارية المفعول قانونا في ٠١-٠١-١٩٩٥.

إن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة و المساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة، و تحقيق العمالة الكاملة و استمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي، و الطلب الفعلي، و زيادة الإنتاج المتواصلة، و الاتجار في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لهدف التنمية، و ذلك مع توخي غاية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و احتياجات و اهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

و لبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات و غيرها من الحواجز التجارية و القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

و عليه يمكن تلخيص أهم مهام و وظائف المنظمة في النقاط التالية:(٢)

تسهل تنفيذ و إدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع، و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، و لذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط.

و تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

---

١ - مجمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٦.

٢ - عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، و كل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، و مدى توافقها مع أحكام "الجات" و تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

بقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الاقتصادية العالمية تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة له.[(١)]

II-١-٤- هيكل المنظمة:

يشمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري و المجلس العام و تتفرع عنها مجالس نوعية متخصصة، و يتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، و يعد أعلى سلطة في المنظمة، و له صلاحية اتخاذ القرار في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة نفسها.

و يعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، و يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، و يشتغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده، و يتولى وضع القواعد التنظيمية وضع ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

و يشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات و آلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء، كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية و الفرعية التابعة له، و هي مجلس السلع، و مجلس الخدمات و مجلس حقوق الملكية الفكرية، و بدورها

١- سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة.

II-٢-اتفاقات المنظمة الناتجة عن جولة أورجواي و مؤتمر مراكش:

II- ٢-١-اتفاقيات حول السلع المصنعة:

من أهم ما توصلت عليه جولة أورجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، و التي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، بمعنى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، و التي تم الاتفاق عليها، **و فيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات:** [١]

خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط ٦.٣٪ إلى ٣.٧٪ أي بنسبة خفض ٤٠٪ ، و كذا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها .

تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة ١٥٪ فأكثر من ٧٪ إلى ٥٪ من إجمالي الواردات في حين تخفض من ٩٪ إلى ٥٪ بالنسبة للدول النامية.

رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من ٨٧٪ إلى ٩٩٪ في الدول الصناعية، و من ٢١٪ إلى ٧٣٪ في الدول النامية، و من ٨٣٪ إلى ٩٨٪ للإقتصادات المتحولة.

خفض التعريفة الجمركية على ٦٤٪ من إجمالي الواردات الدول المتقدمة، و ٤٦٪ من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

التزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها ب ٤٠٪ على الأسماك و المنتجات و الملابس و الجلود و المطاط الأحذية، و معدات النقل، و نسبة ٦٠٪ على الاحتساب و الورق و عجائن الورق و الماكينات اليدوية.

التزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن ١٥٪ بنسبة ٢٧٪ فيما يتعلق

١ - عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

بالمنسوجات، ١١٪ بالنسبة للواردات الجلود و المطاط و الأحذية و معدات السفر.

٢-٢-اتفاقات الزراعة:

جعلت البلدان الصناعية كل أصناف المنتجات الزراعية مشمولة بالرسوم الخاضعة للتقييد، و سوف تخفض القيود الحالية للرسوم الجمركية في خلال ٦أعوام بنسبة ٣٦٪ في المتوسط باستخدام الرسوم الجمركية لعام ٨٦-١٩٨٨ وقد تحولت القيود الكمية إلى رسوم جمركية يتم تخفيضها بنفس النسبة، و مع ذلك فإنه من المتوقع أن تكون التخفيضات الحقيقية قليلة، و يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن الرسوم الجمركية المقيدة الجديدة أعلى من المعدلات الحقيقية.

كما أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يستهدف إنشاء نظام التجارة في المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق ، و أنه من الضروري الشروع في عملية الإصلاح من خلال التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم و الحماية، و من خلال وضع قواعد و أنظمة معززة و أكثر فعالية للجات.([1])

كما أجازت المادة ١٩ من الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفات لأعضائها باتخاذ إجراءات وقائية بهدف حماية صناعة محلية من الآثار الناجمة عن الزيادة الغير المتوقعة في الواردات من منتج معين، و التي تسبب أضرار جسيمة للصناعة.

و في نطاق تنفيذ تلك المادة، يضع الاتفاق خطراً ضد ما يطلق عليه إجراءات المنطقة الرمادية، حيث ينص الاتفاق على أن لا يقوم العضو بفرض أية قيود اختيارية، أو ترتيبات خاصة بنظم السوق أو أية إجراءات أخرى متشابهة من شأنها تقيد الصادرات أو الواردات. كما يؤكد الاتفاق الذي تم التوصل إليه على آلية مراجعة السياسة التجارية، و تشجيع هذه الآلية على مزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية. (٢)

١- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ص ٤١٥.
٢ - سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص ٣٩٥.

٢-٣-اتفاقية الإجراءات الصحية والنباتية:[١]

فالاتفاق حول هذه الإجراءات و المرتبطة بصحة الإنسان و الحيوان و النبات، جاء كجزء مكمل لاتفاقية الزراعة، و ذلك للعلاقة القوية بين المنتجات الزراعية عموما و الغذائية على وجه الخصوص و موضوع الصحة.

و بصفة عامة فالاتفاقية تعطي الحق لأي دولة عضو للقيام بإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات، بشرط أن لا يساء استخدام هذه الإجراءات لأغراض معيقة للتجارة كالأغراض الحمائية، و تتضمن الاتفاقية مجموعة من القواعد و المبادئ و الأحكام التي تحكم عملية اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات الصحية، بما يحول أمام تحولها إلى إجراءات معيقة للتجارة و بما يحصر آثارها السلبية في هذا الإطار في أضيق الحدود.

و تسهيلا لتحقيق لتجانس و الارتقاء بمستوى الحماية الصحية، وافقت الدول الأعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعدات الفنية للدول الأخرى و خاصة النامية و الأقل نمواً، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تدابير حماية صحة الإنسان

و الحيوان و النبات. و قد حصلت البلدان النامية علة معاملة تفضيلية بهذا الشأن تمثل بفترة إمهال لمدة عامين من تاريخ إنشاء المنظمة قبل الالتزام بتطبيق أحكام

و مبادئ هذه الاتفاقية التي تمتد إلى خمس سنوات للدول الأقل نمواً.

٢-٤-اتفاقية الملابس و المنسوجات:

لم يكن قطاع المنسوجات و الملابس حتى جولة الأورجواي تخضع لأحكام "الجات"، و في عام ١٩٦٢ خضعت تجارة المنسوجات و الملابس لاتفاقية خاصة عرفت باسم "اتفاقية الألياف المتعددة *MFA*" "*Multi Fiber Agreement*"

و قد مثلت هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من قبل الدول الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات و الملابس التي تمتلك الميزة النسبية لإنتاجها بدرجة معقولة، و على ضوء هذه الاتفاقية كان تم تحديد

---

١ - عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

حصص تصدير لكل دولة مصدرة و حصص استيراد لكل دولة مستوردة، و لا يجوز تجاوز هذه الحصص، و قد كان هذا النظام يمثل قيدا كميا صارما على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها، و بالتالي صادراتها من المنسوجات و الملابس.

و نصت هذه الاتفاقية على دمج هذا القطاع في "الجات" خلال فترة عشر سنوات، و ذلك على أربع خطوات، تبدأ الخطوة الأولى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٩٥/٠١/٠١، و ذلك بدمج منتجات مختارة من قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة ١٦٪ من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات و الملابس

في سنـة ١٩٩٠؛ و تشمل الخطوة الثانية دمج منتجات تشكل ما لا يقل عن ١٧٪ من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث من ١٩٩٥-١٩٩٨.

أما الخطوة الثالثة فتزداد النسبة التي يتم دمجها من واردات المنسوجات و الملابس إلى ١٨٪ على أن يتم هذا الدمج خلال السنوات الربع من ٢٠٠٢ إلى-١٩٩٨ و بذلك تبقى نسبة ٤٩٪ من الواردات سوف يجري دمجها في "الجات".

و في الخطوة الرابعة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة المتبقية (٢٠٠٢-٢٠٠٥) يتم بصورة موازية مع عملية الإدماج المشار إليها أعلاه تحقيق زيادة مستمرة في الحصص الكمية المفروضة على بعض منتجات المنسوجات و الملابس التي تضل خاضعة لقيود المقررة في اتفاقية الألياف، المتعددة "MFA"، و تتم هذه الزيادة بنسب ١٦٪ ,٢٥٪ ,٢٧٪ على التوالي، و سيؤدي هذا الأمر بزيادة حجم الحصص المسموح بها بتصديرها إلى أسواق الدول بصورة تصاعدية إلى الدرجة التي تؤدي إلغائه، و بأن تكف عن أن تكون قيداً.

٢-٥-اتفاقية التجارة في الخدمات:

كان إدراج التجارة في الاتفاق انعكاسا لأهميتها الكبيرة، من تحرير التجارة و قد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحظر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب. كما يشير هذا الفصل إلى ضرورة الإعلان عن جميع القوانين و

النصوص التي تعمل على تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية و الوصول إلى قنوات توزيع و شبكات المعلومات، إلا أن النصوص تسمح بفرض قيود في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات، و حيثما تفرض هذه القيود فينبغي أن لا تكون تمييزية و أن لا تضر الأطراف الآخرين، و أن لا تكون ذات طبيعة مؤقتة.[١]

كما أن هناك نصوص خاصة بالنفاذ في الأسواق و المعاملة الوطنية و هذه لا تمثل التزامات عامة، لكنها عبارة عن ارتباطات تتضمنها في جداول الالتزامات الوطنية، في هذا الإطار فإن المقصود من النفاد إلى الأسواق الإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمات أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كذلك الإلغاء التدريجي للقيود التي تتناول الكيان القانوني أو المشروعات المشتركة التي تقدم الخدمة، أو أية قيود على رأس المال الأجنبي يتعلق بالمستويات القصوى للمشاركة الأجنبية. أما بالنسبة للمعاملة الوطنية فهو يلزم –من حيث المبدأ- بمعاملة متساوية بمقدمي الخدمات الأجانب أو المحللين و حينما تعدل الالتزامات أو يتم التراجع عنها ينبغي إجراء مفاوضات مع الأطراف ذات المصلحة للاتفاق على الأداة التعويضية، و في حالة عدم الوصول إلى أتفاق يتم إقرار التعويض عن طريق التحكيم. [٢]

II-٢-٦-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

يحدد الاتفاق المعني بالتجارة المتصلة بالخدمات بحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك براءة الاختراع، التصميمات الصناعية و العلامات التجارية و الإشارات الجغرافية، و حقوق النشر..). كما أنه يطبق مبادئ المعاملة الوطنية و الدولة الأكثر رعاية في هذا المجال، و من المتوقع أن يعزز الاتفاق الذي يتم تنفيذه خلال عام واحد بالنسبة للبلدان الصناعية أحد عشر عاما بالنسبة للاقتصاديات النامية، و التي تمر بمرحلة انتقال أنشطة البحث و التنمية و أن يزيد من الاستثمارات.

---

١ - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠١.
٢ - سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص ٤١٨.

و يتناول هذا الفصل التزامات حكومات الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، كما يتناول كذلك الأسس التي يمكن الاستناد إليها في إثبات الأضرار، وحتى السلطات القضائية في اتخاذ إجراءات قوية و فعالة دون تأجيل من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الحق.(١)

قد يؤدي بعض الإجراءات الخاصة بالاستثمار إلى تقييد و تشويه التجارة لذا فقد اتفق على عدم الأخذ بإجراءات من هذا النوع و التي من شانها الحد من حرية التجارة أو التناقض على مبدأ تعميم المعاملة الوطنية، أو قد تؤدي إلى قيود كمية تتعارض و مبادئ الجات، و لضمان مراعاة ذلك، تم وضع قائمة إيضاحية مرفقة بالاتفاق، تتضمن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التجارة، و التي يجب العمل على إلغائها في غضون سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، و خمس سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً، مع إنشاء لجنة تتولى هذه المهمة.

٢-٧ -اتفاقيات أو قواعد تنظيم التجارة الدولية:

أ- مكافحة الإغراق:

تكفل المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة حق الأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية و الدول المصدرة)، و أن تكون الإغراق تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدولة المستوردة، و لتطبيق هذه المادة، اشترط الاتفاق ضرورة أن تقوم الدولة المستوردة بإثبات علاقة بين الواردات محل الإغراق و الضرر الواقع عن صناعاتها المحلية و تجدر الإشارة إلى أن من التعديلات الهامة التي شملتها الاتفاق النص على إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تاريخ تطبيقها. (٢)

ب- الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية:

منح الاتفاق الحق في طلب المزيد من المعلومات الإضافية، فلا يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية على أساس القيمة المعلنة، و إنما يؤخذ بقيمة أخرى يتم تقديرها مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود المنصوص عليها في الاتفاق

---

١ - سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص ٤٩٣.
٢- سمير محمد عبد العزيز. مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧.

.ج- الاتفاق بشأن الفحص قبل الشحن:

تجري عمليات الفحص قبل الشحن بمعرفة متخصصين، و يتناول ذلك السعر و الكمية و نوعية السلع المستوردة، و تقوم الحكومات في الدول النامية بهذا الفحص بغرض منع هروب رؤوس الأموال و القضاء على الغش التجاري، و كذلك منع التهرب من دفع الرسوم الجمركية، و قد أشتمل الاتفاق الذي تناول هذا الموضوع عدم الالتزامات المعلقة بهذه الإجراءات من حيث عدم التمييز بين الأطراف و تطبيق مبدأ الشفافية و ضمان حماية المعلومات السوقية و تجنب التأخر المعتمد. ([1])

د- الاتفاق بشأن الدعم و الإجراءات التعويضية:

يتضمن الاتفاق تطبيق الدعم حسب الأنواع التالية:

دعم محظور: أياً كانت مبرراته و إذا ما وجدت هيئة تسوية المنازعات أن الدعم من النوع المحظور بالفعل، فعلى الدولة إلغائه فوراً، و إذا لم يتم ذلك في غضون الفترة المحددة يصرح للعضو صاحب الشكوى اتخاذ إجراءات مضادة.

دعم يمكن اتخاذ بشأنه: و هو ما تسبب في إحداث تأثيرات ضارة بمصالح الأعضاء الآخرين، بما يمكنهم من إحالة الموضوع إلى هيئة تسوية المنازعات بحيث إذا ما أثبت تحقق تأثيرات ضارة، فعلى العضو الذي قدم الدعم أن يقوم بإلغائه فوراً، أو يعمل على إزالة هذه التأثيرات أو إثبات أن الدعم موضوع الخلاف لا يسبب ضرراً شديدا للعضو.

دعم لا يتخذ إجراء بشأنه: حيث قد يأخذ شكل مساندة بحوث صناعية أو تطوير أنشطة لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة.

هـ- الاتفاق بشأن قواعد المنشأ:

يستهدف هذا الاتفاق تحقيق تناسق في تطبيق قواعد المنشأ في الأجل الطويل، مع التأكيد على أن هذه القواعد لا ينبغي أن تعكس معوقات غير ضرورية أمام التجارة، و لقد قام الاتفاق بوضع برنامج تحقق هذا التناسق في أقرب وقت ممكن، و يتم الانتهاء من هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات، و يتضمن وضع أسس تجعل قواعد المنشأ موضوعية و مفهومة.

---

١ - سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص ٢٢١.

تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين و النظم و الأحكام الإدارية التي تكون ذات التطبيق العام، و التي يطبقها أي عضو لتحديد باب منشأ السلعة على شرط أن يكون قواعد المنشأ هذه تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية عبر ما ينتج من تطبيق اتفاقية جات ١٩٩٤. [١]

٣- الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة:

٣-١ إيجابيات و سلبيات *OMC*:

أ- إيجابيات *OMC*: [٢]

المنظمة تساهم في ترقية السلم.

الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.

القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.

تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.

توسع تشكيلية المنتجات و النوعيات المقترحة.

التجارة تزيد من الدخل.

التجارة تنعش النمو الاقتصادي.

المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.

المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.

تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية.

ب- سلبيات *OMC*: [٣]

المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.

المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.

المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.

المصالح التجارية فوق حماية المحيط.

المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية و الصحة.

١ - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

٢- Dix avantages du système commercial de l’ OMC , publication de l’ OMC, Genève , Suisse, Juillet ٢٠٠٠ ; P ٠١.

٣ -Dix malentendus fréquents au sujet de l’ OMC , publication de l’ OMC, Genève , Suisse, Juillet ٢٠٠٠ ; P ٠١

المنظمة تحطم مناصب الشغل و تعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.
البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
المنظمة غير ديمقراطية.
البلدان الضعيفة تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة.

II-٣-٢- آثار تطبيق الاتفاقية على البلدان النامية:

أ- الآثار الإيجابية للاتفاقية بالنسبة لبلدان النامية:

يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية و غير الجمركية ستؤدي إلى زيادة حجم و حركة التبادل الدولي، و من ثم زيادة و انتعاش حركة و حجم الإنتاج القوميين في معظم بلدان العالم و لاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعني في الوقت الراهن من كساد و ركود حادين، و هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمي و خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية التسعينات، مما يعود بالخير على البلاد النامية، ذلك أنه من المعروف أن مستور النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.(١)

و كذا زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة انطوت الاتفاقية الأخيرة على عدد من الإجراءات سوف تتبع إمكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى الأسواق الدول الصناعية و المتقدمة تدريجيا مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة الصناعية إلى منتجيها الزراعيين المحليين و الإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات و الملابس الجاهزة.(٢)

و على الرغم من أن آمال الدول النامية في تجارة عالمية أكثر تحررا لم تتحقق بالكامل في الاتفاقية الأخيرة، إلا أنها حصلت على التزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرر التدريجي بإلغاء حصص للتصدير خلال فترة تتراوح بين ٦-١٠ سنوات، الأمر الذي يتيح لها إمكانية أكبر في النفاذ في أسواق الدول

١ -عبد العظيم حمدي، الجات و التحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٣٩.
٢ -عبد العظيم حمدي، نفس المرجع السابق، ص ٤٠.

المتقدمة الصناعية، و من ثم زيادة صادراتها، و إن كان سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول لمتقدمة الصناعية في استخدام الإجراءات الرمادية. (١)

انطوت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التي تستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي و منها:

تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج تؤدي إلى تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي، وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة و من ثم استقرار المستوى العام للأسعار، و كذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول، و قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، و على الأخص الحبوب و اللحوم و منتجات الألبان و هذا بنسب تتراوح بين ٤٪-١٠٪، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا، قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، و بالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

كما أن تحرير التجارة في الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم و تدريبهم و إحلالهم محلها في إدارة تلك المكاتب.(٢)

زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية: فاتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول العالم، و ما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، و تحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة و هذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة

---

١ - نفسه.

٢ - عبد العظيم حمدي، نفس المرجع، ص ٤٠-٤٢.

للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي و الحصول على حصة من الأسواق الخارجية. الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة اضطراب الدول النامية التي تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة و التحرر الاقتصادي وفقاً للتوجيهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد الآن لهذا الموضوع.

ب- الآثار السلبية للاتفاقية بالنسبة للدول النامية:

لاشك أن اتفاق الجات هو اتفاق الأغنياء و البلدان النامية، في هذا المجال تعتبر تابعة و قابلة لما يصدر عن الأغنياء. و قد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان محررها "لورنس أنفراسيا" مصورا حال البرد النامية :

" لقد كانوا و على مدى أسابيع ينتظرون في الخارج و يرتقبون ما يجري في الداخل، و ذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه المسئولون الأمريكيون و الأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية، فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها".

و بسبب الضعف الهيكلي للبلاد النامية في مجال الثروة و القوة إذ لا يزيد حجم تجارتها عن ٢٧٪ من التجارة العالمية، فهي دائما الخاسر الكبر، ففي مجال السلع الزراعية و المنسوجات سوف تواجه هذه البلاد حجما أقل من الوسائل الجمركية على صادراتها المتواضعة، و مقابل ذلك سوف يطلب منها فتح المزيد

من أسواقها في مجال الاستثمار و التسويق و الخدمات و السلع الزراعية الأوروبية و الأمريكية، الأمر الذي يقلل من مقدرتها على التنافس مقابل هذا السبيل من التدخل الاقتصادي الخارجي.

إن فترة ما بعد الأورجواي في الاقتصاد العالمي تعني فتح المزيد من الأسواق في العالم الثالث أمام الإنتاج الأوروبي و الأمريكي، مما يزيد أكثر من تبعية اقتصاد البلدان النامية لاقتصاديات أوروبا و أمريكا. [١]

---

١ - عبد الله الشيخ، قضايا دولية، العدد ٢٠٩، ٣يناير ١٩٩٤، باكستان.

و يمكن رصد بعض الآثار السلبية لاتفاقية الجات الأخيرة على الدول النامية فيما يلي:

الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى تغيرات في البنية الجغرافية للعرض لاسيما بعد أن تم تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية، ذلك لأن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حدّ كبير على القيود غير التعريفية، و عليه ستزداد مشاكل الدول المتخلفة من جراء هذه الاتفاقية، ذلك لأن أسعر المنتجات الزراعية الناتج عن إلغاء الدعم من جهة و التنافس الأوروبي و الأمريكي على كسب الأسواق و تقسيمها، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الذي تتحمل عبأه الدول المتخلفة التي تعاني من التبعية الغذائية و هذا ما يهدد موازين مدفوعاتها، و ينبأ بزيادة اختلالها في السنوات القادمة، و هذا ما يفسح المجال واسعاً أمام تدخل صندوق النقد الدولي(١).

لقد حاولت الدول المتخلفة إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصرًا من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا: الخدمات المصرفية و التامين و سوق المال، و النقل البري و البحري و الجوي و المقاولات و السياحة و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و غايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة، إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع و التزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط، و هذا يعد تقييد لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كإحدى المصادر الرئيسية لزيادة دخلها الوطني.

إقرار الجات الحماية على الملكية الفكرية الذي يمثل جمع ثلاث مؤسسات في هذا المجال، و الذي يعد في الواقع قيداً يعوق الدول المتخلفة عن التطور و هي في الواقع تعد بمثابة رسالة رمزية موجهة لهذه الدول مفادها أن عصر تكرار المعجزة اليابانية ، و معجزة شرق آسيا قد انتهى ولا يمكن تكراره. (٢)

١- بن موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، أفريل ١٩٩٦، ص ١٥٦-١٥٧.

٢- بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية، أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، و فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد و المشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج. [١]

بعض البلدان السائرة في طريق النمو ليس لهم مكان في مقر *OMC* و لا يمكن لهم التفاوض، عدد هذه البلدان ٢٨ بلد منها: بليز، البنين، بوتسوانا بوركينافاسو، دومينيك، غينيا بيساو، جزر السلمون، مالاوي، ناميبيا النيجر، جمهورية إفريقيا الوسطى، سان لوسي، سورينام، التشاد الطوغو. [٢]

---

١ -عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

٢ -Jean claude lefort, l' OMC à t-elle perdu le sud , N° ٢٧٥٠, les document information de l'assemblé nationale; ٢٠٠٠, P ٥٤.

الفصل الرابع
لماذا نحتاج خبرة العمل الدولي

قد يتبادر إلى أذهاننا سؤال مهم وهو لماذا نحتاج خبرة العمل الدولي ؟ وكيف نحصل على هذه الخبرة ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات سنتطرق فيما يأتي إلى طبيعة الإدارة الدولية ومفهومها ومراحل الانتقال إليها من خلال دراسة الحالة (***Case Study***) التالية :-

(***Gary Ellis***) شاب يافع في مقتبل العمر يعمل كمساعد مراقب في شركة صغيرة متخصصة في مجال إنتاج أجهزة تنظيم دقات القلب والأجهزة الطبية الأخرى وهي شركة ***Medtronic*** .

يطمح هذا الشاب للحصول على موقع مهم في الإدارة العليا لهذه الشركة وقد كان المدير التنفيذي للشركة ذو خبرة كبيرة في مجال الإدارة وخصوصاً في مجال إدارة الموارد البشرية وقد أحس بحاجة هذا الشاب لهكذا منصب ، وعلى أساس ذلك قرر المدير التنفيذي أن يهيئ هذا الشاب قبل أن يتم ترقيته إلى المنصب الجديد ... لذا تم إرساله إلى بلجيكا للعمل في مقرهم الأوربي والسبب من إرساله إلى هناك هو لغرض مساعدته في الحصول على تجربة واسعة في العمل وأيضا لتحسين المهارات والخبرات لديه .

في عمله الجديد ***Gary*** كان مسئولاً عن العديد من الواجبات عالية المستوى وعمل بشكل تشاركي مع مسئولي الإنتاج والتسويق والمالية ، وبعد سنتين عندما تم ربط الشركة بجهاز السيطرة الأوربية لشركة ***Minneapolis*** عاد ***Gary*** إلى مقر الشركة الرئيسي وتسلم منصب كبير وهو مدير البحث والتطوير في الشركة نتيجةً للخبرة الدولية التي استفاد منها في بلجيكا .

Bill George المدير التنفيذي لشركة ***Medtronic*** لخص فلسفة الشركة بخصوص الخبرة الدولية والتي من المفروض أن يمتلكها جميع العاملين في الشركة **حيث قال :**

"إن المدراء الناجحين في المستقبل هم الذين يعملون في بلدان أخرى لعدة سنوات ، ويكتسبون الخبرة الدولية في ممارسة اختصاصهم ".

تاريخ الإدارة الدولية ***History of International Management***

الإدارة الدولية تعتبر كنظام أو أسلوب للأعمال الدولية الجديدة التي يتم من خلالها ممارسة جميع أنشطة المنظمة بكفاءة وفاعلية ، فنلاحظ إن العمل الدولي لم يكن وليد اللحظة وإنما كان موجوداً مُنذ القدم ... فإذا رجعنا بالتاريخ إلى الوراء جداً أي قبل الإسلام نجد إن الفينيقيون واليونانيين كانوا يرسلون الممثلين عنهم إلى البلدان الأخرى لبيع سلعهم وبضائعهم هناك ، هذا وإن دل على شي فإنما يدل على إن فكرة العمل الدولي موجودة منذ القدم وأخذت بالتطور إلى أن وصلت إلى ما هو عليه الآن .

ونلاحظ أن القرن السابع والثامن عشر امتلك نصيباً من تطور مفهوم التجارة الدولية أو العمل الدولي فقد ظهر مفهوم **النضج التجاري** والذي يشير إلى قوة اعتماد الدولة على الضمان المالي ومدى سيطرة رأس المال التجاري من قبل الدول الأخرى وهذا المصطلح توسع تحت واجهة إعلامية واسعة هي تقديم الدعم المباشر وحماية الحكومات الوطنية ، وبعد ذلك أدت التغيرات العالمية وما رافقها من تطور على جميع المستويات إلى انبثاق نظام التجارة الدولية بمفهومها الحديث والواسع الذي شمل حتى الجانب السياسي والزراعي والصناعي والأكاديمي وجميع القطاعات الأخرى في الحياة الإنسانية .

ويمكن القول إن حقل دراسة الإدارة الدولية لا يزال حتى الوقت الحاضر في طور النمو ، وذلك لأسباب كثيرة أهمها :-

حداثة ظهور مفهوم الإدارة الدولية كتخصص مهم في إدارة الأعمال .

ترابط وتداخل أنشطة وعمليات الإدارة الدولية مع حقول وتخصصات أخرى تقف في مقدمتها بالطبع إدارة الأعمال ، الإدارة العامة ، الاقتصاد ، القانون والعلوم السياسية ... الخ .

ولغرض التعرف أكثر على تاريخ الإدارة الدولية ندرج في أدناه أهم العوامل المؤثرة في ظهور وتطور هذا المفهوم :-

التغيرات الجذرية في البيئة الدولية

عولمة الاقتصاد (اندماج اقتصاديات العالم)

انبثاق الشركات الكونية

انفجار المعلومات (الثورة المعلوماتية)

التحول من المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات المعرفة

تسارع التغير الكمي والنوعي في بيئة الأعمال

مفهوم الإدارة الدولية ***International Management Concept***

الشركات الكبرى في العالم تــُصرح دائماً أنها تفضل أن يكون مدراء الأعمال لديها يعرفون ولو القليل عن الأسواق والعادات والثقافات للبلدان الأخرى لأن في وقتنا الحالي من يريد ويرغب بتحقيق النجاح على مستوى منظمات الأعمال لا بد وأن يكون لديه الخبرة المحلية والدولية معاً ، بالإضافة إلى ذلك فان الشركات العالمية الكبرى ترغب بان يكون جميع العاملين لديها يمتلكون منظور عالمي

في العمل ، إن ما تقدم هو جواب على السؤال الذي يثار عن سبب الاهتمام بالإدارة الدولية؟

وهذا ما يقودنا إلى السؤال التالي وهو : هل الشركات التي ليس لها أعمال خارجية أو أعمال دولية (أي إن جميع أعمالها على النطاق المحلي) بحاجة إلى فهم الأعمال الدولية من قبل مدرائها وعامليها ؟ والجواب هو نعم إنهم بحاجة إلى فهم الأعمال الدولية لان ذلك سيساعدهم في أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتحديات الداخلية والخارجية المتمثلة بالمنافسين الخارجيين الذين يستعدون لغزو أسواقهم المحلية .

ولتوضيح الإدارة الدولية بشكل أكبر ندرج في أدناه مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بهذا المفهوم والتي تقودنا في المحصلة إلى المفهوم الواسع للإدارة الدولية:-

أولا :- العمل الدولي *International Business* هو العمل الذي تكون نشاطاته مُـنفذة عبر الحدود الوطنية أو الإقليمية وان هذا التعريف لا يتضمن فقط التجارة الدولية أو التصنيع الأجنبي للسلع فحسب وإنما يشمل الشركات المتخصصة بصناعة الخدمات كالسفر والسياحة والنقل ... الخ .

ثانياً :- العمل الأجنبي *Foreign Business* يدل مفهوم العمل الأجنبي على جميع عمليات الشركة التي تكون خارج بيئتها أو أسواقها المحلية .

ثالثاً :- الشركات المحلية المتعددة *Multidomestic Company* هي الشركات التي تتكون من مؤسسات فرعية متعددة في بلدٍ واحد وكل واحدة من هذه المؤسسات لديها إستراتيجية عمل خاصة بها مستندة على الاختلافات المدركة في السوق .

رابعاً : الشركة العالمية *Global Company* هي الشركة التي تعمد إلى توحيد

و مكاملة عملياتها حول العالم وفي كل مجالاتها ونطاقها الوظيفي .

خامساً :- الشركة الدولية*International Company* هي أما أن تكون شركة محلية أو عالمية أو متعددة الجنسيات ، حيث تكون جميع عملياتها منتشرة في اغلب بقاع العالم بالإضافة إلى الاستحواذ على نطاقها المحلي .

ونلاحظ أن هنالك تعريفيين للإدارة الدولية فالتعريف الإداري لإدارة الأعمال الدولية يصفها على إنها ممارسة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لخدمة وظائف المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل وأفراد ... الخ ، مع مراعاة الأبعاد البيئية الدولية بين الدول التي يتم العمل بها وذلك لغرض تحقيق الأهداف المنشودة ؛ أما التعريف الاقتصادي لإدارة الأعمال الدولية **فهو :**

يشير إلى التعاملات والتبادلات التجارية التي تتم بين الأفراد أو المنظمات بهدف إجراء عمليات تبادل تجارية في السلع والخدمات أي إنها تتعامل مع اقتصاد أكثر من دولة ، وهذه التعاملات تتميز عن غيرها من التعاملات التجارية بميزتين هما :-

الديمومة (الاستمرارية) .
الانتشار الجغرافي الواسع (الهيمنة خارج حدود الدولة) .
في حين يرى البعض إن الإدارة الدولية ما هي إلا نشاط تجاري يتعدى مداه وانتشاره الحدود الجغرافية لصُانع الخدمة أو السلعة ، لأنها تمثل العملية الإدارية المستمرة والشاملة التي تهدف إلى صياغة وتطبيق استراتيجيات أعمال متكاملة وقادرة على تمكين المنظمة من المنافسة دولياً بكفاءة وفاعلية .
وبناءً على ما تقدم يمكن توضيح مفهوم الإدارة الدولية على أنه مرحلة مفصلية في حياة المنظمات تتطلب من الجميع التأكيد على إبراز دور التعلم التنظيمي والتهيؤ لعمليات إعادة هندسة العمل و إدارة التغيير في ظل رؤية إستراتيجية متكاملة ، حيث تستطيع هذه المنظمات من خلال ما تم ذكره من أَن تتنافس بنجاح في بيئة العمل التنافسية التي تتسم بالديناميكية .

خصائص الشركات الدولية ***International Company characteristic***
كما قلنا سابقاً إن الشركة الدولية ***International Company*** ما هي إلاَّ شركة محلية أو عالمية أو متعددة الجنسيات ، حيث تكون جميع عملياتها منتشرة في اغلب بقاع العالم بالإضافة إلى الاستحواذ على نطاقها المحلي .
و من أمثلة هذه الشركات Shell وهي شركة النفط الهولندية الانكليزية و ABB شركة الطاقة السويسرية السويدية ، وتأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد أهم الخصائص للشركات الدولية التي تمثل الواجهة الأساسية للإدارة الدولية **من خلال ما يلي :-**
البحث عن الفرص التسويقية في أي مكان من العالم .
المحافظة على الحضور في الأسواق الرئيسية حول العالم .
السعي المستمر لفحص الاختلاف والتشابه بين الأسواق العالمية المستهدفة.
الرغبة بتوحيد العمليات الإنتاجية حول العالم .
تحقيق تكامل ودمج العمليات التجارية المختلفة للشركة .

اختيار إستراتيجية الدخول العالمية

Choosing a Global Entry Strategy

إن إستراتيجية الدخول للأسواق العالمية التي تعتمدها المنظمات الدولية عديدة فبعد أن تنتهي هذه المنظمات من تقييم الأسواق المستهدفة يصبح من الضروري التقييم الداخلي لها من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتم اختيار إستراتيجية الدخول العالمية .

رسوم يتفق عليها الطرفان مثل قيام شركة *Nokia* الفنلندية ببيع حقوق الملكية الفكرية للهاتف النقال إلى شركتان في الهند والصين.

التحالفات الإستراتيجية : هي شكل من أشكال استراتيجيات الدخول والانتشار في الأسواق الدولية وقد تزايد تكوين التحالفات الإستراتيجية سواء بين الدول أو بين منظمات الأعمال في السنوات الأخيرة ، ويمكن أن نشير كأمثلة على التحالفات الإستراتيجية فقط إلى شركة *IBM* التي لديها أكثر من ٤٠ تحالف استراتيجي مع شركات مختلفة أبرزها Toshiba & Apple .

إستراتيجية الأعمال المشتركة : هي تحالفات تتُشكَــل بين منظمات متعددة في بلدين أو أكثر وتأخذ شكلاً من أشكال التعاون الدولي الهدف من هذه الأعمال هو الوصول إلى اقتصاديات الحجم ، والشراكة في البحث والتطوير وامتلاك تكنولوجيا الأعمال المحورية مثل الشراكة فيما بين شركة GM & Toyota.

إستراتيجية الاستثمار المباشر : يقصد بالاستثمار المباشر قيام منظمة الأعمال بالدخول مباشرةً إلى الأسواق الدولية من خلال امتلاك الأصول في الدول المُضيفة والاستثمار المباشر فيها ... حيث تبدأ هذه العملية بشراء الأراضي وبناء المصانع ونقل الكادر الإداري والفني والمباشرة بعمليات التصنيع ، مثل قيام شركة Honda بإنشاء مصنع لتجميع السيارات في Ohio .

الفصـل الخـامس

المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي.

إن القراءة المتعمقة لواقع القطاع المصرفي في الجزائر خلال العشريات الماضية توحي بهشاشته وبحدة المشاكل التي يعاني منها، كخضوع نشاطاته إلى القرارات الإدارية وضعف مستوى الادخار العائلي، إضافة إلى تطبيق أنظمة وأنماط تسيير قديمة وتقليدية أصبحت لا تستجيب لمتطلبات الحركية الاقتصادية الدولية.

وبالرغم من صدور قانون النقد والقرض (٩٠/١٠) والذي فتح المجال للخواص للاستثمار في القطاع المصرفي والقطاعات المالية الأخرى، إلاَّ أنه لم يطل الجوانب التقنية والفنية والتسييرية التي تجعل البنك يقوم بدور فعال كوسيط مالي في تعبئة المدخرات المحلية وتحسين أداء الخدمات المصرفية (فتح حسابات القيام بأعمال الصرف الأجنبي ، تمويل التجارة الخارجية ، تمويل الاستثمار ...)

وإنطلاقا مما تقدم جاءت هذه الورقة للتعرف على المتطلبات اللازمة لإدراج وسائل الدفع الإلكتروني في نشاط المؤسسات البنكية وهذا لتجاوز المشاكل السالفة الذكر وتكييف المنظومة البنكية مع ما هو جار على المستوى العالمي في عهد الاقتصاد الرقمي .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على جمع البيانات والمعلومات حول الموضوع ثم تبويبها وترتيبها وأخيرا تحليلها وهذا للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

وقد قسمت المداخلة حسب المخطط التالي :

أ- - مدخل عام للتجارة الإلكترونية

ب- - وسائل ونظم الدفع الإلكتـروني

ت- -متطلبات إقامة وسائل الدفع الإلكتروني.

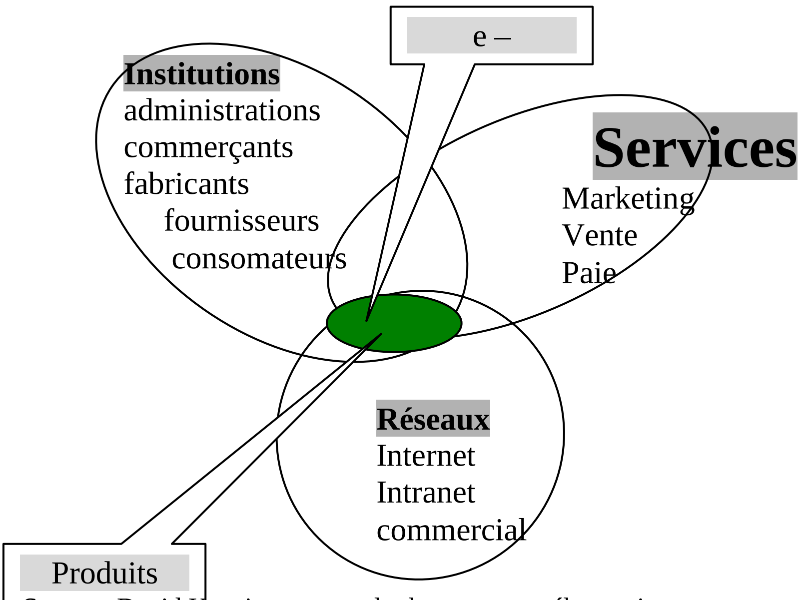
ـ مدخل عام للتجارة الإلكترونية .

١. **مفهوم التجارة الإلكترونية** : لقد وردت العديد من التعاريف للتجارة الإلكترونية بعضها يميل إلى التضييق وبعضها يميل إلى التوسيع وفيما يلي أهمها :

التجارة الإلكترونية تشمل تبادل المنتجات والخدمات بواسطة وسيط إلكتروني أي الإنترنت وحسب المنظمة العالمية للتجارة فهي تحتوي على مختلف أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية حسب هذا التعريف ، تشمل المعاملات التجارية ثلاثة أشكال من العمليات **وهي** : البحث عن المنتوج، طلب المنتوج وتسليم المنتوج .

ويرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الإلكترونية هي استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات بين الأطراف التجارية لإتمام الأعمال والصفقات وهذا من خلال تواصل المعلومات ،خدمة السوق والمشروعات الافتراضية

ويعتقد البعض أن التجارة الإلكترونية إضافة إلى ما تم ذكره ، تقوم بمنح مرونة جوهرية للشبكات الإلكترونية .لقد أعطت التجارة الإلكترونية فرصا جديدة لكل القائمين على تسيير وإدارة النشاطات التجارية وكذلك على استغلال المعلومة الرقمية في إطار النشاط التجاري، كما تسهل التعاون بين مجموعات عمل مختلفة وهذه المجموعات يمكن أن تكون خدمة توزع المعلومات داخل المؤسسة بهدف تطوير إستراتيجية تسويقية(أنظر الشكل الموالي).



Source : David Kosuir, comprendre le commerce électronique, ٢ème tirage
(Québec : Microsoft press, ٢٠٠٠),p.٠٥.

Les composants e – commerce

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى النتيجة التالية :

	تجارة لأنها تشمل تبادل السلع والخدمات باستخدام النقود
التجارة الإلكترونية	
	إلكترونية لأن عملية التبادل تتم بوسائل إلكترونية

٢ . أنماط التجارة الإلكترونية : يمكن تحديد الأطراف المتعاملة في التجارة الإلكترونية بثلاثة أطراف هم : المستهلكون، المؤسسات والإدارات الحكومية وبناء على ذلك يمكن تحديد الأنماط التالية للتجارة الإلكترونية .

٢-١ تعاملات بين مؤسسات – مؤسسات (*Business to Business*)

حسب هذا النمط تتم التجارة بين الشركاء وفيها تقوم الشركة بتقديم طلبات الشراء إلى الموردين وتسلم الفواتير والقيام بعمليات الدفع والتسديد والتعهدات المالية ... إلخ .

وحسب إحصائيات ١٩٩٨ فإن هذا النمط يشكل الحجم الأكبر من التعاملات بقيمة بلغت نحو ٤٣ مليار دولار

٢-٢ تعاملات بين شركات – مستهلكين : (*Business to Consumer*)

يعتبر هذا النمط الأكثر شيوعا ،حيث أصبح هناك ما يسمى بالمراكز التجارية عبر الإنترنت (***Males Shopping***) ، فمن خلالها يستطيع أي شخص فحص منتجات الشركات وعقد صفقات للشراء والقيام بعمليات الدفع خاصة عن طريق الشبكات الإلكترونية وبطاقات الائتمان . لقد بلغت قيمة التعاملات في هذا النمط نحو ٠٨ مليارا دولار عام ١٩٩٨ .

٢-٣ تعاملات بين : شركات – إدارات حكومية : (*Business to Government*)

يستخدم هذا النمط في إرسال الحكومة المعلومات المتعلقة بالضرائب الجمارك، الجوانب النقدية إلى الشركات ، وكذلك تستخدمه هذه الأخيرة في التعرف على شروط التراخيص لإقامة مشاريع تنموية.

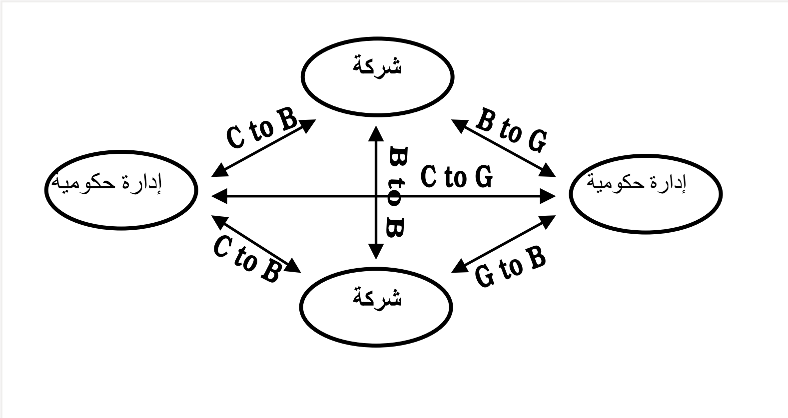
٢-٤ : تعاملات مستهلكين – إدارات حكومية :

يستخدم هذا النمط لتقديم خدمات تعليمية وتثقيفية للمواطنين ، إضافة إلى دفع الضرائب إلكترونيا . ونشير أن النوعان الآخران لا يزالان تحت التطوير.

٢-٥ إدارات حكومية – إدارات حكومية :

يستخدم هذا النمط لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات الحكومية .

ويمكن تلخيص الأنماط السابقة في الشكل التالي :



تطبيقات الانترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات

دور التجارة الإلكترونية :

إن التجارة الإلكترونية أزالت الحدود الجغرافية من خلال التغطية الكبيرة لشبكة الاتصالات ، فحتى الشركات ا لصغيرة بإمكانها التواجد في الأسواق الدولية. إن تميز التجارة الإلكترونية بالسرعة والبساطة واليسر جعل شركات الأعمال يقللون من تكاليف الصفقات (التسويق ، الدعاية الإعلان ...) من خلال تحسين تدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال وتوفير الزمان والمكان المطلوبين لأداء المعاملات .

كما تؤدي التجارة الإلكترونية إلى توسيع السوق والنفاذ إلى أسواق العالم كله وتحقيق شروط المنافسة التامة ، مما يتيح إقامة علاقات مباشرة ووثيقة بين الشركات وشركاءها . ونظرا لهاته الأدوار المهمة للتجارة الإلكترونية فقد شهدت تطورا متناميا خلال السنوات الأخيرة حسبما ما يوضحه الجدول الموالي :

حجم التجارة الإلكترونية في العالم   الوحدة : مليار

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
حجم **التجارة الإلكترونية في العالم**	٢١,٦	٨٤	٣٧٧	٧١٧	١٢٣٤

– وسائل ونظم الدفع الإلكتروني .

لقد شهدت البيئة الاقتصادية العالمية مع بداية هذا القرن تغيرا جوهريا تمثل في الاستخدام المتنامي لوسائل الاتصال والإعلام المتطورة. وكان من بين القطاعات التي استفادت من هذا التغير القطاع المصرفي ، الذي حاول تبني وسائل الدفع الإلكتروني والتخلي تدريجيا عن الوسائل التقليدية التي أثرت على نموه وعلى مردوديته المالية .

إن طريقة السداد الإلكترونية هي أكثر كفاءة وفاعلية وأقل تكلفة من طريقة الدفع التقليدي التي تقوم على إرسال فواتير ورقية ليتم فيما بعد استلام المقابل .

وتأكيدا لما سبق يقول رئيس شركة بوسطن أديسون للطاقة وهي شركة لها أكثر من ٦٤٠ ألف عميل " إن نظم السداد الإلكترونية نظم رابحة Win " ، كما يقول جون دودج - وهو محرر في صحيفة وول ستريت – " أن شركة GTE ترسل ٥٣,٥ مليون فاتورة سنويا ، فتستهلك ١,٦ مليون رطل من الورق أي ٢٠٧٣ شجرة .

وتتمثل أهم وسائل وتقنيات الدفع الإلكتروني فيما يلي :

١. النقود الإلكترونية ***Electronic Money.***

النقود الإلكترونية عبارة عن مستودع للقيمة النقدية ، يحتفظ به في شكل رقمي Digital Form في مكان آمن على الأسطوانة الصلبة للكمبيوتر والخاص بالزبون يدعى المحفظة الإلكترونية ، ويكون متاحا للتبادل الفوري في عمليات الشراء والبيع والتحويل .

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها:- "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما" **ويمكن أن يتجسد النقد الإلكتروني في صورتين**

حامل النقد الإلكتروني le e-cash ou porte monnaie électronique وهو عبارة عن بطاقة يخزن بداخلها قيمة نقدية، تسمح بإجراء مدفوعات المشتريات الصغيرة بين أطراف التبادل دون تدخل لوسيط .

والنقد الشبكي la monnaie réseau الذي يتم تحويله عبر شبكات الاتصال العالمية (الإنترنت) للوفاء بقيمة المدفوعات، وهذا باستخدام برمجيات متخصصة des logiciels spécialisées مدمجة بأجهزة الكمبيوتر الخاصة

وتتميز النقود الإلكترونية بالخصائص التالية :

إمكانية تحويل القيمة إلى طرف آخر بواسطة تحويل المعلومات الرقمية وهذا يعكس إمكانية استخدام شهادة النقود الرقمية عدة مرات .

التحويل يتم بواسطة الشبكات العالمية (الإنترنت) أو شبكات الاتصال اللاسلكية .

إن الشخص الذي يستخدم النقود الإلكترونية هو مجهول المصدر ***anonymous*** وهذا لتوفير الأمن لعملية الدفع الإلكتروني .

إن النقد الإلكتروني يتميز بقابليته للتجزئة وهذا لإجراء حتى العمليات صغيرة القيمة .

يمكن استخدامها في أي وقت وفي أي مكان .

لقد شهد استخدام النقود الإلكترونية تطورا في الولايات المتحدة، فقد ارتفع حجمها من ٥١ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ أي أنها زادت بنسبة ٣٠٪ ، كما ارتفع حجمها في ألمانيا من ٥١١ مليون مارك ألماني عام ١٩٩٧ إلى ١٢٣٨ مليون مارك عام ١٩٩٨ .

٢. الشيكات الإلكترونية .
لقد أوضحت دراسات أمريكية أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من ٥٠٠ مليون شيك ورقي ، تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي ٧٩ سنتا لكل شيك ، وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة ٣٠٪ سنويا. انطلاقا مما سبق يتضح أن هناك ضرورة ملحة للانتقال من الشيكات الورقية إلى الشيكات الإلكترونية إذ بينت دراسات أخرى أن استخدام الشيك الإلكتروني من الممكن أن يخفض من تكلفة تشغيل الشيك إلى ٢٥ سنتا بدلا من ٧٩ سنتا وهو ما يحقق وفرا يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة فقط.
والشيك الإلكتروني هو أمر بدفع مبلغ معين من الساحب إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة إلكترونية . فبعد أن يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني ويقوم بتوقيعه توقيعا إلكترونيا مشفرا يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع ، هذا الأخير يقوم بالتوقيع عليه كذلك كمستفيد ويرسله إلى جهة التخليص Clearing . **ويحتوي الشيك الإلكتروني على البيانات التالية :**
رقم الشيك ، اسم الدافع ، رقم حساب الدافع ، اسم البنك ، اسم المستفيد القيمة التي ستدفع وحدة العملة المستعملة ، تاريخ الصلاحية ، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني لشيك المستفيد .

ومن بين القضايا التي تثار حول استخدام الشيك الإلكتروني هي قضية التوقيع الإلكتروني الذي لا تعرفه أغلبية النظم القانونية القائمة ولا تألفه ، لذا كان لزاما وضع قواعد واضحة وجلية تكفل قبول هذه التوقيعات وتضمن حجيتها وقوتها القانونية في الإثبات مثلها مثل التوقيع الفيزيائي وضرورة التخلي شيئا فشيئا عن أية قيود تحد من الإثبات في البيئة التقنية . وقد كانت هناك مبادرات على المستوى العالمي لقبول التوقيعات الإلكترونية ، إذ قامت لجنة اليونسترال Unicitral (*)في الأمم المتحدة بإنجاز القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية عام ١٩٩٦ الذي عالج من بين ما عالج مسائل التوقيعات الإلكترونية وقرر

وجوب النص على قبولها كوسيلة للتعاقد وإثبات الانعقاد ، إلا أنه لم يحدد معنى معينا للتوقيع الإلكتروني أو معيارا محددا لمسائله الإجرائية واكتفى بالمبادئ العامة القائمة على فكرة إيجاد وسيلة تكنولوجية تحقق نفس المفهوم والغرض الذي تحققه التوقيعات العادية

٣. بطاقات الائتمان ***Credit Cards***.

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة ، ولا تتم عملية الإصدار إلا بعد دراسة معمقة لموقف الزبون، وهذا حتى يتجنب البنك المصدر مخاطر عدم السداد . وأهم أنواع هذه البطاقات نذكر : بطاقة Visa، Master card و American Express .

وتتميز هذه البطاقات بالعديد من المزايا منها توفير الأمان لكل من المستهلك والتاجر وإمكانية القيام بالمشتريات الفورية والمدفوعات الآجلة باستخدام العملة المحلية سواء كانت القيمة منصرفة محليا أو خارجيا، وتسمح هاته البطاقات بمعرفة حاملها باستخدام المعالج الإلكتروني الموجود بداخلها ، كما تتميز هذه البطاقات بإمكانية شحنها عدة مرات. لقد ساهمت هاته المزايا في توسع وتطور البطاقات الائتمانية خلال السنوات الأخيرة مثلما هو موضح في الجدول الموالي.

Nombre de cartes bancaires par réseau dans le monde en ٢٠٠٢.

	NOMBRE DE CARTES EN MILLIONS	**CROISSANCE ٢٠٠١-٢٠٠٢**	**PART DE MARCHÉ ٢٠٠٢**
Visa	**١٠٧١,٨٠**	**١٠,٢٠٪**	**٦٠,٥٠٪**
Master card	**٥٩٠,١**	**١٣,٦٠٪**	**٣٣,٣٠٪**
American express	**٥٧,٣**	**٣,٨٠٪**	**٣,٢٠٪**

الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية" ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية :

واقع وتحديات الذي نظمته جامعة الشلف، يومي ١٤ – ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٣٢١.

٤. البطاقات الذكية ***Smart cards***.

هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان، موجود بداخلها ذاكرة إلكترونية أو دائرة إلكترونية متكاملة تسمح بتخزين قيمة مالية معينة وتحتوي هذه البطاقة على اسم المستهلك، العنوان، تاريخ حياة العميل المصرفية البنك المصدر. وتتميز البطاقة الذكية بحماية أكبر ضد إساءة الاستخدام لأن المعلومات التي تحويها مشفرة، لذا شاع استخدامها كثيرا في أوروبا وأستراليا واليابان، ويقدر عددها حسب إحصائيات ٢٠٠١ بحوالي ٣,٥ مليار بطاقة أي أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٩٥.

٥.الأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد.

٥-١ الهاتف المصرفي الخلوي:

يشهد عالم الاقتصاد الافتراضي تطورات سريعة، فبعد انتشار الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ثمة توجه متسارع نحو الأعمال الإلكترونية اللاسلكية ***wireless e-business*** وفي نطاقها برزت العديد من المفاهيم كالبنوك الخلوية ***.mobilebanking*** وتقوم تلك البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في أي وقت وفي أي مكان وهذا تجنبا لطوابير الانتظار. وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخلوية الخدمات المعلوماتية والاستفسار عن الأرصدة وأي معلومات يطلبها العميل والاطلاع على عرض البنوك ومعرفة أسعار الصرف الفورية ومعدلات الفائدة والقيام بعمليات التغطية والمضاربة والمراجحة في أسواق الصرف الآجلة والاستعلام بشأن القروض وتمويل الاستثمارات.

ويتيح استخدام الأجهزة الخلوية في مجال الخدمات المصرفية مزايا وفرص عديدة أبرزها:

- فعالية إدارة الوقت وتحديدا في نقل المعطيات للزبائن في كل وقت ودون الوقوع في منزلقات التأخير.

- تحقيق شخصية الخدمات والاهتمام بشخص العميل ***Personalized service***، إذ تتيح الهواتف الخلوية ربطا مباشرا بين الخدمة وبين متلقيها وهو ما يتيح شعورا مميزا لدى العميل بأنه محط اهتمام.
- الإنتاجية وفعالية الأداء ***Productivity*** حيث يمكن الاعتماد على الوسائط الخلوية في تجاوز معيقات الإنتاج والأداء في أوقات الضغط وأوقات التواجد خارج بيئة العمل.
- خفض التكلفة الإدارية ***lower administrative cost*** وهذا يعتمد على نطاق التطبيق ومدى فعالية الاستفادة من التقنيات الحديثة .
- توفير قاعدة بيانات خلفية خادمة للأعمال في كل وقت وفي كل مكان.
- سهولة الاستخدام قياسا بالأجهزة التقنية الأخرى.
- إلغاء فكرة الموقع ***Location*** مما يتيح تقديم خدمات في أسواق مفتوحة.

٥ – ٢ الإنترنت المصرفي :

لقد أدى انتشار الإنترنت بروز ما يسمى بالبنوك الإلكترونية ***E-Banking*** أو بنوك الإنترنت ***I-Banking*** أو البنوك المنزلية ***Home Banking*** وجميعها تعني قيام العملاء على إنجاز أعمالهم من خلال المواقع الإلكترونية فالبنوك بدأت تفكر في إنشاء مقرات لها عبر الويب بدلا من إنشاء مباني . ويوفر البنك على الإنترنت الخدمات التالية :

شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية .

إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصارف.

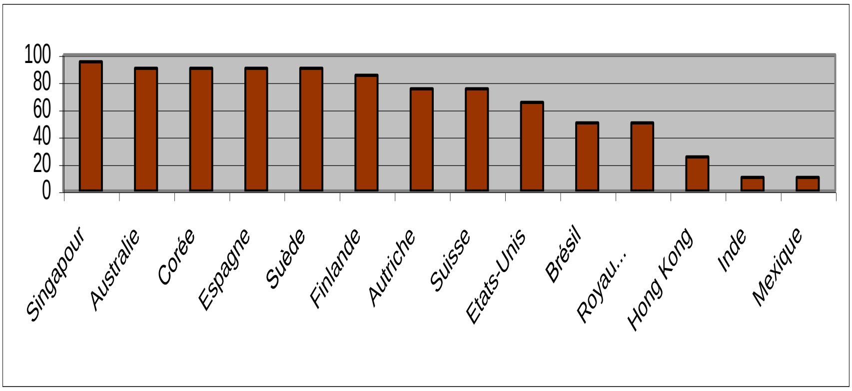
تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.

كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.

طريقة تحويل الموال بين حسابات العملاء المختلفة.

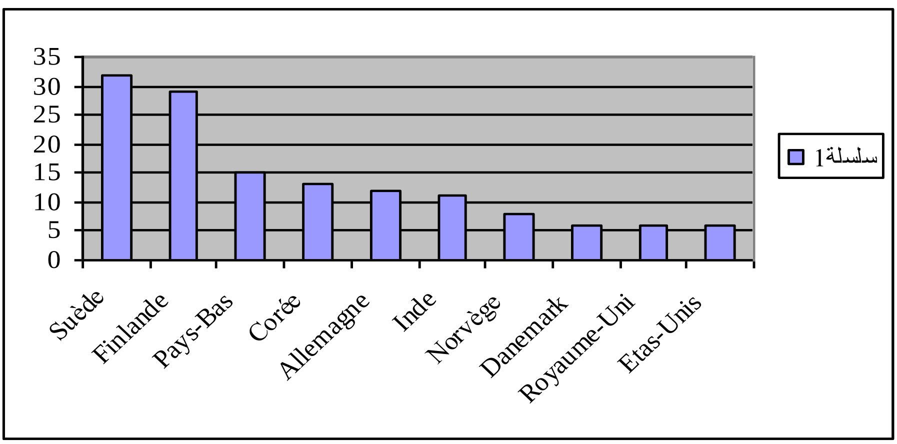
وقد قامت بنوك كثيرة في العالم بعرض خدماتها على الإنترنت مثل النمسا كوريا ، إسبانيا ، البلاد الاسكندنافية ، سنغافورة ، سويسرا إلاَّ أن استعمال تلك الخدمات اقتصر بشكل كبير على البلدان الاسكندنافية ، أنظر الشكلين الموالين

Les banques de nombreux pays offrent des services
en ligne (en pourcentage du total des banques



… mais le taux d'utilisation et le plus élevé en Scandinavie (clients utilisant les services bancaires en ligne en pourcentage du total des clients, ٢٠٠١)

***Source** : Claessens, Glaessner, and Klingebiel, ٢٠٠٢a,b,*

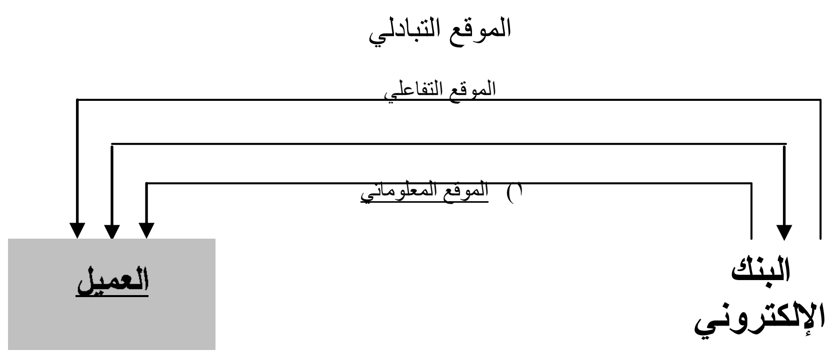


ويتم تحقيق خدمات الإنترنت المصرفي عبر ثلاث مستويات متتابعة:

المستوى الأول : الموقع المعلوماتي ***Informational*** وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي ، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية وأغلب مواقع البنوك على الإنترنت هي مواقع تعريفية معلوماتية .

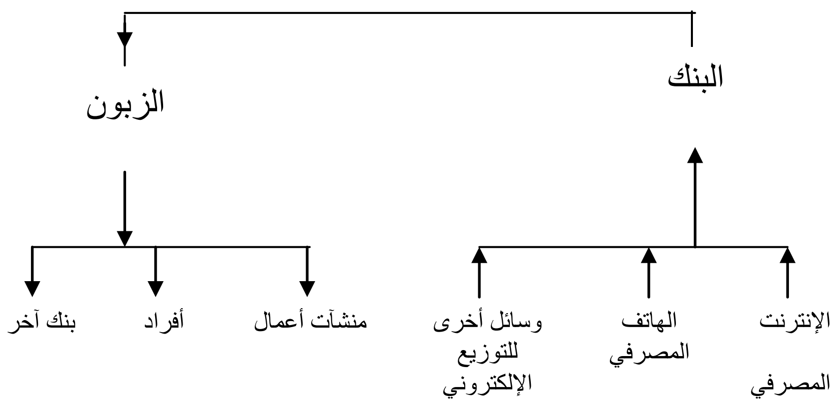
المستوى الثاني : الموقع التفاعلي أو الاتصالي ***communicative*** بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط .

المستوى الثالث ، الموقع التبادلي ***Transactional*** وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية والمخطط الموالي يخط تلك المستويات.



وفي آخر هذا العنصر يمكننا ترجمة مختلف وسائل الدفع السالفة الذكر في المخطط التالي:

٢) خدمات إلكترونية



- متطلبات وسائل الدفع الإلكتروني :

يلزم لقيام وسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها توافر عدد من المتطلبات على مستوى كل دولة على حدى وكذلك على الصعيد العالمي.

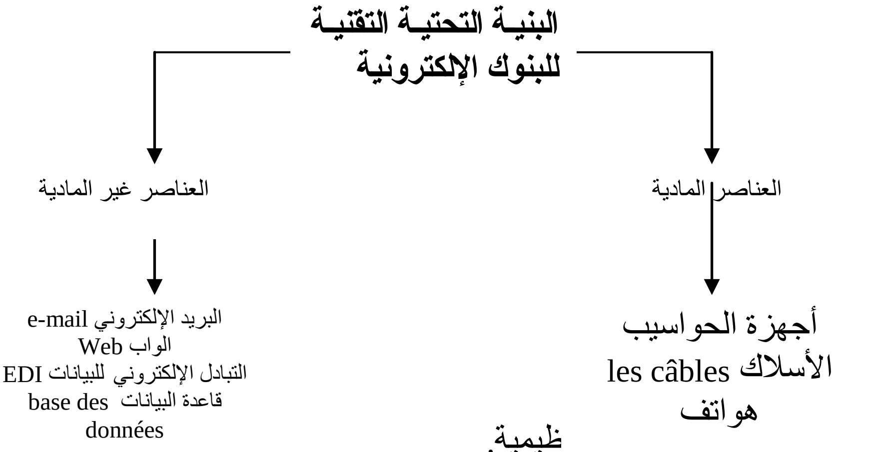
١. البنية الأساسية التقنية :

تعد وسائل الاتصال الركيزة الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار تقنيات الدفع الإلكتروني وتسمح بضمان أعمال إلكترونية ذات مردودية وتحقيق دخول آمن لعصر المعلومات وبالمقابل فإن ارتفاع هاته الوسائل (الاتصال الهاتفي الحواسيب) سوف تؤثر سلبا على استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني .

ومن أجل تطوير الأعمال الإلكترونية وضمان استمراريتها وتنافسيتها يجب إعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في مجال خدمات الاتصال (خدمات الإنترنت الهاتف الخلوي) كما يجب على السلطات الحكومية وضع أولويات تستهدف تطوير سوق الاتصالات من خلال تبني سياسات تسويقية وخدمية

وتنظيمية مرنة تضمن المنافسة في السوق وبالتالي تحسين البنية الأساسية للاتصالات من خلال التعميم المنظم والفعال ، والاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية وفي نهاية الأمر يتسع مجال الاختيار أمام المستهلك ويزيد رفاهه الاجتماعي.

ويتمثل الجانب الغير مادي للبنية الأساسية في وجود بريد إلكتروني وويب وEDI ، وHTTP وCP/IP وهذا لتوزيع ونقل المعلومات البنكية . إن إنشاء بنك ألكتروني متطور يتميز بطلب كبير على خدماته يتطلب تسويق موقعه وبريده الإلكتروني وإشهاره والإعلام عن وجوده لدى الزبائن عبر مختلف وسائل الاتصال والإعلام (Yahoo,Google, TV…) .



ظيمية.
مية أمر في غاية الأهمية

الإلكتروني ويتطلب خلق هاته البيئة تكاثف جهود كل من الحكومات وقطاعات الأعمال والمستهلكين **من أجل القيام بـ :**

ضرورة تكييف القوانين التجارية والمالية مع عمليات البنوك الإلكترونية أي الاعتراف بهاته العمليات وجعلها محل التنفيذ .

وضع منظومة تشريعية وقضائية عالمية للقضاء على التكاليف الناجمة عن تضارب القوانين الوطنية وهذا العمل يتطلب تكثيف جهود التعاون بين السلطات فيما يتعلق بتنسيق القوانين والتنظيمات على الصعيد العالمي .

الحفاظ على خصوصية عمليات البنوك الإلكترونية . وتنقسم هاته الخصوصية ***Privacy*** إلى عدد من المفاهيم المنفصلة لكنها ترتبط معا في الوقت ذاته **وهي:**
خصوصية المعلومات ***Information Privacy*** والتي تتضمن القواعد التي تحكم جمع وإدارة البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية والمعلومات المالية وهي المحل الذي يتصل عادة بمفهوم حماية البيانات ***Data Protection*** .

خصوصية الاتصالات ***Telecommunication*** والتي تغطي سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات .
الخصوصية الإقليمية (نسبة إلى الإقليم المكاني) والتي تتعلق بالقواعد المنظمة للدخول إلى المنازل وبيئة العمل و تتضمن التفتيش والرقابة الإلكترونية .
العمل على توفير أمن المعلومات ، ونقصد بها مجموعة القواعد التي يطبقها الأشخاص لدى التعامل مع التقنية وتتصل بشؤون الدخول إلى المعلومات والعمل على نظمها وإدارتها. وتهدف إستراتيجية أمن المعلومات إلى تعريف المستخدمين بالتزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية نظم الكمبيوتر والشبكات وكذا حماية المعلومات .
وتنطلق استراتيجية أمن المعلومات من تحديد أغراض الحماية والتي تتمثل في:
السرية *Confidentiality* وتعني التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل أشخاص غير مخولين بذلك
التكاملية وسلامة المحتوى *Integrity* وتعني التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به .
استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة *Avialability* التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات .
٣. إعداد الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة
لما لها من دور كبير في تحسين أداء الخدمات المصرفية . إن تنمية رأس المال البشري هي أولا عملية تعليمية يتزود فيها الفرد بالأسس العلمية المطلوبة وهي ثانيا عملية تدريبية فنية يكتسب فيها الفرد قدرات علمية متخصصة

ومهارات معينة وهي ثالثا عملية تنظيمية إدارية يتم فيها تأهيل الأشخاص لإدارة وتنفيذ النشاط المصرفي الإلكتروني ، وهي أخيرا عملية سلوكية تهدف إلى التأثير في السلوك الاجتماعي للأفراد وتنمية القيم . وللقيام بهاته العمليات يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات ، **نذكر منها :**

إنشاء مراكز التعليم المتخصصة في معاملات البنوك الإلكترونية وتطوير القائم منها .

تخصيص الحكومات لمبالغ معتبرة من ميزانياتها لصالح قطاع البحث العلمي مع ضرورة تعزيز بيئة الإبداع والابتكار وروح المبادرة .

تنظيم برامج ودورات تدريبية خاصة بالأعمال الإلكترونية.

الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تكوين الإطارات المصرفية.

تنظيم ندوات، مؤتمرات ، ورشات عمل تحقيقات حول البنوك الإلكترونية وأنشطتها.

٤. الكفاءة الأدائية :

ونقصد بها الأداء الجيد لكافة الوظائف والأنشطة التقنية والمالية والتسويقية والقانونية ذات العلاقة بالأعمال المصرفية الإلكترونية.

٥. الريادية والتكيف مع المستجدات:

ونعني بذلك توفر روح المبادرة والريادية في اقتناص الفرص المتاحة واقتحام الجديد في شتى الحقول (خدمات ، تسويق) والتفاعل معه بإيجابية وبسرعة سواء تعلق الأمر بالجوانب الفنية أو التنظيرية.

٦. التقييم الموضوعي:

وهو قيام مواقع البنوك الإلكترونية بوضع جهات تسند إليها مهمة الاستشارة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها.

أمام التطورات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العلمي والتي حولت بنيته من اقتصاد صناعي قوامه الآلة إلى اقتصاد رقمي يعتمد على المعلومة، أصبح لزاما على القطاع المصرفي وبخاصة في الدول النامية تحديث وتطوير مؤسساته وهذا للتكيف الإيجابي مع تلك التطورات. ونقصد بعملية التحديث تبني نظم ووسائل دفع إلكترونية (نقود إلكترونية ، بطاقات ذكية ، الهاتف الإلكتروني) إلا أن ذلك يتطلب توفير بنية أساسية وبيئة قانونية وتنظيمية واقتصادية ملائمة، وإعداد جيد للكوادر الفنية إضافة إلى متطلبات أخرى.

الفصل السادس
الإدارة العامة

نتيجة للثورة الصناعية حدثت تطورات عظيمة في المبادئ العلمية لعلم الإدارة العامة بصفة عامة ، ونتيجة لاتساع النشاط الحكومي في القرن الحالي (بحيث أصبح يمثل جانباً من أهم الجوانب الاقتصادية للدولة) حدثت تطورات كبيرة في مجال علم الإدارة العامة فبعد أن كان اهتمام الحكومات موجه في القرن الماضي لوضع دساتيرها ، أصبح اهتمامها في القرن الحالي موجه لوضع نظم الإدارة بهدف رفع الكفاية الإنتاجية لأجهزتها .

ولذلك يمكن أن يطلق على القرن الماضي قرن التطورات الدستورية ، وعلى القرن الحالي قرن التطورات الإدارية .

وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية أول دولة أنشأت وطبقت علم الإدارة العامة فيها ، ثم نقلته عنها بقية الدول المتحضرة فأول كم كتب فيها كانوا من الكتاب الأمريكيين وعلى رأسهم ((ودرو ولسون)) فلقد لعب ولسون دوراً هاماً ف وضع منهج علمي لهذا العلم .

وقد نجح ولسون إلى حد كبير في إرساء الإدارة العامة على قواعد عادلة وتطبيق المبادئ العلمية لإدارة فيها . ولا شك أن ظهور مبادئ علم الإدارة العلمية التي وضعها فردريك تيلر في أوائل القرن الحالي كان لها تأثير كبير في علم الإدارة العامة .

-هناك عدة أساليب للبحث في علم الإدارة العامة فهناك:-

- **علم الأسلوب القانوني** ، ويقوم على أساس تحديد الوظيفة القانونية للجهاز الإداري بالدولة وبذلك يغفل الجوانب الموضوعية في العلمية الإدارية فهو علم يهتم بشرح مفهوم القانون الإداري أكثر من اهتمامه بالعملية الإدارية كأداة لرفع الكفاية الإنتاجية للجهاز الإداري .

- **علم الأسلوب الهيكلي** ، ويقوم على أساس دراسة المشاكل التنظيمية للجهاز الإداري ، وعلاقة الوزارات بعضها ببعض وبالمصالح والمؤسسات التابعة لها

- **علم الأسلوب السلوكي** ، ويقوم على أساس دراسة سلوك الأفراد داخل الجهاز الإداري وتوضيح العلاقة بين التنظيمات الرسمية وغير الرسمية كما يركز على عملية اتخاذ القرارات .

تعريف علم الإدارة العامة:

منذ أن تبلور مفهوم الإدارة العامة كنظام علمي مستقل ، ظهرت محاولات عديدة لوضع الإطار الذي يحدد حدود هذا النظام ، في شكل ((تعريفات)) تلخص مجال وحقول الإدارة .

- إن الإدارة العامة ، لفظ مركب يتكون من اسم وصفة فالاسم وهو :

((الإدارة)) يتضمن خاصيتين : وهما هدف المنظمة والعمل التعاوني ، ومن خلالها يتحقق العمل المشترك .

وأما مفهوم كلمة ((العامة)) فهي مجموعة من المنظمات والهيئات والأجهزة التي يقوم بأداء وظيفة الدولة .

ولذلك فإن الإدارة في أوسع معناها هي: أنشطة المجموعات الإنسانية المتعاونة لتحقيق الهدف .

ويعرف ليونارد هوايات الإدارة العامة بقوله: هي مجموعة القوانين واللوائح والممارسات والعلاقات والتقنيات والعادات التي تستهدف الوفاء بالسياسة العامة أو تنفيذها .

ويقول م . د اديموك و ج دايموك : الإدارة العامة هي انجاز الأهداف السياسية المحددة أكثر من أنها أداة تنفيذ البرامج ، وهي لذلك يجب أن تكون كفاءة عملية لحل المشاكل وتحقيق أهداف المجتمع ، وعلى الإدارة العامة أن تسعى إلى اكتشاف وابتداع أفضل طرق البحث التي تعتمد على المفاهيم العلمية الواسعة .. والتي تتميز بالفعالية ونشاط المجموع .

ويقول جون فيفنر وروبرت برستوس : الإدارة العامة كحقل دراسي .. يهتم أساسا بوسائل تنفيذ القيم السياسية .. ولذلك تقوم الإدارة العامة بالتنسيق بين الفرد و مجهودات المجموع لتنفيذ السياسة العامة .

* ومهما اختلف علماء الإدارة العامة في وضع تعريف للإدارة العامة، إلا أن هذه التعريفات لا تخرج عن الدوائر التي شار إليها أف نيجرو **بقوله :**

الإدارة العامة هي :

١-تعاون جهود المجموع في المحيط العام .
٢-تغطية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلاقاتهم المتداخلة .
٣-الإدارة العامة أهم بكثير من الإدارة الخاصة ، وهي تختلف عنها من جوانب عدة .
٤-تمتلك الدور الهام في إعداد السياسية العامة ، ولذلك فهي جزء من العمليات السياسية .
٥- الإدارة العامة كحقل دراسي وتطبيقي .. تتأثر بمنهج العلاقات الإنسانية ولا سيما في السنوات الأخيرة .
٦-ترتبط الإدارة العامة بعدد من المجموعات الخاصة والأفراد لتقديم خدمات للمجتمع .

ولكن ما يؤخذ على ا . ف نيجرو في تعريفة الإدارة العامة ، إنه خلط بين مفهوم التعريف وبين مفهوم الخصائص أو الوظائف أي إنه تحدث عن خصائص الإدارة العامة أثناء تعريفة لها ، ولذلك لم يأخذ تعريف الإدارة العامة عند نيجرو الشكل المعهود في التعريفات العملية .

ويمكننا استخلاص ((تعريف)) للإدارة العامة من خلال الفقرات الست التي ذكرها نيجرو **بقولنا :**

الإدارة العامة هي تعاون جهود المجموع في المحيط العام بحيث تنظم علاقات السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية القضائية في تعاملها البشري والمادي من أجل تحقيق الأهداف العامة .

- وبذلك يكتسب التعريف أهم الشروط اللازمة له وهي :

- الجمع والمنع .
- الجمع بين كل خصائص الموضوع .
- المنع خصائص غيره .

ونحن لو حللنا هذه التعريفات السابقة للإدارة العامة لوجدنا بأنها تتناول موضوعات واحدة ولكنها تعبر عن وجهات نظر مختلفة .. بحيث يمكن القول بأن مزج هذه التعريفات أو تحليلها سيوضح في النهاية الهدف من دراسة الإدارة العامة **وهو :(تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف العامة)**

نشأة علم الإدارة العامة :
كانت الإدارة العامة في الماضي عملية مرتبطة بالأشخاص ، تختلف باختلاف مفاهيمهم ونزعاتهم ، فهذا العلم حديث العهد وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية مهد دراسته حيث نادي أحد أساتذة عــلم السياسة ((وودرو ويسلون)) عام ١٨٨٧م بوجــوب قيام عــلم خـــاص اسـمـه ((الإدارة لعامة)) هتم بدراسة أفضل الطرق لقيام الحكومة بأعمالها وتحقيق أهداف سياستها العامة .
إلا أن الإدارة بمفهومها الحديث كانت قد نشأت لأول مرة في مجال إدارة المشاريع الخاصة وارتبطت باسمين بارزين هما :
الأميركي ***Fredric Taylor*** (١٨٥٦-١٩١٦) ، والفرنسي ***Henry Fayol***(١٨٤١-١٩٢٥) .
ففريدريك تايلور يعتبر أب الإدارة العملية الحديثة ويعتبر مؤلفة (مبادئ الإدارة العلمية) الصادر عام ١٩١١م النواة الأولى للثورة الإدارة الحديثة .
وقد ذكر تايلور أنه وضع مؤلفه لأسباب ثلاث :
١-إبراز الخسارة الكبيرة التي تتحملها بلاده نتيجة عدم الكفاية في أداء معظم الأعمال اليومية .
٢-إقناع القارئ بأن علاج عدم الكفاية يمكن في الإدارة المنظمة ، وليس في البحث عن شخص غير عادي .
٣-الإثبات بأن الإدارة علم حقيقي، يعتمد على قواعد ومبادئ، وأن الإدارة العملية تسري على كافة أنواع النشاط الإنساني، وبــدءاً بالأعمال الفردية البسيطة حتى نشاط المنظمات الكبيــرة .
أما هنري فايول فيعتبر الرائد الأول لعلم إدارة الأعمال كعلم له قواعده وأصوله ، **وقد قسم فايول وظائف المشاريع الخاصة إلى ست هي :**
١-الوظيفة الفنية : وتشمل الصنع والإنتاج .
٢-الوظيفة التجارية : وتشمل عمليات البيع والشراء .
٣-الوظيفة التمويلية : وتشمل تأمين رأس المال واستخدامه .
٤-الوظيفة التأمينية : وتشمل تأمين القوة العاملة والممتلكات .
٥-الوظيفة المحاسبية : وتشمل إعداد الموازنة وتنفيذها والمحاسبة والإحصائيات

٦-**الوظيفة الإدارية :** وتشمل التخطيط والتنظيم والقيادة والتنسيق والرقابة.
أهمية الإدارة العامة :
برزت أهمية الإدارة العامة عبر السنين ولا سيما أثر الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين وضعتا على عاتق الدولة أعباءً جسيمه لم يكن من المتيسر النهوض بها وانجازها على الوجه السليم إلا بتوفر إدارة كفؤة منظمة وفاعلة فبدأت الإدارة العامة تُدرس كعلم مستقل في الجامعات والمعاهد .
وقد برزت هذه الأهمية بشكل ملموس أثر تطور مفهوم الدولة الحديثة نتيجة لتبدل نظرة الشعوب إليها. ففي الماضي كانت المهام الدولة مقتصرة على حماية الأمن وتحقيق العدالة و تأمين الاستقرار و الطمأنينة للناس ذلك لأن الشعب كان يرفض تدخل الدولة في شؤونه ويعتبر حدا لحرياته وقيدا لتصرفاته ، أما فقد أصبح الشعب ينادي بوجوب تدخلها في كافة شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .
وبكلمة مختصره نقول أن الدولة الناجحة تقوم بتيسير أعمالها إدارة ناجحة فإذا كانت الإدارة ناجحة قادرة على سد النقص في التشريع أو حتى في النظام السياسي ، فالإدارة الفاسدة قادرة على هدمها ، بل هي قادرة على هدم أعظم الإمبراطوريات . فالإدارة هي مرآة صادقة تنعكس عليها صورة الجماهير ليطلع عليها النظام الحاكم .

طبيعة الإدارة العامة :
إن التعاريف المختلفة التي أعطيت للإدارة العامة ، تظهر لنا بوضوح أن الخلاف في مفهوم الإدارة العامة واقع من حيث الشكل في صياغة الألفاظ أما من حيث الأساس فجميعها متقاربة وتكاد تكون متفقة .
ومن الطبيعي أن كثرة وتنوع التعاريف المعطاة لمفهوم الإدارة العامة يقابلها جدل حاصل فيما إذا كانت الإدارة العامة علماً أم فناً أم علماً وفناً معاً .
فالعلم هو مجموعة الأصول والمبادئ والقواعد التي يتوصل إليها الإنسان بالتجربة والبحث والاستقصاء والإحصائيات وغيرها من الطرق التي تؤدي إلى اكتشاف قواعد عامة لا تختلف قيمتها وصحتها من وقت إلى أخر ومن مكان إلى أخر كالعلوم الحسابية والكيميائية التي تبقى هي نفسها في الصين

وأميركا وفي أي بلد آخر .

أما الفن فهو استخدام المهارات والكفاءات والصفات والملكات البشرية الشخصية في تطبيق المبادئ والقواعد العلمية . فالعلم يتصف بالموضوعية ، أما الفن فهو شخصي ولكنه يفترض الإحاطة المسبقة بالمبادئ العلمية .

ونستطيع القول أن العلم معرفة إنسانية وأهم صفاته الدراسات الموضوعية والمعارف والأساليب المنظمة، بينما الفن خبرة إنسانية وأهم صفاته الأساسية المران والتطبيق .

وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن الإدارة العامة هي علم وفن معاً .

فهي علم لجهة الدراسة والبحث والتنظيم، وفن لجهة النشاطات والمهارات الفعلية والإبداع .

والإداري الناجح هو من يجمع بين الفن والعلم .

الفرق بين الإدارة العامة و إدارة الأعمال :

الجدول أدناه يوضح أوجه الشبة والاختلاف بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال

م	العنصر	إدارة الأعمال B.A.	الإدارة العامة P.A.
١	**الهدف**	تسعى إلى تحقيق الأهداف المادية بدرجة أساسية مثل زيادة الربح وتعظيمه	تسعى بدرجة أساسية إلى تحقيق المصلحة العامة للدولة والمسئولية
٢	**المستفيدون**	يستفيد بدرجة أساسية صاحب العمل أو المساهمون في الشركة ثم العملاء أو الجمهور الخاص بالشركة	المستفيد الأول هو أفراد المجتمع أي الجمهور الكبير من أفراد المجتمع .

٣	**المسئولية**	تنحصر مسئولية الإدارة أمام مجلس الإدارة أو صاحبها فقط ثم المجتمع في حالات نادرة .	تتحمل مسئولية عامة أمام الحكومة والأجهزة الرقابية والجمهور بوجه عام.
٤	**طبيعة النشاط**	تتولى الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي الاستثماري التجاري.	تتولى الأنشطة التي تحقق المصلحة العامة وهي السياسة والجيش والأمن والعلاقات الدولية .
٥	**حجم الأعمال**	تحدد حجم الأعمال حسب مصادر العلاقة بين التكلفة والعائد .	تحدد حجم أعمالها حسب المنفعة العامة ومصلحة المجتمع .

علاقة الإدارة العامة بحقول العلوم الأخرى

الإدارة العامة ظهرت إنسانية ظهرت وتطورت بتطور المجتمعات فهي إنسانية لأن الإنسان هدفها ووسيلتها ، وهي اجتماعية لأن نشاطاتها ومنجزاتها تهدف إلى خدمة المجتمع وتلبية احتياجات أفراده وحل مشاكلهم .

وتأسيساً على ذلك ترتبط الإدارة العامة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وفي طليعتها العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم القانونية ولا سيماً القانون الإداري وعلم الإدارة الخاصة وغيرها .

الأولى:الإدارة العامة والعلوم السياسية

مرت العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة من مرحلة تبعية الإدارة العامة وخضوعها للسياسة ، إلى مرحلة فصل السياسة عن الإدارة العامة ، فإلى مرحلة التكامل والترابط بين السياسة والإدارة والتوازن فيما بينهما .

وترجع تبعية الأجهزة السياسية إلى عصور الإمبراطوريات وأنظمة الحكم الملكية ، حيث كان الإمبراطور أو الملك أو الأمير يعتبر ظل الله على الأرض والحاكم باسمة وبشريعته ، فكان الموظفون الأداة التنفيذية بيد هؤلاء ينفذون أوامرهم ويدينون لهم بالولاء والطاعة .

وأدت مساوئ فكرة ارتباط الإدارة العامة بالسياسة برباط من التبعية والخضوع إلى ظهور حركات إصلاحية في العالم تطالب بفصل السياسة عن الإدارة العامة .

وبدأت فكرة الفصل بين السياسة والإدارة تفقد أهميتها أثر الحرب العالمية الثانية حيث ترسخ نظام الكفاءة وتلاشي نظام (الغنائم للمنتصر) وخفت وطأة النزعة الاستبدادية للسياسة والحكام أمام انتشار المفاهيم والفلسفات الديمقراطية والشعبية من جهة ، وأمام الدور السياسي المباشر الذي يلعبه الموظفون الإداريون من خلال مشاركاتهم من جهة أخرى .

وهكذا نرى بأن العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة هي وثيقة للغاية فالإدارة العامة كعلم نشأت وتطورت في أحضان العلوم السياسية ، إلا أنه لكل منهما كيانه المستقل وذاتيته المتميزة وإطاره الخاص .

الثانية: الإدارة العامة والعلوم الاقتصادية

الصلة وثيقة بين النظام الاقتصادي والنظام الإداري فالإمكانيات الاقتصادية ووفرتها تؤثر في اختيار الموظفين الأكفاء وتحديد رواتبهم والاستعانة بالخبرة الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة . أما قلة الإمكانات الاقتصادية فتجعل من جهاز الإداري جهازاً ضعيفاً بشرياً وفنياً ومادياً ، وكلما زادت الدولة من اعتمادها على القطاع العام كتأمين الشركات والمؤسسات ، كلما زادت علاقة الإدارة العامة بالاقتصاد على اعتبار أن الإدارة العامة تصبح ملزمة بوضع الخطط القومية بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحسين الدخل القومي .

والعلاقة بين الإدارة العامة والاقتصاد تؤدي إلى نتيجة حتمية وهي علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة العامة .

الثالثة: الإدارة العامة و علما الاجتماع والنفس

الإدارة العامة نشاط اجتماعي منظم يستهدف غايات معينة لا يمكن تحقيقها دون تفهم أجهزتها للبيئة التي تعمل بها فمعظم المشاكل التي تعانيها التنظيمات الإدارية ، ناتج عن عدم التفاعل والتجاوب بين هذه التنظيمات والبيئة المحيطة بها .

علم الاجتماع :

فعلم الاجتماع الهادف إلى دراسة الإنسان ككائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي تحيط بها ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الإدارة العامة الذي يدرس سلوك هذا الكائن الاجتماعي وتصرفاته وقراراته ووضعها في إطار رسمي يسمى التنظيم الإداري .

علم النفس :

أما علم النفس فإنه يهدف إلى دراسة الإنسان ككائن بشري تركيبته معقده وحاجاته كثيرة ومتنوعة . ويدخل هذا الإنسان إلى الوظيفة أو المؤسسة الإدارية حاملاً معه الحاجات والانطباعات والمشاعر التي كونها في حياته اليومية وبيئته الاجتماعية ، ومن الطبيعي أن تلعب هذه كلها دوراً إيجابياً أو سلبياً في إنتاجه ونشاطه وعلمه الوظيفي .

الرابعة:الإدارة العامة والقانون الإداري

الإدارة العامة شديدة الصلة بالقانون على اعتبار أن عملها يجب أن يكون دائماً متوافقاً مع مضمونه ومنسجماً مع أحكامه، وإلا تعرضت أعمالها لعدم الشرعية مع ما يستتبع ذلك من إلغاء لهذه الأعمال أو التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم شرعيتها .

وقد بدأت الإدارة العامة تدرس كعلم من خلال العلوم السياسية ثم سلكت مسلكاً قانونياً فأصبحت تدرس من خلال القانون ، إلى أصبحت علماً قائماً بذاته له قواعده وخصائصه المميزة .

وتعود صلة الإدارة العامة والقانون الإداري إلى أن كليهما يتخذ من الإدارة مجالاً لدراسته ، ومع الفارق الأساسي في أن الأول يركز على النواحي الفنية التنفيذية من الإدارة في حين أن الثاني يهتم بالنواحي القانونية منها .

الخامس: الإدارة العامة و إدارة الأعمال (علم الإدارة الخاصة)

تقوم الإدارة العامة بترجمة السياسة العامة في الدولة إلى الأعمال تنفيذية يتولى الموظف العام تأديتها في إطار السياسة العامة المرسومة وفي نطاق المصلحة العامة المنشودة .

أما الإدارة الخاصة أو إدارة الأعمال فهي ترجمة السياسة الخاصة التي يرسمها القيمون على المؤسسة الخاصة إلى أعمال تنفيذية بهدف تأمين المصالح الخاصة للمؤسسة ، والموظف العامل في نطاق الإدارة الخاصة يعمل ضمن هذا المفهوم .

الفصل السابع
علاقة الإدارة بالعلوم الأخرى

الإدارة أحد فروع العلوم الاجتماعية، وهي شائعة الاستخدام والتطبيق والممارسة في شتى مجالات الحياة وتنظيمات المجتمع، وهذا يجعل لها ارتباط بمعظم إن لم يكن كلّ هذه المجالات، فلها علاقة بالنواحي الفنية في المنشأة، كما لها علاقة بالنواحي المادية، فوفق ذلك لها علاقة بالنواحي النفسية والاجتماعية للأفراد.

ولذلك نجد أنَّ للإدارة ارتباط بعلوم كثيرة ومتشعبة كالمحاسبة والاقتصاد والرياضيات والإحصاء والكمبيوتر والهندسة والعلوم وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا وغيرها. **سنناقش علاقة الإدارة ببعض هذه المجالات كما يلي:**

الإدارة والاقتصاد:

يدرس علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية المتمثلة في مشكلة الندرة ، وهي ندرة الموارد المتاحة في مقابل حاجات إنسانية واجتماعية متعددة، ويدرس هذا العلم الاجتماعي كيفية توزيع الموارد النادرة على الحاجات المتعددة بأقصى كفاية والسمة الغالبة على هذا العلم هو تناول الموضوع من الناحية الكلية ***macro*** .

وإذا ما نظرنا إلى الإدارة فنجد أنَّ دورها مكمل لدور الاقتصاد وليس مستقلاً عنه أو مناقضاً له. فالاقتصاد عندما يعمل على حلّ المشكلة الاقتصادية فإنَّ أداته في ذلك هي الإدارة، كما أنَّ المفاهيم الاقتصادية تشكل أحد الأسس في العمل الإداري.

الإدارة والمحاسبة:

المحاسبة نظام معلومات يهدف بالدرجة الأولى إلى تجميع ثم إعداد ثم تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الأساسية اللازمة لتلك القرارات، ووفقَ جمعية المحاسبة الأمريكية (***American Accounting Association***)(***AAA***) فإنَّ المحاسبة هي : عملية تحديد وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية لاستخدامها في تقرير حكمٍ مبني على أسسٍ علميةٍ من قبلِ مستخدمِ المعلوماتِ

"The process of identifying, measuring and communicating economic information to permit informed judgements and decisions by users of the information".

"The provision of information in financial terms that will help in decisions concerning resource allocation, and the preparation of reports in financial terms describing the effects of past resource allocation decisions".

فالمحاسبة تُعتبرُ في جانبٍ من جوانبِها إحدى الأدوات / المناهج/ الطرق التي تستخدمها الإدارة في تزويدِها بمعلوماتٍ، خاصةً تلكَ المتعلقةُ بالمنشأةِ، وغالباً ما تكون هذه المعلومات كمية مالية، تساعدُ على إدارةِ المنظمةِ واتخاذُ القراراتِ المُسيّرة لها .

وتتعدَّد المجالات التي يتمُّ فيها استخدام المحاسبة؛ لذلك يُمكنُ تصنيفها إلى تصنيفات متعدِّدة حسب المعيار المستخدم، ومن بينِ هذه التصنيفات ما يلي :

١. محاسبة إدارية ***management accounting / managerial accounting*** ومحاسبة مالية ***financial accounting***، ومحاسبة تكاليف ***cost accounting***.

٢. محاسبة في المؤسسات العامة (محاسبة حكومية وقومية)، ومحاسبة في المؤسسات الخاصة، ومحاسبة في المؤسسات غير الحكومية NGOs.

٣. محاسبة في المؤسسات التجارية، ومحاسبة في المؤسسات الصناعية ومحاسبة في المؤسسات الخدمية. وهكذا تصنيفات مختلفة.

الإدارة وعلم النفس والاجتماع :

أ. الإدارة وعلم النفس:

يقوم علم النفس بدراسة الإنسان كفرد من حيث سلوكه ورغباته ودوافعه وحوافزه ومثبطاته وطموحاته وشخصيته وما إلى ذلك من الخصائص الَّتي تعود إليه، فالجوانب غير المادية في الفرد هي بوجه العموم محور دراسات علم النفس.

وهذا يجعل علم النفس أداة هامةٌ جداً للإدارة في عمليه اختيار الأفراد لأداء الوظائف المختلفة ، وفي عملية تدريبهم وتوجيههم وحفزهم نحو تحقيق أهداف المنشأة بكفاءة وفعالية. فالإدارة حسب بعض التعريفات هي إنجاز الأعمال المطلوبة عن طريق الآخرين. كما أنّ علم النفس أداة هامَّة جداً للتعامل مع الأفراد كزبائن يشترون منتجات المنشأة الَّتي يشعرون بأنها تشبع حاجاتهم.

ب. الإدارة وعلم الاجتماع:

يقوم علم الاجتماع ***sociology*** بدراسة المجتمع من حيث مكوناته وخصائصه وتنظيمه ونموّه وتطوره، والعوامل المؤثرة فيه.

Sociology is the science of the nature and growth of society and social behaviour.

<u>وتدخل المنشأة في علاقات متبادلة مع المجتمع : فالمنشأة جزءٌ من المجتمع.</u>

تستمد المنشأة مدخلاتها من المجتمع بما في ذلك الموارد البشرية الَّتي يشكل المجتمع أقوى العوامل تأثيراً على سلوكها وأهدافها وحوافزها وقيمها وكيفية التعامل معها. والإدارة تتعامل مع الموارد البشرية بصفتها أهم الموارد.

تضخ المنشأة مخرجاتها في المجتمع بما في ذلك المنتجات الَّتي ببيعها تستطيع المنشأة العيش والاستمرار، وإلا فستموت وتندثر.

وبالتالي فإنَّ المنشأة تؤثر وتتأثر بالمجتمع ، وهذا يجعل الإدارة في حاجة مستمرة لمعرفة خصائص المجتمع المحيط بها ، والعوامل المؤثرة فيه ، والتطورات الَّتي تحصل فيه، والتغيرات في أنماط السلوك والذوق ومستوى المعيشة، وما إلى ذلك.

وعلى هذا يعتبر علم النفس وعلم الاجتماع علمان مكملان لبعضهما البعض في حاجة الإدارة لمعرفة السلوك البشري وتفسيره والتأثير عليه وتوجيهه بما يخدم تحقيق أهداف المنشأة.

الإدارة والقانون :

يصدر القانون من مؤسسات الدولة التي تنظم سلطتها عن طريقه، وهي المسئولة عن تطبيقه في المجتمع، والقانون هو الَّذي يضع القواعد التي تنظم سلوك الأفراد والمجتمع، وهو الذي يخبرنا أي الأعمال مسموح بها وأيها غير مسموح به، كما أنه ينظم فض الخلافات بين أفراد المجتمع.

Law is the rule made by authority for the proper regulation of a community or society or for the correct conduct in life.

وما يجعل القانون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإدارة هو أنَّ هناك الكثير من القواعد القانونية (التشريعات) المنظمة لمنشآت الأعمال من حيث نشأتها وعملها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وموتها (إفلاسها). **ومن الأمثلة على ذلك :**

- قانون الشركات وهو الذي ينظم عمل الشركات بجميع أشكالها.
- قانون العمل وهو الذي ينظم العلاقة ما بين العامل وصاحب العمل ويوضح حقوق وواجبات كل طرف.
- القوانين والأنظمة الضريبية.
- القوانين والأنظمة الجمركية.
- القانون التجاري.
- قانون الاستثمار.
- قانون حماية البيئة.
- قانون البنوك وغيرها الكثير من القوانين.

وهذا يجعل لكلِّ عملٍ تقوم به الإدارة وجهاً آخر هو الوجه القانوني الذي يجب على الإدارة مراعاته وإلا أصبحت قراراتها موضع تساؤل قانوني. ومن هنا تنبع أهمية القانون بالنسبة للإدارة.

الإدارة والدِّين :

يعتبر الدِّين أحد مكونات الثقافة المؤثرة والمحددة للسلوك، وإذا ما نظرنا إلى الدِّين الإسلامي نجده يجمع ثلاث جوانب تكوِّن وتشكل في مجموعها أهمَّ العوامل المحددة للسلوك الفردي والاجتماعي، وهذه الجوانب الثلاثة هي **:**

العقيدة والشريعة والأخلاق. وهذا يجمع بين علم الاجتماع والنفس والقانون ولكن بمنظور الدِّين الإسلامي، وهذا يعني أنَّ الإنسان والمجتمع المسلم متأثر بصورة مباشرة بالدِّين؛ وبالتالي يقع على الإدارة الَّتي تتعامل مع الأفراد كموارد وكزبائن فهم ومراعاة تأثير الدِّين عليهم .

مجالات الإدارة

إدارة الأعمال و الإدارة العامَّة

هناك الكثير من الأسئلة التي تطرح في مسألة الإدارة، فمثلاً يُطرَحْ عادةً السؤال عن الفرق بين إدارة الأعمال وإدارة المنظمات الحكومية أو ما يُعرف بالإدارة العامّة، هلْ هما شيئاً واحداً أم أنّ هناكَ اختلاف بينهما ؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب علينا بداية تحديد بيئة كلٍ منهما، فالإدارة العامّة ترتبط بالدولة ومؤسساتها، بينما إدارة الأعمال ترتبط مباشرة بمشاريع الأعمال الهادفة إلى تحقيق الربح، أي بإدارة المشاريع على أسس اقتصادية، وعليه فقد تأثر وارتبط مفهوم الإدارة العامّة وممارستها في الفكر الإداري الغربي الحديث بالنظر إلى دور الدولة وتطوره من مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم الدولة ذات الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والذي بدأ يظهر في أعقاب الثورة الصناعية

الَّتي أدَّت إلى فقدان الفرد للعائلة التي كانت تزوده بمجمل ما يحتاجه اجتماعياً؛ وبالتالي ظهرت الحاجة إلى قيام الدولة ببعض هذه الوظائف، أما على صعيد الفكر الإسلامي فقد قرَّر منذ البداية قيام الدولة بوظيفة اجتماعية واقتصادية بجانب الوظيفة السيادية.

وبغض النظر عن المشاركين في وضع الأهداف العامة، وهل تشترك فيه الإدارة العامة أم يضعها السياسيون فقط؟ فإنّ قيام الدولة بتحقيق أهداف عامّة يحتاج إلى جهاز إداري يحقق هذه الأهداف؛ وبالتالي تنشأ المنظمات العامة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة. ولقد زاد من أهمية الإدارة العامة الحربين العالميتين؛ حيث زادت الأعباء الملقاة على عاتق حكومات الدول لأعمار ما دمرته الحروب في ظلّ تحطم البني الإنتاجية وندرة الموارد الطبيعية، وبعض الدول عانت من ندرة الموارد البشرية، كلّ هذا أدّى لإلقاء المزيد من الأهمية على الأسلوب الإداري المعتمد على العلم والمنهج العلمي الذي تتبعه الحكومات للتغلب على هذه الصعوبات.

وقد قام الفكر الإداري في مجال الإدارة العامة في النصف الأول من القرن لماضي على تحليل طرق الأداء في العمل الحكومي، وإرجاعها إلى عنصرين متميزين وهما اتخاذ القرارات والتنفيذ. وكذلك اعتبار الإدارة العامة علماً يمكن تطبيق المنهج العلمي عليه. والسعي وراء تحقيق الكفاية في الوظائف العامة. أما في النصف الثاني من القرن الماضي فقد أخذ الفكر في مجال الإدارة العامة إلى الرجوع عن الفصل التام بين مجال السياسة والإدارة العامة. وخفت حدة السؤال فيما إذا كانت الإدارة العامة علم أم فن؟ وإنه علم له قواعده التي تنطبق في جميع الأحوال والأزمان. وقد برزت أهمية التخطيط في هذه الفترة ووجدت دول كثيرة تأخذ بمبدأ التخطيط القومي.

تعريف الإدارة العامّة:

يطلق مصطلح الإدارة العامّة ويراد به التمييز عن إدارة المشروعات الاقتصادية؛ حيث الهدف النهائي للإدارة العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للحفاظ على المجتمع، وتتمثل الأهداف العامة في الأهداف الاقتصادية والأهداف الصحية والأهداف الجمالية.

وقد عرف عودة (١٩٥٨م) الإدارة العامة بأنها العلم الذي يهتم بالكيف والكم الخاص بالحكومة، وعرفها الجمال (١٩٥٢م) بأنها ذلك الضرب من النشاط الذي يهتم ببحث مجموع العمليات التي تهدف إلى تحقيق وتنفيذ السياسة العامة التي تؤمن بها الحكومة، كما عرفها بريزاس (١٩٧٥م) بأنها علم وفن وضع وتنفيذ السياسة العامّة.

الإدارة العامّة وإدارة الأعمال:

تتولى المنظمات العامة تحقيق أهداف عامة بينما تتولى منظمات الأعمال تحقيق أهداف خاصة بمالكيها، وهنا يجب علينا أن نفرق بين المنظمات العامة التقليدية (والتي غالباً تقوم على مفهوم الدور التقليدي للدولة والذي يحصرها في الدفاع والأمن والقضاء) ، وبين المنظمات العامّة لوظائف الدولة المستحدثة في المجال الاجتماعي والاقتصادي. فالظروف التي تعمل فيها كلا النوعين من المنظمات قد تختلف، ففي الحالة الأولى تكون الوظائف حكر على الدولة فمثلاً لا يستطيع الأفراد القيام بإنشاء وزارات للخارجية، أو إصدار عملة، أما في

الحالة الثانية فيمكن للأفراد تأسيس منظمات تؤدي نفس مهام المنظمات العامة الاقتصادية كتقديم خدمة معينة (مياه أو كهرباء مثلاً). وحقيقة أنّ مدى اتساع أو ضيق وظائف الدولة سواء التقليدية أو المستحدثة يعتمد على تطور المجتمع ومدى اقترابه أو بعد من تطبيق فكرة الدولة الحارسة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الكهرباء مملوكة للدولة في مجتمعٍ معين بينما هي ملكية خاصة في دولة أخرى أو ملكية مشتركة في دولة ثالثة وهكذا.

وعليه إذا ما قارنا بين المنظمات العامّة التقليدية ومنظمات الأعمال سنجد أنهما يختلفان في عوامل أساسية هامة، وعلى رأسها ما يلي:

١. احتكار الدولة لخدماتها كالجيش وإصدار النقود.

٢. سلطة فرض القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لسلوك أفراد المجتمع جميعاً سواء العاملين ضمن المنظمات الحكومية أو غير العاملين ضمنها.

٣. سلطة فرض القوانين والأنظمة والتعليمات لجمع الأموال عن طريق الضرائب والرسوم والجمارك

وهناك عوامل أخرى اختلف الكتاب فيها، فالبعض اعتبرها فروقاً جوهرية بينما الآخرون لم يعتبروها كذلك، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١. تهدف الإدارة العامة إلى تحقيق خدمة عامة، بينما تهدف منظمات الأعمال إلى تحقيق الربح.

٢. تلتزم المنظمات العامة بقاعدة المساواة بين المواطنين.

٣. يقوم الموظف في الإدارة العامة بتأدية عمله من خلال مركزه الوظيفي وليس الشخصي.

٤. عمل الإدارة العامة من خلال المنظمات العامة ذات الحجم الكبير.

بينما انتقد الفريق الآخر هذه العوامل بأنها لا تمثل فروقاً جوهرية بين المنظمات العامة ومنظمات الأعمال ، حيث أنّ أي منظمة تهدف في الأساس إلى تقديم خدمة (أو سلعة) مفيدة للمجتمع الذي تعيش فيه وإلا فإنها ستموت ولا تستمر. كما أن المساواة مفترضة سواء في المنظمات العامة أو منظمات الأعمال. أمّا الحجم فنلاحظ أن هناك منظمات أعمال من الضخامة بمكان وأن موازنتها تفوق موازنة وزارة.

تطور علم الإدارة والمدارس الإدارية

يحاول هذا الجزء من الدِّراسة إلقاء بعض الضوء على بعض المنعطفات الهامَّة في تطور الإدارة كعلم يمكن تحديده ودراسته ووضع النظريات له. ولا تهدف الدراسة هنا إلى شرح مفصل عن تطور الفكر الإداري والروَّاد الَّذين أسهموا في هذا الفكر.

وكأي علمٍ من العلوم فقَدْ مرَّت الإدارة عبر مراحل تاريخية متميزة؛ حيثُ كوّنت مدارس كان لكلِّ مدرسةٍ منها روّادها ومنهجها وتجاربها وأبحاثها ودراساتها وخصائصها الَّتي ميَّزتها عَن غيرها. وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ هذه الأفكار مكملة لبعضها البعض وليس متناقضة فيما بينها، فكلّ مدرسة ركَّزت على جوانب في الفكر والممارسة الإدارية.

ولعلَّ السؤال الأساس الَّذي حاول مفكروا الإدارة الإجابة عليه هو كيف نجعل العمل الإداري أكثر كفاءة وفعالية، هل ذلك يأتي عبر الرقابة والإشراف المباشر؟ أم يأتي عبر تحسين ظروف العمل؟ أم يأتي عبر تحفيز الأفراد والاعتراف بآدميتهم؟ هل يأتي ذلك عبر زيادة الإنتاج أم عبر رضى العاملين؟ وما إلى ذلك من الأسئلة .

وعند دراسة الفكر الإداري، فإنه لا يوجد تحديد جامد وفواصل قاطعة لدراسة المحطات الإدارية عبر التاريخ ، بل يمكن تكييفها حسب الأهداف المراد تحقيقه وحيث أن الهدف هنا هو محاولة التعرف على أهم الإسهامات في الفكر الإداري، فقد جرى تقسيم الدراسة في هذا الفصل كالتالي :

الفكر التقليدي

مدرسة الإدارةُ العلميةُ :

رغم وجود بعض الكتابات السابقة لمدرسة الإدارة العلمية والَّتي ظهرت في القرن التاسع عشر مثل :

شارل بابيج الَّذي عرض أفكاره الإدارية سنة ١٨٣٣م في كتابٍ له بعنوان "اقتصاديات الآلات وأصحاب المصانع" .

هنري تاون الَّذي عرض أفكاره الإدارية سنة ١٨٨٦م في مقالٍ له بعنوان " المهندس كاقتصادي" ***The Engineer as an Economist*** .

إلَّا أنَّ مدرسة الإدارة العلمية -من الناحية التاريخية- تعتبر أوَّل مدرسة في الإدارة تتناولها كعلم يمكن دراسته وتطبق المنهج العلمي عليها، وتقوم بإجراء التجارب على ممارستها.

وكان من أهم من أسهموا في حركة الإدارة العلمية هم فريدريك تايلور وهنري جانت، وجلبرث وليليان، وسنحاول مناقشة إسهامات كل واحدٍ منهم في الفكر الإداري، وسيتمُّ التركيز بشكلٍ أساسيٍّ على رائدها وهو تايلور.

فريدريك تايلور ***Frederick W. Taylor*** :

يعتبر فريدريك تايلور ***Frederick W. Taylor*** (١٨٥٦م - ١٩١٦م) هو واضع جذور مدرسة الإدارةُ العلميةُ ***Scientific Manageme*** في نهايةِ القرنِ الماضي في كتابه المعروف بعنوان " ***Principles of Scientific Management*** " وأوائلِ هذا القرنِ.

نشأ تايلور في عائلة من الطبقة المتوسطة، وقد أعدّ ليمارس الطب، لكنّ مرضاً أصاب عيناه حال دون إكمال دراسة الطب، فعمل صبياً في ورشة بمصانع شركة "مدفال" للصلب ***Midvale Steel Company*** سنة ١٨٧٨م، وتدرجَ فيها حتى وصل إلى رتبة كبير المهندسين سنة ١٨٨٤م.

وهذا التدرج ابتداء من صبي معاون يقوم بأبسط الأعمال وأيسرها ثُمَّ التدرج والترقي في السلم الإداري والفني أكسبه معرفة وخبرة هامّة للغاية في دقائق الأمور وكيف يتمُّ تأدية العمل سواء في المستويات الإدارية المختلفة، أو الأعمال التنفيذية اليدوية، وستظهر آثار هذه الخبرة في أعماله وتجاربه فيما بعد. ثم انتقل للعمل بمصنع للصلب آخر Bethlehem Steel Company سنة ١٨٩٨م.

لاحظ تايلور من خلال احتكاكه المباشر بالعمال أنّ هناك مشكلة أساسية تتمثل في أن العمال وموظفي التشغيل يتآمرون على أصحاب الأعمال بأن ينتجوا أقلّ من قدرتهم الحقيقة، وذلك خوفاً من قيام أصحاب العمل بتسريح بعض العمال إذا كان معدل الإنتاج كبيراً ، وقد رأى تايلور بأن هذا السلوك مكلف جداً للاقتصاد القومي الأمريكي.

كما لاحظ تايلور بأنّ العمال يقومون بأداء العمل دون معرفة بالطريقة المثلى لأداء هذا العمل، ويتمثل ذلك بأداء حركاتٍ بطريقة غير سليمة، وكذلك تؤدى أخرى بدون فائدة مباشرة لإنجاز العمل. وهذا يعني أنه إذا ما تمّ تحديد الحركات الضرورية للعمل وكيفية أدائها وحذف الحركات غير الضرورية فإن مستوى الإنتاجية سيزيد.

وقد لاحظ تايلور أيضاً بأنّ المشكلة تكمن في عدم تحديد معايير واضحة للإنتاج، يمكن الاستناد إليها في محاسبة العمال، ومن هنا كانت الخطوة الأولى له في إجراء الدراسات وتطبيق الأسلوب العلمي لتحديد مستوى الإنتاج المطلوب إنتاجه من كلّ عامل ليكون معياراً لمحاسبة العامل عليه وقام بدراسته الشهيرة المعروفة بدراسة الحركة والزمن ***Motion and Time Study***، بالإضافة إلى ذلك قام تايلور بدراسة التعب والعوامل المؤثرة على الإنسان أثناء تأديته للعمل؛ وبالتالي فإن تحسين ظروف العمل و إعطاء فترات للراحة سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

<u>ووفقاً لنظريةِ تايلور :</u>

أن الإدارة علم له أسسه وقواعده وأصوله الواضحة والتي يمكن تطبيقه في كافة المجالات.

يوجدُ طريقةٌ واحدةٌ هي أفضلُ طريقةٍ لأداءِ أيِّ عملٍ، وقدْ توصَّلَ إلى هذه الطريقةِ عَن طريقِ " دراسةِ الحركةِ والزمنِ " . ودعا إلى تعاون الإدارة مع العمال لضمان إنجاز الأعمال بالطريقة السليمة.

قَدَّمَ تايور نظامَ الأجرِ بالقطعةِ مقروناً بنظامِ حوافزٍ يُركزُ على الجوانبِ الماديةِ والماليةِ، وفي سنةِ ١٨٩٥م قَدَّمَ ورقتَهُ الشهيرةَ عَن نظامِ الأجرِ بالقطعةِ ***A Piece Rate System***".

وقَدْ دَعَتْ مدرسةُ تايلور إلى تطبيقِ الأساليبِ العلميةِ في عمليةِ اتخاذِ القراراتِ بدلاً مِن طريقةِ المحاولةِ والخطأ " ***rule of thumb*** ".

ودعا تايلور الإدارة إلى تبني مفاهيم جديدة في تسيير العمل داخل المنشأة، ومن ذلك تحمل المسئولية في التخطيط والإشراف ووضع قواعد منظمة للعمل.

كما دعا تايلور إلى اختيار العمال بطريقة علمية ليشغلوا وظائفهم.

٨. بالإضافة إلى تحمل المسئولية في تدريبهم على أسس علمية وتنميتهم.

٩. إنَّ الأخذ بالأسس العلمية في الإدارة سيرفع الإنتاجية ويزيد الإنتاج ويقلّل التكاليف؛ وبالتالي يزيد في أجور العمال ويحقق مصلحة أصحاب العمل في نفس الوقت.

١٠. وجّه الأنظار إلى الخسارة القومية الفادحة الناتجة عن عدم تطبيق الأساليب العلمية في الإدارة والتي تؤدي إلى انخفاض الكفاية الإنتاجية.

١١. عبَّرَ عن فكرة الإنصاف والعدالة بين الإدارة والعمال؛ حيث تقوم الإدارة بالتخطيط والعمال بالتنفيذ.

صعوبات واجهت أفكار تايلور :

وجدت آراء تايلور ونظرياته تأييداً ومعارضة شديدة جداً، فمن ناحية عارضها العمال ونقاباتهم، ومن ناحيةٍ أخرى وفي نفس الوقت أيدها ورحب بها أصحاب العمل.

ومن أهم الانتقادات والصعوبات الَّتي واجهتها ما يلي:

أولاً: التناقض في تطبيق المبادئ:

لقد تطلبت الإدارة العلمية من جانب التعاون التام بين الإدارة والعمال وذلك عندما كانت تريد وضع المعايير، ولكنها في الجانب الآخر تطلبت رقابة صارمة ومعرفة كل طرف لدوره وما يطلب منه عند التنفيذ.

ثانياً : صعوبة تعميم النتائج:

الدراسات الَّتي تمتْ لَمْ يكن يسهل تعميم نتائجها كما طالبت الإدارة العلمية **لعدّة أسباب منها على سبيل المثال، لسببين أساسيين وهما:**

١. اختيار الأفراد لإجراء التجارب ؛ حيثُ أنَّ رجلاً صحيحاً ومعافى وقوي كان يتم اختياره لإجراء التجربة عليه؛ وبالتالي فإنَّ ما يحققه هذا الشخص يعتبر معياراً يجب أن يحققه بقية الأشخاص، ومعروف أن طاقات الأفراد

على التحمل والتعب مختلفة؛ وبالتالي فإنَّ هناك فروقاً فردية يجب مراعاتها.

٢. لم يتوافر لحركة الإدارة العلمية الأدوات والأجهزة الدقيقة للقياس والتحكم وهذا جعل توفير معايير موحدة أمر صعب.

ثالثاً :التركيز على الجوانب المادية:

كما انتقدها بعض مفكروا الإدارة باعتبارها ركزت على الجوانب المادية في الحوافز وأنها تعامل الإنسان على أنه آلة إطاعة الأوامر وعمل ما يطلب منه ولم تراعِ الجانب الإنساني في العمل ونظام الأجر .

نتيجة وخلاصة :

ويبقى القول – ومهما وجه تايلور من انتقادات في جزئية مما قال هنا أو هناك- بأنه استطاع أن يضع اللبنات الأولى في تطور النظرية الإدارية وتوجيه الأنظار إليها وتطبيق المنهج العلمي عليها.

فرانك جلبرت :

وقَدْ تابعَ فرانك جلبرت ***Frank B. Gilberth*** وليليان جلبرت ***Lillian M. Gilberth*** دراسة الحركة والزمن، وقد اعتمدا على التصوير الفوتغرافي للعامل أثناء تأديته العمل. واستطاعا من خلال الدراسة الدقيقة للحركات التي يؤديها العمال الوصول إلى أفضل طريقة يؤدى بها العمل.

هنري جانت :

كما تابع هنري جانت ***Henry L. Gantt*** (والذي تتلمذ على يد تايلور) نظريةَ تايلور بإضافةِ بعضِ العواملِ الإنسانيةِ وذلك بالاهتمام بالجانب النفسي للعاملين من أجل زيادة إنتاجيتهم، وقد نظر للإدارة باعتبارها وظيفة اجتماعية وكانَ مِن أهمِّ منجزاتِ جانت خرائطُ الإنتاجِ التي تفيدُ في تخطيطِ العملياتِ الإنتاجيةِ، وتوزيعُ المهامَ على الآلاتِ.

مثال على خريطة جانت:

إذا كان لدينا مشروع لصنع الكراسي الخشبية مكون من أربعة وظائف أساسية، مع تقدير وقت كل وظيفة، **فخريطة جانت تبدو كما يلي :**

	يناير	**فبراير**	**مارس**	**إبريل**
قطع الأشجار				
نقل الأخشاب				
تقطيع الأخشاب				
صنع الكراسي				

وهذه تعني أن قطع الأشجار يبدأ من أوَّلِ يناير وينتهي في فبراير ، بينما نقل الأخشاب يبدأ وينتهي في فبراير .

وقد فصل الخرائط في أربعة أنواع هي :

١. خريطة سجل الآلة التي توضح ساعات تشغيل الآلة وإنتاجيتها وأعطالها وأوقات فراغها.
٢. خريطة سجل العامل التي توضح ساعات العمل والراحة للعامل وإنتاجيته والأعطال التي تحدث له .
٣. خريطة التصميم : وهي التي توضح عدد العمليات وتسلسلها وعلاقاتها ببعض بغرض متابعتها.
٤. خريطة تقدم العمل وهي التي توضح مركز العمليات جميعاً والعمليات التي اختصت بها كل آلة من الآلات وذلك حتى يتعرف المدير على مركز العمليات بالنظرة المجردة إلى تلك اللوحة (الخريطة) .

نظرية شمولية الإدارة :

اهتمَّ رواد المدرسة العلمية بالمستويات الدنيا التنفيذية للإدارة، وربما يكون ذلك راجعاً إلى الخبرة العملية التي اكتسبها هؤلاء الرواد، إذ بدأوا حياتهم من أسفل السلم مثل تايلور، بينما كان هناك من اهتم بالمستويات العليا للإدارة وأسهم في النظرية الإدارية وأهم من كتب في هذه المدرسة هو هنري فايول.

هنري فايول ***Henri Fayol*** :

فايول مهندس فرنسي، ولد سنة ١٨٤١م لعائلة غنية، عمل بوظيفة مهندس في شركة تعدين سنة ١٨٧٠م، وترقى في الشركة حتى وصل إلى مركز المدير الإداري سنة ١٨٨٨م، وهي على شفا الإفلاس، وتركها وهي من أقوى الشركات في مجال التعدين، وبتواضع العلماء عزا الفضل في هذا النجاح إلى النظام الإداري الذي اتبعه أكثر مما هو لشخصيته، ونشر كتاباً سنة ١٩١٦ بعنوان الإدارة العامة والصناعية ***General and Industrial Management*** ، وقد حاول البحث عن المبادئ والأصول التي تحكم العمل الإداري.

وقدْ قسَّم فايول نشاط المنشأة الصناعية إلى ستةِ أنشطة كما يلي:

١. **أعمال فنية** ***Technical*** وهي ما يختص بالعمليات الإنتاجية.

٢. **أعمال تجارية** ***Commercial*** وهي ما يختص بالتبادل التجاري من بيعٍ وشراء.

٣. **أعمال مالية** ***Financial*** وهي ما يختص بتدبير الأموال واستثمارها.

٤. **أعمال الوقاية والضمان** ***Security*** وهي ما يختص بحماية الأفراد والممتلكات.

٥. **أعمال المحاسبة** ***Accounting*** وهي ما يختص بالتقرير عن المنشأة.

٦. **أعمال إدارية** ***Managerial*** وهي ما يختص بالتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة.

وقام بوضع أربعة عشر مبدأ عاماً للإدارة وهي على النحو التالي:

١. **تقسيم العمل** Division of Labor وهذا المبدأ نادي به آدم سميث تحت بند التخصص وتقسيم العمل، ونادي فايول بضرورة تطبيق هذا المبدأ على جميع الأعمال اليدوية والإدارية من أجل رفع الكفاية الإنتاجية.

٢. **السلطة والمسئولية** ***Authority & Responsibility*** ، والسلطة هي السلطة الرسمية المستمدة من المركز الوظيفي والهيكل التنظيمي وأيضاً السلطة الشخصية.

٣. **النظام والتأديب** ***Discipline*** يجب إتباع الأنظمة والتعليمات واحترامها، وهنا يجب أن يتم وضع نظام عادل وواضح للعقاب.

٤. **وحدة الأمر** ***Unity of Command*** وهي أن للمرؤوس رئيس واحد فقط يتلقى منه التعليمات الأوامر.

٥. **وحدة التوجيه** ***Unity of Direction*** وهي خضوع كل قسم من أقسام المنشأة إلى وجود هدف محدد لإنجازه ورئيس واحد.

٦. **خضوع المصالح الشخصية للصالح العامّ** وهنا يجب أن تتوافق مصلحة الفرد في المنشأة مع المصالح العامة لهذه المنشأة.

٧. **مكافأة العاملين** وهنا يجب أن يكافأ العاملين لتحقيقهم مصلحة المنشأة.

٨. **المركزية** ***Centralization*** وهي تركز السلطة في المشروع حسب ما يحقق أكبر فائدة ممكنة.

٩. **سلسلة تدرج السلطة** أي تدرج الرؤساء من أعلى لأدنى، مع عدم السماح للمرؤوسين بتخطي الرئيس المباشر في الاتصال.

١٠. **الترتيب والنظام للأشياء المادية وللأفراد** حيث لكل فرد مكانه الواجب أن يكون فيه ولكل فرد موقعه وحيزه الذي يجب أن يحتله.

١١. **المساواة والعدل** بين العاملين.

١٢. **ثبات العاملين** وعدم ارتفاع معدل دوران العمل لأن ذلك يسبب زيادة في التكلفة.

١٣. **روح الابتكار** بإفساح المجال للعاملين.

١٤. **روح التعاون والاتصال** والعمل على شكل فريق عمل ***Team Work***.

كما قام فايول بتقسيم الإدارة إلى عناصر أساسية وهي المعروفة بوظائف الإدارة وتشمل التخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة.

وعلى الرغم من أن كلاً من تايلور وفايول اهتما بزيادة الكفاية الإنتاجية إلا أنه يلاحظ أن فايول اهتم بالإدارة كنظرية يمكن تعلمها وممارستها، بينما تايلور اهتم بالنواحي العملية وتحليل الحركة والزمن والأعمال التنفيذية في الورشة. وعموماً يعتبر إسهام فايول كإسهام تايلور مميزاً في الفكر الإداري، وشكلت آراءه مرجعاً ما زال يعتبر صالحاً في مجمله.

مدرسة البيروقراطية :

دواعي نشأة البيروقراطية:

بما أن الإدارة العامة هي أداة الدولة في تقديم خدماتها، وبما أن الدولة اتسع دورها نتيجة عدة أسباب **ويأتي على رأسها :**

تطور وظائف الدولة من نطاق الدولة الحارسة (التي تقوم بثلاث وظائف فقط هي الدفاع والأمن والعدالة) إلى نطاق الدولة الاشتراكية التي تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية للمجتمع.

الحاجة الشديدة لخدمات الدولة خاصة بعد الحربين العالميتين المدمرتين.

نتيجة ذلك برزت مؤسسات الإدارة العامة كتنظيمات ضخمة الحجم ضخامة شديدة، وهذه الضخامة ليست حكراً على المنظمات العامة ويمكن أن نجد منظمات أعمال ضخمة، إلا أن صفة الضخامة التنظيمية لمؤسسات الإدارة

العامة صفة ملازمة لها. إنّ النتيجة الطبيعية لتضخم المنظمة، وزيادة حجمها، **هو:**

١. زيادة عدد العاملين فيها (رؤساء ومرؤوسين).
٢. زيادة المستويات الإدارية فيها.
٣. تخصص الفرد في جزء بسيط من العمل.
٤. صعوبة الاتصال إذا لم يكن هناك نظاماً رسمياً .
٥. إلغاء الطابع الشخصي في العلاقات .

كلّ هذا يؤدي إلى صعوبة الاتصال إذا لم تتجه نحو الرسمية وإلغاء الطابع الشخصي، فالمنشأة التي يمتلكها فرد واحد ويوظف لديه عامل واحد، مثل هذه المنشأة لا تواجه مشكلة في الاتصال، بينما المنظمة التي توظف عشرة آلاف عامل لديها مشكلة في الاتصال؛ ولذلك تتجه نحو الرسمية وإلغاء الطابع الشخصي في الاتصال وتحديد العلاقات، وذلك بوضع اللوائح والنظم والقواعد المسيرة للعمل والمحددة له، وهذا هو معنى البيروقراطية.

تعريف البيروقراطية :

فالبيروقراطية هي التنظيم المثالي للمنظمات كبيرة الحجم، حيث يتم وضع النظم والقواعد واللوائح لعمل المنظمة ككل، ويحدد بوضوح الوظيفة والسلطة والمسئولية والرؤساء والمرؤوسين وخطوط الاتصال. فالبيروقراطية تعني "تنمية هيئة إدارية متخصصة يتمثل عملها في التنسيق والرقابة على جميع العاملين بالمنظمة".

ماكس فيبر والبيروقراطية :

من أبرز العلماء الذين قرنت أسمائهم بالبيروقراطية هو العالم ماكس فيبر الألماني الذي ولد سنة ١٨٦٤م ومات سنة ١٩٢٠م عن عمر قارب ٥٦ سنة، تعلم الحقوق والذي أسهم في مجالات العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع ***sociology***، ولا يبدو أنه قد اطلع على أعمال وأفكار فايول، لكنه يبدو أنه اطلع على أعمال تايلور التي اعتبرها متوافقة مع أهداف البيروقراطية، ولكن بقيت أعمال تايلور على مستوى الوحدة الاقتصادية (الجزئي) ***micro level*** بينما أعمال فيبر على المستوى الكلي ***macro level*** .

ومن بين أهم إسهاماته الإدارية نظرياته في التنظيم والبيروقراطية، حيث نظر للبيروقراطية من زاوية اجتماعية تنظيمية واعتبرها النموذج العقلاني في حياة البشرية والذي يخلو من الخرافة والانفعال في تنظيم شئون حياته. وقد حدد ماكس فيبر ثلاثة أبعاد للتنظيم البيروقراطي وهي علاقات السلطة، خصائص التنظيم البيروقراطي، ومركز الموظف في التنظيم البيروقراطي.

وفي علاقات السلطة حاول فيبر الإجابة على سؤال وهو من أين ينبع مصدر السلطة التي يتمتع بها الرئيس على المرؤوسين؟ **وفي هذا قسم السلطة إلى** :

أ. سلطة بطولية يكتسبها صاحبها من قدراته الشخصية والتي تفوق غيره ممن حوله.

ب. سلطة تقليدية تقلد من سبقها من أصحاب السلطة البطولية.

جـ. سلطة قانونية يستمدها الشخص من مركزه الوظيفي في التنظيم.

وقد حدد أهم خصائص التنظيم الرسمي بـ :

١. التحديد القاطع للواجبات والمركز.

٢. العلاقات الوظيفية داخل التنظيم وليس العلاقات الشخصية.

٣. وجود معايير محددة لأداء الأعمال.

٤. التخصص الوظيفي.

٥. البناء الهرمي للتنظيم.

٦. شغل الوظيفة بالتعيين لا بالانتخاب.

٧. شغل الوظيفة على أساس الكفاءة والتخصص.

٨. أداء الوظيفة وفق سجلات ومستندات رسمية.

٩. احتراف الموظف للوظيفة وتخصيص وقته وجهده لها.

وقد حدد أهم ملامح الموظف في التنظيم البيروقراطي بالولاء التام للوظيفة ولمصلحة العمل والمنظمة، حيث يعتبرها مهنته التي يخصص لها كل وقته وجهده ويستمد منها مركزه وأهميته واحترامه، كما تعتبر كل مستقبله وتطوره الوظيفي.

وعلى عكس ما توقع ماكس فيبر بأن التنظيم الرسمي سيؤدي إلى:
١. الدقة.
٢. المعرفة الكاملة بالمستندات.
٣. السرعة.
٤. الاستمرار.
٥. الوضوح.
٦. الوحدة.
٧. الخضوع الكامل للرؤساء.
٨. تخفيض تكلفة أداء العمل.
٩. تخفيض درجة الاحتكاك بين الموظفين.
فإن للتنظيم البيروقراطي سلبيات أهمها :
١. الآلية التي يؤدي بها الموظف عمله.
٢. الجمود.
٣. الارتباط بالحد الأدنى في الأداء.
الفكر التقليدي الحديث
"العلاقات الإنسانية والاجتماعية والسلوكية"
مدرسة العلاقات الإنسانية والاجتماعية:
كردّ فعلٍ لحركة الإدارة العلمية التي ركزت على الوسائل المادية في رفع الكفاية الإنتاجية، فقد برز تيار مضادّ لذلك أخذ يركز على مجموعة العوامل الإنسانية والنفسية والاجتماعية في رفع الكفاية الإنتاجية. وكما حاولت الإدارة العلمية تطبيق المنهج العلمي وإجراء التجارب العلمية كذلك فعلت حركة العلاقات الاجتماعية والإنسانية والتي نشأت أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية.
وكان من أشهر رواد هذه المدرسة التون مايو ، ومن أشهر تجاربها تجربة مصانع هاوثورن ***Hauthorn Study*** التابعة لشركة وسترن إلكترك سنة ١٩٢٤م- ١٩٣٢م بالاشتراك مع مجلس الأبحاث الوطني التابع لأكاديمية العلوم الوطنية في الولايات المتحدة.

The National Research Council of the National Academy of Science

وقد كانت بداية هذه التجارب هي دراسة أثر بيئة العمل المادية على إنتاجية العمل ، واختاروا متغيراً واحداً هو الضوء لدراسة أثره وعلاقته بالإنتاجية.

وقد تم الحصول على نتائج مربكة ومحيرة في بداية الأمر؛ حيث تم تغيير تركيز الضوء ولم تتغير إنتاجية العمال. وقد فسرت هذه النتائج بأن العمال شعروا بأنهم موضع اهتمام فكان ذلك دافعاً لهم للاستمرار في بذل الجهد حتى لو انخفضت الإنارة.

-تجارب التون مايو *Elton Mayo* :

قام عالم الاجتماع التون مايو سنة ١٩٢٣م بالاشتراك مع كلية الآداب بجامعة هارفرد بتبني فكرة دراسة أثر العوامل الاجتماعية والإنسانية على إنتاجية العمال، وقد حصروا العمال داخل غرفة الاختبار ***the test room experiments*** .

وقد تم التركيز في هذه الدراسة على عاملين فقط هما الأجور التشجيعية، وطريقة الإشراف، حيث تم التركيز على متغير واحد في كلّ مرة. وقد تبين أن الزيادة في معدل الإنتاجية الناتجة عن تغير طريقة الإشراف بجعلها أكثر راحة وأقلّ رسمية بين المشرف والعمال أكثر من الزيادة في معدل الإنتاجية الناشئة عن زيادة الأجور والحوافز المالية ممّا أدى إلى الاعتقاد أن العوامل الإنسانية أهم من العوامل المادية في زيادة معدلات الإنتاجية.

التنظيم غير الرسمي:

في إحدى التجارب ركز الباحثون على التركيبة الاجتماعية للعاملين، حيث وضعوا مشرفاً على مجموعة من العاملين بلغوا ثلاثة وعشرين. ومن خلال الملاحظة تبين أن العاملين كونوا فيما بينهم مجموعة لها أهدافها الخاصة بها؛ حيث كان بينهم اتفاق على مستوى الإنتاجية، وهذا المستوى أقل من المستوى الذي يمكنهم إنتاجه. كما كان تضامن فيما بينهم بحيث لا يستقل أي فرد من أفراد المجموعة بمفرده بمستوى الإنتاج، حيث كان يجبر الفرد النشاز للخضوع لتعليمات الجماعة بالإقناع أولاً وإلا فبالإجبار.

نظرية الفلسفة الإدارية:

تقوم هذه النظرية التي وضع أسسها دوغلاس ماكجير يجور على افتراض تأثر الإدارة والسلوك الإداري بما يعتقده المدير ويؤمن به؛ وبالتالي فإنَّ التنظيم والقرارات الإدارية تتأثر بما يؤمن به المدير، وقد استطاع دوغلاس ماكجير يجور استخلاص المبادئ الأساسية للنظرية التقليدية ومدرسة الإدارة العلمية وعبر عنها بنظرية X ، بينما عبر فروض نظرية العلاقات الإنسانية بنظرية Y. وتقوم كلا النظريتين على فروض متقابلة أو متعاكسة.

نظرية X :

توضح نظرية X النظرية التقليدية في الإدارة وما تقوم عليه من إحكام الرقابة على العنصر البشري ووضع المعايير له ليعمل بمقتضاها، وتقوم هذه النظرية على فروض أساسية **وهي:**

١. أنّ الإنسان العادي كسول يكره العمل بطبيعته ويحاول تجنبه ما أمكن ذلك.
٢. لإنجاز العمل المطلوب يجب وضع معايير واضحة للأداء، ووضع نظام واضح للعقاب.
٣. الإنسان بطبعه يقاوم التغيير ويعتبره عبئاً عليه؛ وبالتالي فهو يكره المبادأة والمبادرة.
٤. الإنسان العادي محدود الطموح، ويتجنب تحمل المسئولية، ويفضل أن يكون مرؤوساً وتحت توجيه وإشراف غيره.

نظرية Y :

توضح نظرية Y النظرية الجديدة في الإدارة وما تقوم عليه من تفهم أكبر للإنسان والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تؤثر على سلوكه، وتقوم هذه النظرية على فروض أساسية **وهي:**

١. الإنسان يحب العمل وبذل الجهد والتعب سواء العضلي أو الفكري.
٢. هناك رقابة ذاتية يمارسها الإنسان على ذاته.
٣. حاجة الإنسان إلى نظام حوافز ومكافآت لتحقيق وإنجاز العمل الموكل إليه.
٤. الإنسان طموح، يتحمل المسئولية ويسعى إليها.
٥. الإنسان يحب الريادة والمبادرة وركوب المخاطر.

نظرية ماسلو ***MASLOW*** :

قامت عدة محاولات لدراسة السلوك الإنساني، وقد كان روادها من علماء النفس، ومن بين أشهر هذه الدراسات محاولة ماسلو إلى تقسيم احتياجات الإنسان إلى خمس مستويات متدرجة، **وهي كالتالي:**

أولاً : الحاجات الجسمية الأساسية كالمأكل والمشرب .

ثانياً : الحاجة للأمن والأمان والحماية من الأخطار .

ثالثاً : الحاجة للحب والتقدير والقبول الاجتماعي .

رابعاً : الحاجة إلى احترام وتقدير الذات .

خامساً : الحاجة إلى تحقيق الذات .

وهذه الحاجات متدرجة بمعنى أن الإنسان كلما أشبع حاجة ارتقى في السلم ليحقق الأخرى، وهذا صحيح بوجه العموم، ولكنه لا ينطبق على جميع الأفراد وبنفس الدرجة.

علم الإدارة***Management Science***

مدرسة علم الإدارة ***Management Science*** / بحوث العمليات ***:Operational Research***

تعريفُ جمعيةُ بحوثِ العملياتِ الإنجليزيةِ لبحوثِ العملياتِ :

عَرَّفتْ جمعيةُ بحوثِ العملياتِ الإنجليزيةِ بحوثَ العملياتِ بما يأتي:

Operational research is the application of the methods of science to complex problems arising in the direction and management of large systems of men, machines, materials and money, in industry, business, government, and defense. The distinctive approach is to develop scientific model of the system, incorporating measurements of factors such as chance and risk, with which to compare the outcomes of alternative decisions, strategies or controls. The purpose is to help management determine its .policy and actions scientifically

ويُمكنُ ترجمةُ هذا التعريفُ كما يأتي :
بحوثُ العملياتِ هي التطبيقُ للأساليبِ العلميةِ على المشاكلِ المعقدةِ التي تنشأُ مِن إدارةِ وتوجيه الأنظمةِ الكبيرةِ مِنَ الأفرادِ والآلاتِ والموادِّ والأموالِ في مجالِ الصناعةِ ومشاريعِ الأعمالِ والحكومةِ والدفاعِ ، والمنهجُ المميزُ لبحوثِ العملياتِ هو في تطويرِ نموذجٍ للنظامِ مبنيٍّ على أسسٍ علميةٍ ، متضمناً مقاييسَ لعواملَ مثلَ الصدفةِ والمخاطرةِ والتي بناءً عليها يتمُّ قياسِ نتائجِ القراراتِ البديلةِ
أو الاستراتيجياتِ أو المراقباتِ ، والغرضُ مِنَ القيامِ بهذا العملِ هو مساعدةُ الإدارةِ في بناءِ سياساتِها واختيارِ تصرفاتِها بطريقةٍ علميةٍ .
مِنْ التعريف يُمكنُ استنتاجُ أنَّ منهجَ بحوثِ العملياتِ في حلِّ المشاكلِ يرتكزُ على أربعةِ مفاهيمٍ أساسيةٍ ، **وهي كالتالي** :

١. مُعالجة القضايا والمشاكل الناتجة عن إدارة الأنظمة المختلفة .
٢. التطبيقُ للأساليبِ العلميةِ .
٣. تكوينُ نموذجٍ .
٤. المساعدة في عمليةِ اتخاذُ قرارٍ .

ـ العوامل التي ساعدت على انتشار بحوث العمليات:
بالإضافةِ للعواملِ المشارِ إليها سابقاً ، كانَ مِن أهمِّ العوامل الأُخرى التي ساعدتْ على انتشارِ بحوثِ العمليات استخدامِها في المنظمات المختلفة ما يأتي:

١. تَعقُّدُ المشاكلِ التي تواجِهُهَا الإدارةُ والحاجةُ إلى منهجٍ يستندُ على العلمِ لمعالجتِها ، وإدراكِ ورغبةِ الإدارةِ في حلِّها بهذا الأسلوبِ .
٢. اشتدادُ حدة المنافسة بين المنتجين ، وما يؤدي (أدى) إليه مِن ارتفاعٍ في جودةِ السلع والخدمات ، وتخفيض (انخفاض) في أسعارها .
٣. تطوُّرُ صناعةِ الكمبيوتر سواء من ناحية المعدات ***hardware*** أو البرامج ***software*** وانتشارِ استخدامه في شتى ميادين الحياة من قبل الأفراد في شتى المجتمعات البشرية .
٤. اهتمامُ الجامعاتِ بتعليمِ بحوثِ العملياتِ ، وفتحُ أقسامٍ متخصصةٍ في تدريسِها والبحثِ فيها ، ومنحِ درجاتٍ علميةٍ عُليا فيها .

٥. انتشارُ استخدام شبكة المعلومات الكونية الإلكترونية المعروفة بالإنترنت ***Internet*** ، والبريدُ الإلكتروني ***e - mail*** بين أفراد ومؤسسات المجتمع الدولي .

٦. انتشارُ جمعياتِ بحوثِ العملياتِ في بلادٍ كثيرةٍ ، وإصدارُ هذه الجمعياتِ لمجلاتٍ علميةٍ محكمةٍ تحتوي على أبحاثٍ وتجاربٍ ونماذجٍ تطبيقيةٍ في بحوثِ العملياتِ ، وقيامُها بعقدِ دوراتٍ تدريبيةٍ وندواتٍ ومؤتمراتٍ علميةٍ .

قائمة ببعض رواد الفكر الإداري

Fredrick W. Taylor	**١٩٠٠s**	تايلور
Frank B. Gilberth	**١٩٠٠s**	فرانك جلبرت
Henry Gantt	**١٩٠٠s**	جانت
Max Weber	**١٩٠٠s**	فيبر
Lillian M. Gilberth	**١٩١٠s**	لليان جلبرت
Henry Ford	**١٩١٠s**	هنري فورد
Henry Fayol	**١٩١٠s**	فايول
Mary Parker Follett	**١٩٢٠s**	فوليت
Chester I. Barnard	**١٩٣٠s**	بيرنارد
Elton Mayo	**١٩٣٠s**	التون مايو
Abraham H. Maslow	**١٩٤٠s**	ماسلو

الفصل الثـامن
إدارة الأعمال الـدولية

مقدمة لإدارة الأعمال الدولية

التعريف الإداري لإدارة الأعمال الدولية :

هي ممارسة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لخدمة وظائف المنشأة من إنتاج وتسويق وتمويل وأفراد ، مع مراعاة الأبعاد البيئية الدولية بين الدول، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة.

التعريف الاقتصادي لإدارة الأعمال الدولية:

هي تعاملات أو تبادلات تجارية بين إفراد أو مؤسسات بهدف إجراء عمليات تجارية في السلع والخدمات.

أي تتعامل مع اقتصاد أكثر من دولة تتميز عن غيرها من التبادلات التجارية بـ اتجاهين هما:

١- الديمومة (الاستمرارية)

٢- الانتشار الجغرافي (خارج حدود الدولة)

الإستثمار المباشر ***FDI***:

امتلاك أو شراء شئ ملموس ومحدد في الشركة، وبذلك يوجد تأثير بدرجة ما على مسار الشركة كبيراً كان ذلك التأثر أو صغيراً.

الإستثمار الغير مباشر ***NON FDI***:

شراء أوراق مالية كأسهم أو سندات بهدف الربح، لذلك يوجد حق غير مباشر في المنشأة، ولكنه لا يؤثر على مسارها.

من يقوم بالأعمال الدولية ؟

الفرق بين الشركات :

الشركة الدولية (١٩٢٠م) ***INTERNATIONAL COMPANY***:

تتواجد سلعيا أو خدميا في محيط إقليمي في قارة واحدة وفي عدد من الدول من ذلك الإقليم أو القارة.

المركز الرئيسي في البلد الأم (موطن واحد). يشرف على إدارة شئون التواجد السلعي أو الخدمي في الفروع.
إستراتيجية وإدارة الفروع ترتبط بالشركة الأم بصورة مباشرة.
اتخاذ القرار مركزي إلى حد كبير في إدارة الفروع.
الشركة المتعددة الجنسية أو العابرة للقارات(١٩٤٠م)

MULTI NATIONAL ENTERPRISE OR TRANS NATIONAL COOPERATION

تتواجد في أكثر من قارة وفي عدد من الدول في كل قارة.
هناك مركز اقليمي لكل قارة (أكثر من موطن) يشرف على ادارة التواجد السلعي أو الخدمي في الفروع.
إستراتيجية وإدارة الفروع ترتبط بالمركز الإقليمي الموجود في القارة بصورة مباشرة، وبالشركة الأم بصورة غير مباشرة.
اتخاذ القرار مركزي إلى حد مقبول في إدارة الفروع.
الشركة العالمية (١٩٩٠م) ***GLOBAL COMPANY*** :
تتواجد في كل قارات العالم. (العالم جميعه هدف أساسي لهذا النوع من الشركات).
هناك مركز اقليمي لكل قارة يرتبط به مركز رئيسي لكل دولة (لا يوجد موطن).
إستراتيجية وإدارة الفروع في الدولة ترتبط ارتباط مباشر بالمركز الإقليمي للدولة، يليه بصورة أقل ارتباطا المركز القاري، يليه بصورة غير مباشرة الشركة الأم.
اتخاذ القرارات تكون لامركزية في أغلب الأحيان في إدارة الفروع.
تجارة الخدمات :
تسمى الدول المصدرة للخدمات بالدول " **الخدمية أو المعلوماتية** " بدلاً من الصناعية. والتجارة في الخدمات أصعب من السلع، لأنها تتطلب انتقال الأفراد لإنتاجها أو استهلاكها في الدول الأخرى. وهي تمثل ما بين ١٥-٢٠% من التجارة الدولية.

الاستثمارات في الدول النامية (العربية وغير العربية) :

هناك زيادة واضحة وكبيرة في تنامي هذه الاستثمارات تنبئ عن اهتمام متزايد من جانب الشركات الدولية بالاستثمار في الدول النامية كأسواق ومناطق إنتاج.

وكان التركيز بشكل أكبر على دول شرق آسيا إذ حصلت على أكثر من نصف هذه الاستثمارات، ثم دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حولي الربع، ثم أوروبا ووسط آسيا (الشيوعية سابقاً) من ١٠ إلى ٢٠%، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة ضعيفة جداً ومتذبذبة.

أما الاستثمارات العربية البينية المباشرة (من دولة عربية إلى أخرى) لم تخلو من تذبذبات ولكنها في تزايد، وذلك مؤشر جيد. تأتي في المرتبة الأولى دول الخليج، في الاستثمارات الصناعية والمصرفية.

أما استثمارات الدول العربية خارج الدول العربية فهي في ازدياد وهي أقوى من الاستثمارات العربية البينية المباشرة.

منهجية إدارة الأعمال الدولية

(" أ ب " أبجديات ممارسة الأعمال الدولية)

يجب أن تلاحظ الشركة الراغبة في ممارسة الأعمال الدولية المنهجية التالية:

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات السياسية بين الدول لمعرفة مدي الاستقرار السياسي.

مثل : نظم الحكم في الدولة – الوحدات السياسية – الأنظمة والتشريعات – التحزبات السياسية.

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الاجتماعية بين الدول لمعرفة مدي الاستقرار الاجتماعي والثقافي.

مثل : العادات والتقاليد والأعراف والأديان والثقافات – اللغات – مهارات الاتصال.

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات المالية بين الدول.

مثل : أسعار صرف العملات – أسعار الفائدة – السندات والأوراق المالية – الاقتراض.

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الاقتصادية بين الدول.
مثل : حجم السوق – البطالة – التضخم – متوسط دخل الفرد – حالة العرض والطلب.
مرادفات تعكس تطور الأعمال التجارية :
١- أعمال دولية عام ١٩٢٠ م ***INTERNATIONAL BUSINESS***
٢- العولمة الاقتصادية ١٩٤٠م ***ECONOMIC – GLOBALIZATION***
أ- اتفاقيات الجات ١٩٤٧م ***GATT ٤٧***
ب- مفاوضات جولة الأورغواي ١٩٩٤م ***GATT ٩٤***
ت- نشأة منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥م ***GATT++***
البيئة العالمية للأعمال (النظام العالمي التجاري المتعدد الأطراف).
الأسباب التي أدت إلى إنتشار الأعمال الدولية
(مسببات العولمة)
بروز فوائض مالية ضخمة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت في زيادة حجم الإنتاج السلعي والذي انعكس علي فتح أسواق جديدة (١٩٤٠م).
الرغبة الدولية لدى عدد من الدول الصناعية على تحرير التجارة الدولية (قيام اتفاقية الجات ١٩٤٧م).
تنامي قوة الشركات وتحولها من شركات دولية إلى متعددة الجنسية وعابرة للقارات (١٩٤٠- ١٩٦٠م).
ازدياد معدلات التكامل الاقتصادي (التكتلات الاقتصادية بين الدول١٩٦٠-١٩٨٠م).
الرغبة الدولية في تحرير اقتصاديات الدول **من خلال:**
(أ) رفع القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص
(ب) خصخصة الخدمات الحكومية.(١٩٤٠-١٩٩٣م)
انهيار الإتحاد السوفيتي (النظام الاشتراكي للأعمال ١٩٩١م).
تطور علم المعلومات وعلم الحاسب الآلي.
تطور قطاعات الاتصالات والفضائيات.

نظريات التجارة الخارجية

لماذا تتاجر دولة ما مع دولة أخرى ؟

لماذا تتبادل الدول السلع ؟

لماذا لا تنتج كل دولة جميع ما تحتاجه ؟

قد تكون الدولة قادرة فنياً على إنتاج جميع أو جزء كبير من السلع التي تستوردها، ولكنها تفضل الاستيراد لبعض السلع التي يتم مقابل استيرادها تصدير سلع أخرى من الإنتاج المحلي. ما يحدث إذاً هو أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكميات تفوق حاجتها وتصدير الفائض لدولة أو دول، على أن تستورد سلع أخرى منهم في المقابل.

كان هناك حضارات تتبادل تجاريا قبل كل النظريات السابقة ، بين إفراد وليس هناك قوانين تحكم هذه التبادلات **ومن خصائصها إنها** :

تجارة عشوائية وبالمقايضة.

تبني علي الحاجة الاستهلاكية

تجارة غير ملزمة وغير مقننة.

تراعي الخصوصيات للحضارات والدول.

فكر يرعاه الأفراد.

ومن هذه الحضارات:

الحضارات الإسلامية (رحلة الشتاء والصيف).

الحضارة اليونانية والفارسية (تجارة السلع).

حضارات دول البحر المتوسط (تجارة السلع والغذائية).

النظريات القديمة :

١- نظرية الميزة المطلقة *ABSOLUTE ADVANTAGE THEORY:*

أول من وضعها هو البريطاني آدم سميث عام ١٧٨٧م (أبو الاقتصاد الحديث في كتابه ثورة الأمم).

تدعو هذه النظرية الدول إلى التخصص في الإنتاج على أساس المعايير التالية :

العمل أساس القيمة.

ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم إنتاجها.
استحالة انتقال عناصر تقنية الإنتاج بين الدول (خارج الدولة).
سهولة انتقال عناصر الإنتاج في الدولة.
عدم وجود مصاريف للنقل والمواصلات والاستخراج.
منافسة تامة بين الصناعات في الدولة.
عمالة كاملة في الدول.
مقايضة السلع بالسلع بدلاً من المال.

وهذه النظرية عبارة عن فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصصية ضد المنافسة الدولية.

الانتقاد: عدم مقدرتها علي تبرير في حالة وجود تميز مطلق في أكثر من سلعة.

٢- نظرية الميزة النسبية *COMPARATIVE ADVANTAGE THEORY:*

للعالم البريطاني ديفيد ريكاردو عام ١٨٣٥م (علي المستوي الإقليمي).

وقامت هذه النظرية على مبدأ (العمل على أساس القيمة) أي أن ثمن السلعة يحدده كمية العمل المبذول لإنتاجها، وتسمى أيضاً (نظرية التكلفة النسبية). ولم تلغي النظرية السابقة بل اعتمدت على المعايير التي وضعها آدم سميث.

٣- نظرية نسب عناصر الإنتاج *PROPORTION THEORY FACTOR :*

تنسب هذه النظرية إلى كلاً من العالمين الأسكتلنديين : هكشر و أولين. وقاما بإلغاء النظريتين السابقتين لعدم كفاءتهما بمجاراة الواقع، وأسست علي أساس التجارة بالنقد لا علي المقايضة السلعية.

وقد قامت نظريتهم على افتراضين هما :

مبدأ الوفرة النسبية للمواد (تقوم كل بلد بإنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الذي يتوفر فيه بكثرة) مثلاً كندا تنتج الأخشاب نظراً لكثرة الغابات ووفرة الأراضي، والصين تنتج الملابس نظراً لكثرة العمال ورخصها.

مبدأ التبادل الدولي (يقوم كل بلد بتصدير السلع التي يمتلك عناصر إنتاجها بوفرة، ويستورد غير ذلك من البلدان الأخرى بناء على السعر الدولي المنافس).

٤- نظرية مع من تتاجر الدول؟ :

قدمها العالم إستفان لندر، وقد قامت هذه النظرية على أن الدول تستطيع أن تتاجر مع بعضها البعض **بوجود المعايير التالية :**

التقارب الجغرافي والسياسي.

التقارب في مستويات المعيشة.

ت- التقارب في العادات والتقاليد والأديان.

ث - التقارب في الأذواق.

ج- التقارب في مستويات وحجم الأسواق.

النظريات الحديثة :

١- نظرية التجارة الخارجية *EXTERNAL TRADE THEORY:*

وقد قامت هذه النظرية على (لماذا تتاجر الشركات مع الخارج؟):

الاستفادة من الطاقات الغير مستغلة. تنتج بأقل من طاقتها لأن السوق المحلي لا يستوعب كل ما تنتجه الشركة.

تخفيض التكاليف. يتم ذلك عن طريق التوسع في الإنتاج، لذلك يتم البحث عن أسواق جديدة.

تحقيق أرباح إضافية. تستطيع فرض سعر مرتفع للسلعة في بلدان تحتاج تلك السلع بكثرة.

تنويع وتقليل المخاطر. الاعتماد على سوق واحد يزيد من المخاطر.

الاستيراد وضمان الإمدادات. وفرة المواد الخامة في بلدان أخرى بسعر أقل أو جودة عالية.

٢- نظرية الميزة التنافسية *COMPETITIVE ADVANTAGE THEORY:*

وقامت في منتدى داوفوس الاقتصادي العالمي بسويسرا على أن مؤشر التنافس يبنى على ثمان عوامل :

درجة الانفتاح في الدولة.

نوع الحكومة (نظام الحكم).

توفر المؤسسات المالية.

نوعية البني الهيكلية في الدولة.

التقنية ودرجة تقدمها.
نوع الإدارة.
العمالة الوطنية.
مؤسسات المجتمع المدني.
مسببات الميزة التنافسية بين الدول
قام مايكل بورتر بعد دراسة أجراها، بصياغة أربع مسببات تسمى (نموذج الماسة) **وتؤدي إلى بناء الميزة التنافسية والحفاظ عليها :**
حالة الموارد :
حجم ومهارة تكلفة العمالة.
وفرة ونوعية وتكلفة وسهولة النفاذ إلى الموارد الطبيعية.
مخزون المعرفة لدى الدولة بما في ذلك المعرفة التقنية والتسويقية التي تؤثر على جودة السلع والخدمات.
حجم وتكلفة رأس المال المتاح للصناعة.
نوع وتكلفة استخدام البني الهيكلية.
حالة الطلب: إن ميزة الدولة التنافسية تزداد إذا كان هنالك طلب داخلي قوي لسلعها وخدماتها.
الصناعات المساعدة وذات الصلة : وجود تعاون بين مثلاً صانعي الأحذية ومنتجي الجلود في نفس الدولة، يعطيها ميزة تنافسية.
إستراتيجية وهيكل الشركة والمنافسة : إن استخدام طريقة إدارية ناجحة، يستقطب أكفأ العاملين، مما يزيد الميزة التنافسية.
ملحوظة :
النظريات القديمة تحمل فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصصية ضد المنافسة الدولية.
النظريات الحديثة تحمل فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والمنافسة الدولية، وشمولية تحرير الأسواق، وفكر سياسي، واقتصادي، وقانوني واجتماعي.

سياسة الحماية علي مستوي الدولة

تقوم الدولة بوضع رسوم جمركية على السلع المستوردة، أو قيود مثل كمية محددة من الاستيراد، أو إلزام المؤسسات الحكومية بالشراء من المنتج المحلي:

١- الرسوم الجمركية ***TARIFFS:***

فرض رسوم على السلع المستوردة، إما لزيادة دخل الدولة من هذه الرسوم أو لحماية الإنتاج المحلي، بحيث يصبح سعر السلعة المستوردة أغلى من المحلية.

٢- الحصص ***QUOTAS:***

تقوم الدولة بتحديد "حصة" معينة لكل سلعة لا يسمح باستيراد أكثر منها. أو أحياناً للسلع المصدرة كذلك. بدلاً من تحديد رسوم جمركية. وأحياناً يتم الاثنين معاً تحديد كمية معينة وإضافة رسوم أيضاً.

٣- التعرفات الغير جمركي ***NON CUSTOM TARIFFS*** :

مثل :-شهادة المنشأ- المواصفات والمقاييس - التأمين الجمركي- إعادة التثمين الجمركي- تراخيص الاستيراد - الدعم الداخلي للصناعات - الفحص قبل الشحن.

٤- أساليب الحماية والقيود الأخرى **:** هنالك أساليب أخرى غير وضع رسوم أو كمية محددة للواردات أو الصادرات، مثلاً كأن تضع الدولة قوانين تمنع من شراء منتج أجنبي في حالة تنفيذ المشاريع الحكومية، أو تضع عراقيل أمام السلعة الأجنبية، أو أن تتبنى شعارات تدفع المواطن لشراء المنتج المحلي.

التكامل الاقتصادي

في التكامل الاقتصادي تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياُ، وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها البعض وزيادة التعاون بينها.

وهذا كان أحد أسباب ازدهار سوق الولايات المتحدة، إذ تم التكامل الاقتصادي بين ٥٠ ولاية وذلك بمثابة ٥٠ دولة.

من مميزات التكامل الاقتصادي :

١- خلق فرص تجارية جديدة، بالذات بعد إزالة الحواجز الجمركية.

٢- يؤدي إلى زيادة الإنتاج من نفس السلعة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة.مع الزيادة في جودتها نتيجة المنافسة.

٣- الاتجاه إلى شراء المواد الخام من الدول المجاورة والتي كانت في السابقة أغلى نتيجة الحواجز الجمركية أو غير السياسية.
٤- الزيادة في حجم التجارة مع زيادة الكفاءة يقودان إلى زيادة النمو الاقتصادي.

مراحل التكتل بين الدول :

ولإتمام ذلك، يجب إكمال الخطوات التالية ، ولا يصح الانتقال إلى خطوة حتى يتم الانتهاء وتنفيذ الخطوة السابقة لها، بمعنى يجب الانتهاء من تنفيذ الخطوة الأولى والثانية مثلاً للانتقال إلى الخطوة الثالثة، وهكذا.

١- منطقة التجارة الحرة *FREE TRADE AREA (FTA) :*

وتعني إزالة جميع العوائق الجمركية والكمية والغير جمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة.

٢- إتحاد جمركي *CUSTOM UNION (CU) :*

ويعني توحيد التعرفة الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد، تجاه الدول الأخرى (تحقيق نقطة الدخول الواحدة).

٣- سوق مشتركة *COMMON MARKETS (CM) :*

ويعني توحيد سياسات وأجهزة تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق.

٤- إتحاد مالي واقتصادي *ECONOMIC FINANCIAL UNION (EFU)*

ويعني توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والبيئية بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

٥- إتحاد سياسي *POLITICAL UNION (PU) :*

ويعني توحيد السياسة الخارجية العامة للدول الأعضاء في الإتحاد تجاه دول العالم الخارجي.

أما في المنطقة العربية فقد كانت هناك " **اتفاقية السوق العربية المشتركة"** ولكنها بقيت حبراً على ورق. ولكن مؤخرا تم إحياء "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" بتنشيط البند الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية وفعلاً تم الاتفاق عام ١٩٩٧ على أن تقوم كل دولة عربية بتخفيض رسومها الجمركية بمعدل ١٠% سنوياً أمام الدول العربية الأخرى، ووقعته ١٣ دولة، هم دول الخليج الست مع مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا والمغرب وتونس. على أن تنفذ فعلاً في عام ٢٠٠٧م.

سياسة التجارة الحرة ودور (الجات)

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التوزيع الأكفأ في للموارد عالمياً حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية فيها وبذلك يزيد الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتزيد الرفاهية. ويقر نفس الدعاة أن هنالك أوضاعاً معينة قد تتضرر فيها دولة ما من التجارة الحرة وتبقيها في وضع متأخر وتحرمها من إظهار قدراتها الكامنة أو تطويرها، لذلك لا يمانعون من فرض قيود على التجارة الحرة في مثل تلك الأحوال بشرط أن تكون لفترة زمنية معينة.

نظرية الجات

الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة " جات "

لمحة تاريخية ومعلوماتية عن اتفاق الجات:

الجات اختصار لعبارة باللغة الإنجليزية هي: ، وتعني "الاتفاق العام للتعريفات والتجارة":-

نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بمبادرة أمريكية بريطانية وتحديدا مع بداية الإعلان عن تأسيس ثلاث منظمات هي:

أ- صندوق النقد الدولي IMF

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعميرWB

ج- منظمة التجارة الدولية ITO.

نشأت عام ١٩٤٧م بعد رفض فكرة منظمة التجارة الدولية من الكونجرس الأمريكي (GATT ٤٧). وأخذت حيزا التنفيذ في يناير ١٩٤٨م في جنيف بسويسرا.

تأسست سكرتارية خاصة لمتابعة شؤون الاتفاقية.

تحرير التجارة في السلع فقط، وفي التطبيق تم التركيز علي السلع الصناعية وتركت السلع الزراعية والمنسوجات خارج الإطار.

عدد الدول ٢٣ دولة وهي الدول المؤسسة للاتفاق ويطلق عليها (الأعضاء المتعاقدين).

كان الاتفاق غير ملزم للأطراف المتعاقدة.

لم تكن هناك آلية واضحة وملزمة لفض المنازعات التجارية وأيضا مراجعة السياسيات التجارية.

عقدت ثمان جولات من المفاوضات الشاملة بين الاطراف المتعاقدة في مدن وسنوات مختلفة امتدت حوالي نصف قرن بدأتها في جنيف ١٩٤٧-١٩٤٨م وأخرها في الاورجواي عام ١٩٩٣-١٩٩٤م (GATT ٩٤).

في المرحلة الأخيرة تمت إضافة قطاعين ليكونا المثلث التجاري:

التجارة في السلعGAT

التجارة في الخدمات GATS

حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارةTRIPS.

تم عقد اجتماع رسمي أخيرا في مدنية مراكش بالمغرب وأعلن عن ولأدت عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية من خلال تحول الاتفاق إلي منظمة التجارة العالمية WTO في يناير ١٩٩٤م (++ GATT).

أهداف اتفاقية الجات :

العمل على تحرير التجارة الدولية.

إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.

حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.

تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

جولات الجات التفاوضية :

الجولة	السنة	المكان	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
الأولي	١٩٤٧	جنيف	٢٣	التعريفات الجمركية
الثانية	١٩٤٩	آنسي	١٣	التعريفات الجمركية
الثالثة	١٩٥١	توركاي	٣٨	التعريفات الجمركية
الرابعة	١٩٥٦	جنيف	٢٦	التعريفات الجمركية
الخامسة	١٩٦٠-١٩٦١	ديلون	٢٦	التعريفات الجمركية
السادسة	١٩٦٤-١٩٧٦	كينيدي	٦٢	التعريفات الجمركية- مكافحة الإغراق
السابعة	١٩٧٣-١٩٧٩	طوكيو	١٠٢	التعريفات الجمركية- الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
الثامنة	١٩٨٦-١٩٩٣	أورجواي	١٢٣	التعريفات الجمركية الإجراءات غير الجمركية، الخدمات- الزراعية، المنسوجات- حقوق الملكية الفكرية- تسوية المنازعات- إنشاء منظمة التجارة العالمية

وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات منها:

العوائق الفنية أمام التجارة.

قواعد التقييم الجمركي.

الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد.

إجراءات مواجهة الإغراق.
الدعم والإجراءات المضادة.
المشتريات الحكومية.
التجارة في اللحوم البقرية.
التجارة في منتجات الألبان.
التجارة في الطائرات المدنية.
التجارة في الخدمات.
التجارة في السلع.
حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
تنفيذ الجات (١٩٤٧-١٩٧٩) قبل جولة أوروجواي:
إن اتفاق الجات كان يهتم – في فحواه القانوني- بتحرير التجارة في كافة السلع، ولكن في التطبيق الفعلي، لم ينطبق ذلك إلا على السلع الصناعية، أما السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي السلع التي يملك العديد من الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجها ، فقد تُرِكت خارج هذا الاتفاق.
جولة أوروجواي
تميزت هذه الدورة بأنها تطرقت إلى مواضيع جديدة وصعبة :
١- إدخال تجارة الخدمات في المفاوضات والوصول إلى اتفاق بشأن تحريرها (إتفاقية الخدمات "جاتس").
٢- الاتفاق بشأن مجال الزراعة في التفاوض والذي كان موضع خلاف بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الزراعية وتقليل الدعم الحكومي لها.
٣- الاتفاق بشأن موضوع حماية الملكية الفكرية (حقوق التأليف والاختراع واستخدام الاسم التجاري .....إلخ).
٤- الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مثل المحتوى المحلي للسلع المنتجة بواسطة مستثمر أجنبي وعمل اتفاقية بشأنها.

٥- وأهم مما سبق هو استحداث منظمة التجارة العالمية بدلاً من اتفاقية الجات، وبذلك أصبح للتجارة منظمة ترعاها مثلما للنظام النقدي الدولي (صندوق النقد) وللاستثمار الدولي والبني الهيكلية (البنك الدولي).

وبعد الثمان جولات التفاوضية السابق ذكرها جرى الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية وبدأت فعلياً في يناير ١٩٩٥ م.

الظروف الدولية التي هيأت لنشأة النظام التجاري العالمي الجديد:

زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية.

ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وتراجع الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة.

ظهور أهمية ومكانة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية المتقدمة.

ما أدت إليه زيادة دعم القطاع الزراعي في الإتحاد الأوروبي.

ما أدى إليه ضعف آلية تسوية المنازعات في الجات ١٩٤٧م.

أهم جوانب الاختلاف بين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجـات:

لقد كانت الجات عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف ولكن ليس لها قاعدة مؤسسية بل تدار بواسطة سكرتارية صغيرة الحجم. أما منظمة التجارة العالمية، فإنها مؤسسة دائمة وذات سكرتارية خاصة.

طبقت الجات على أساس مشروط حتى وإن كانت الحكومات بعد أكثر من أربعين عاماً تُعاملها وكأنها التزام دائم أما التزامات منظمة التجارة العالمية، فهي نهائية.

ركزت اتفاقية الجات على جانب السلع فقط ، بينما وسعت منظمة التجارة العالمية المجال فشملت أشياء إضافية أخرى منها تجارة الخدمات (مثل الخدمات المالية المختلفة والخدمات السياحية وخدمات النقل و الاتصالات) وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (مثل براءة الإختراع وحقوق المعرفة الفنية).

إن نظام فصل المنازعات في منظمة التجارة العالمية، أكثر تفصيلاً وأكثر دقة وأسرع في التنفيذ من النظام الذي كان يستخدم في الجات.

توسيع نطاق عدم التمييز في المشتريات الحكومية بين الموردين الأجانب بحيث يشمل عدم التمييز في مجالات الخدمات كالأشغال العامة والمقاولات ومشتريات الحكومة الإقليمية والمحلية والمرافق العامة.
تحديث الإجراءات المتعلقة بمستندات التجارة الدولية مثل قواعد التثمين الجمركي ... وأذونات الاستيراد ومعاملات المناطق الحرة والاتحادات الجمركية.
تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية :
تعتبر منظمة التجارة العالمية ***WTO*** منظمة دولية متخصصة من ضمن المنظمات المتخصصة الغير تابعة للأمم المتحدة ، تبنت اتفاقيات الجات ***GATT*** وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات جديدة إليها ، وخصوصاً فيما يخص التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .
يكون الالتزام بالمنظمة وقواعدها نهائي ودائم لكل عضو من الأعضاء ، حيث أن الالتزام بالجات كان غير كامل، ولكن يمكن للعضو الانسحاب من المنظمة متى شاء .
تغطي أحكام وقواعد المنظمة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية.
جميع الأعضاء في المنظمة متساوين في الأصوات (صوت واحد لكل دولة) والقرارات عادة تصدر بالتراضي، أي بدون تصويت ، إلا عند الاعتراض فتحتاج القرارات إلى أخذ الأصوات ، وتكون بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع أو الإجماع كلاً حسب خاصية الموضوع.
المهام الرئيسية للمنظمة :
تقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها خلال الجولات الثمانية من مفاوضات الـ (***GATT***) تحت نظام الإلزام الموحد ***Single Undertaking***، (أي الالتزام بجميع ما ورد في تلك الاتفاقيات بشكل كلي وكامل وليس كما كانت قبل قيام المنظمة) ، حيث كانت تلتزم كل دولة بما تشاء وترفض ما تشاء (هناك بعض الإستثنائات الطفيفة كما سيرد فيما بعد) .
تقوم بالتنظيم والإشراف التام على جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها مع بعض ، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية .

تقوم بالفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر (هيئة تسوية المنازعات) وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة السلطة ، بعد قيام المنظمة .

تقوم المنظمة بمراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الالتزام بتطبيق الاتفاقات التي ترعاها .

تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوى المعيشة وزيادة مستوى الدخل العالمي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم .

مبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ***MUST OF WTO***

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة ، وتكون هي بمثابة الدستور الرئيسي لعمل المنظمة ، وهي القاسم المشترك لجميع الاتفاقات التي تشرف على تطبيقها ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلع GAT، أو التجارة

في الخدمات GATS، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية TRIPS .

أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ***(Most Favored Nation (MFN) GATT ٤٧)***

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية .

ثانياً : مبدأ الشفافية ***(GATT ٤٧) TRANSPARENCY***

ويقصد به إلزام نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين، والأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة ، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة ، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي .

ثالثاً: مبدأ المعاملة ***الوطنية*** ***NATIONAL TREATMENT (NT)*** (***GATT ٤٧)***

ويقضى هذا المبدأ في جوهره بعدم التمييز بين المنتجات المحلية، والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية، أو الضرائب، أو المواصفات القياسية، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية.

رابعاً: مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية : (***GATT ٤٧***)

إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموماً ، وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل ، مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية ،على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

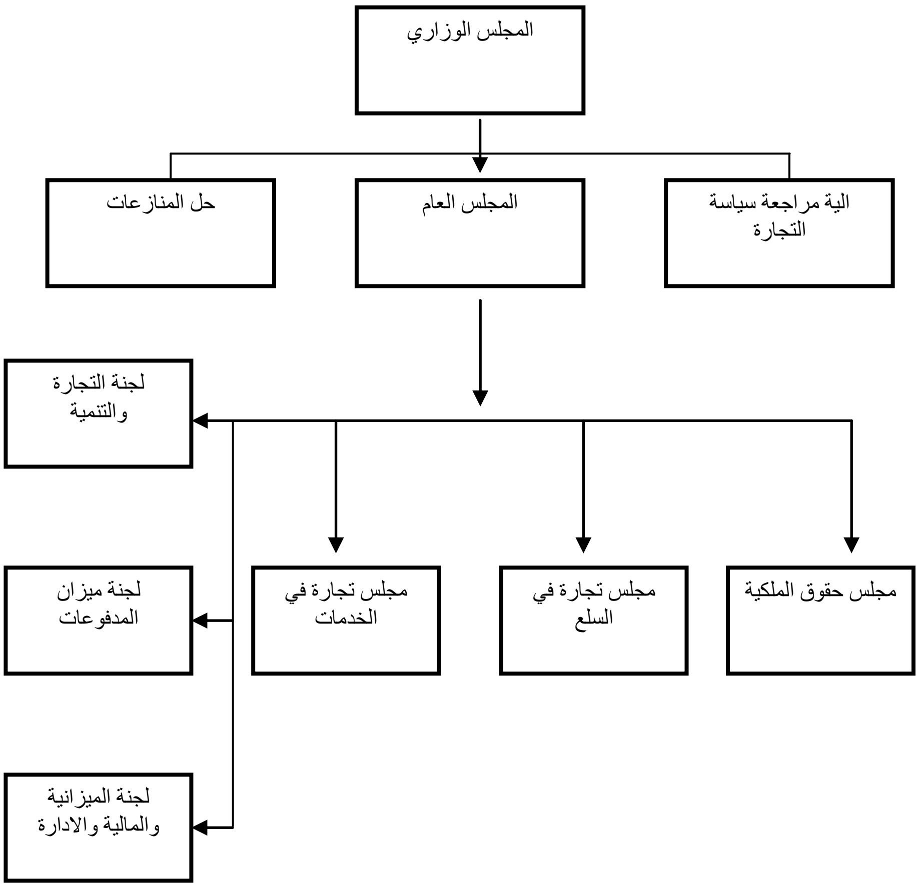
خامساً: مبدأ التبادلية (النفاذ إلي الأسواق) ***MARKET ACCESS (MA) :*** ***(GATT ٩٤)***

تقوم الدولة بفتح أسواقها للتبادل التجاري بما التزمت به.

سادساً: مبدأ تخفيض العوائق التجارية ***REDUCTION OF TRADE BARRIERS*** (***GATT ٩٤***)

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار على تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية إلخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

سابعاً: مبدأ المعاملة بالمثل ***RECIPROCITY*** (***GATT ٩٤***)
يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .
ثامنا: مبدأ حماية البيئة ***PROTECTION OF ENVIRONMENT :***
(GATT++)
تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي .
وظائف وأهداف المنظمة :
تحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية .
مراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية ، لتحقيق مزيداً من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية .
التعاون مع باقي المنظمات من اجل تنسيق وتناغم السياسات الاقتصادية العالمية.
التوسع في تكوين الاتحادات التجارية ، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ، والسوق المشتركة ، لزيادة التعاون الدولي وتخفيف الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن .
فض وتسوية المنازعات التجارية، من خلال وضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة.
تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.
تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم ، والإعانات ، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق ، وإجراءات الوقاية منها.
الهيكل التنظيمي لـ *WTO*:



أنواع المخاطر السائدة حاليا في بيئة الأعمال الدولية :

تقلبات أسعار صرف العملة: تغيير سعر العملة في بلد تعمل الشركة الأجنبية يحدث تغيير في تدفقات رأس المال بين الشركة الأم وشركاتها التابعة لها في الأقطار الأخرى.

مخاطر التحويل المالي: وهو عدم قدرة الشركة علي أخذ أو تحويل الأرباح المكتسبة خارج القطر المستثمر فيه. وأيضا تحويل رأس المال في حلة التصفية.

مخاطر سيادة الدولة: واصلها سياسي وهي عدم مقدرة او رغبة المدين (مؤسسة حكومية) في الوفاء بالتزاماتها تجاه الأصول المستثمرة للشركات.
مخاطر اجتماعية مختلفة باختلاف الثقافات الدولية.
إستراتيجيات لدرء المخاطر على الاستثمارات والشركات في بيئة الأعمال الدولية:
إستراتيجية التفاوض ومعرفة الأبعاد البيئية عن قرب.
اللجوء إلى التأمين ضد المخاطر.
التخطيط الإستراتيجي للطوارئ.
اللجوء إلى المحاكم الدولية.
اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية والدولية.
التخطيط الإستراتيجي الدولي
الفكر الإستراتيجي :
أين تقف الشركة الآن في السوق ؟
ما هي الطريقة المناسبة للوصول إلى الشركة الإستراتيجية ؟
أين تريد أن تكون في المدى البعيد ؟
خطوات لـ التخطيط الإستراتيجي الدولي :
دراسة البيئة :
أ- دراسة البيئة الداخلية: معرفة مصادر القوة ومصادر الضعف وذلك عن طرق تحليل مواردها وأدائها وحصر الموارد المادية والمالية والبشرية وحقوق الامتياز وبراءات الاختراع
ب- دراسة البيئة الخارجية: دراسة مؤشرات وعناصر استقرار البيئة علي المنشأة.
ج- دراسة عناصر المناخ الاستثماري:
حجم السوق
سهولة العمليات
التكاليف والموارد المتوفرة
المخاطر

د- دراسة البيئة الداخلية والخارجية:

تحديد الإستراتيجية

استراتيجيات دخول السوق الأجنبي:

التصدير للسوق الأجنبي

استغلال السوق بدون تملك حصة عن طريق:

أ- التراخيص ب- عقود الامتياز

ج- عقود الإدارة د- تسليم المفتاح

غزو الأسواق بمساهمة:

أ- المشاركة المشتركة ب- الملكية الكاملة

التحالفات الإستراتيجية.

شراء شركات جاهزة أو البدء من الصفر.

٣) تحديد الغايات

أ- صياغة الرسالة : إما رسالة مكتوبة أو رسالة ضمنية.

ب- وضع الأهداف

٤) تطبيق الإستراتيجية:

<u>أنواع الاستراتجيات :</u>

استراتجيات التوسع :

التنويع.

النمو والأرباح.

الاكتساب.

التركيز.

المشاركة والتحالفات.

استراتجيات التنوع:

التكامل الأفقي.

التكامل الراسي.

١٠-التكامل الخلفي.

١١-الشركات القابضة.

١٢ - إستراتيجيات عدم النمو أو التقلص
النمو المحدود.
التطوير المحدود.
الرقابة وتقييم الأداء (تقويم الإستراتجية):
مراجعة الخطوط العريضة للإستراتيجية والتحليل البيئي.
مقارنة الأداء الفعلي بما هو موضوع مسبقاً.
اتخاذ القرارات بتصحيح الانحرافات.
إستراتيجية التنظيم في الأعمال الدولية

تنقسم التنظيمات الدولية إلى قسمين:

أ – من حيث اتخاذ القرار . ب- من حيث أهمية الاتصال الإداري

أ - أنواع التنظيم الدولي من حيث اتخاذ القرار

١- **أحادي** : الشركة في الدولة الأم تتخذ القرارات دون مراعاة لاعتبارات الفروع في الدول الأخرى.

٢ - **تعددي** : الفرع المحلي للشركة، له استقلالية عامة.

٣- **إقليمي :** يكون اتخاذ القرار سوياً على مستوى الإقليم تحت إدارة إقليمية عن الشركة الأم.

٤- **عالمي** : قرارات مركزية للشركة الأم تهتم بالصورة العامة للشركة وتترك للفروع اتخاذ القرارات المساندة والتفصيلية.

ب - أنواع التنظيم من حيث العلاقة التنظيمية والاتصالات :

نموذج قسم إدارة الأعمال الخارجية.
نموذج الشركة الخارجية المنفصلة.
نموذج التقسيم الوظيفي.
نموذج التقسيم الجغرافي.
التقسيم على أساس سلعي.
نظم مختلطة.

عناصر اختيار الهيكل التنظيمي الدولي :

حجم الأعمال الدولية لدى الشركة.

تاريخ الشركة وتطور عملياتها.

فلسفة الشركة وثقافتها التنظيمية.

نوعية عمل الشركة وإستراتيجيتها.

وجود الكوادر المؤهلة.

التسويق الدولي

هو عملية تعبئة موارد المنشأة لاختيار واستغلال الفرص في الأسواق الدولية بما يتماشى مع ويعزز أهداف الشركة الإستراتجية على المدى الطويل والقصير.

الاختلافات بين التسويق المحلى والدولي:

بيئة التسويق وتتطلب ممارسة مختلفة للوسائل التسويقية.

القضايا والمشاكل فى كل من الأسواق الداخلية والخارجية مختلفة.

المنهجية والاستقلالية لكل من منهما.

فلسفة السوق الخارجي:

استجابة الشركة للأسواق الخارجية تتأثر بفلسفات تختلف من شركة إلى أخري

وتتمحور حول ثلاث فلسفات رئيسية:

السوق الإضافي:

وهى الأقدم وتفترض أن السوق الخارجي شيء ثانوي أو إضافي للسوق المحلي ويتمثل السوق الخارجي في زيادة الإرباح أو التخلص من الفائض فقط.

فلسفة مجموعة الأسواق المحلية المتعددة (سوق في كل قطر):

وتهدف فيه الشركة إلى رفع فعاليتها وكفاءتها في استغلال اقتصاديات الحجم الكبير وخبرتها في الإنتاج وفى التسويق. وتفترض أن السوق المحلى ما هو إلا سوق أخر من أسواق الشركة

فلسفة التسويق الدولي:

لا تنظر الشركة إلى كل سوق على حده بل تتبنى فلسفة المنظومة الكاملة أو الشاملة.

سياسات المزيج التسويقي:

سياسات المنتج:التنميط - التصميم – التكييف – الموصفات –التشكيل والتنويع.

سياسات التسعير:

التدخل الحكومي – تنوع الأسواق – - تنوع القناة التسويقية – طول القناة التسويقية – سياسة السعر الثابت أو المتغير.

الترويج:

عناصر المزيج الترويجي

الإعلان. ٢. البيع الشخصي.

٣. النشر. ٤. تنشيط المبيعات.

سياسة الترويج الدولي:

سياسة الدفع: الهدف إمامك ويعتمد على أسلوب البيع الشخصي.

سياسة الجذب: الهدف خلفك، ويستخدم أساليب التغطية الشاملة في الصحف والمجلات والمذياع والتلفاز.

التوزيع:

التوزيع المادي.

التوزيع غير المادي.

استشراق المستقبل والتوجهات المستقبلية

في إدارة الأعمال الدولية

أهم التطورات المستقبلية:

ازدياد دور منظمة التجارة العالمية في تقين أمور وقضايا التجارة العالمية.

ازدياد في حركة الاندماجات والاكتتابات والتحالف الاستراتيجي بين الشركات.

ازدياد في تحول الشركات إلى الكترونية العمل في تقديم السلع والخدمات.

تنامي قوة الشركات العالمية وتحولها إلى الشركات العالمية ذات البعد المحلي.

ازدياد في تحرير الاقتصاد العالمي من خلال الخصخصة ورفع القيود عن الأعمال وحوكمة الشركات.

تخصص إدارة الأعمال الدولية:

ما يجدر الإشارة إليه أن الجمعية الأمريكية لكليات إدارة الأعمال ترفض اعتماد أي برامج إدارة الأعمال في جامعة ليس فيها محتوي دولي (مسار دولي). أما جامعات أوربا فقد فاقت الجامعات الأمريكية في هذا المنحي طبقا لبعض الدراسات. أما الجامعات الصينية فقد بدأت بتدريس إدارة الأعمال الدولية.

أما في العالم العربي فالصورة مختلفة، قليل جدا من الجامعات من يقدم مقررات في تخصص إدارة الأعمال الدولية. وهناك ضعف شديد علي المستوي العالم العربي عامة.

الفصل التاسع
التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرئيسي لهذا النظام وترتبط به عدد من الحلقات التي تدور ضمن فلك المصالح الخاصة بهما .

يتحدد موقع كل دولة في الفلك طبقا لقدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، تتكون الدائرة الأولى للفلك من بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان ويدخل في الدائرة الثانية باقي دول أوروبا الغربية .

ترتبط مع هذا النظام دول إقليمية أخرى منظومية ضمن منظومة إقليمية مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وإسرائيل ، تتحدد مهمتها تشكيل مركز إقليمي لمجموعة دول نامية يتم ربطها بشكل من الأشكال مع الفلك الأساسي ، وذلك ضمن آليات متعددة لمختلف الجوانب والأنشطة .

يعتمد تشكيل النظام الاقليمي على الاركان التالية :

١ – التقارب الجغرافي .

٢ – عناصر التجانس بينها في النواحي السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية والاقتصادية .

٣ – مستويات التكامل البيني بين الدول المنظوية داخل النظام الإقليمي في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

التجارة الخارجية :

تحدث التجارة الخارجية بين وحدتين اقتصاديتين بسبب الاختلاف النسبي في الأسعار ، ينتج هذا الاختلاف من ناحية التوازن الجزئي بسبب تغيرات في العرض والطلب .

فاختلاف الأسعار النسبي يمثل الحافز والمحرك للتجارة والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف .

أبرز نظريات التجارة الخارجية :

١ - نظرية ريكاردو – هابرلر :

وفقاً لهذه النظرية تحدث التجارة الخارجية بسبب الاختلاف في (التكنولوجيا ، والمواصفات وفي أساليب الإنتاج) بين الدول ، مما يؤدي إلى اختلاف في منحنيات الإنتاج بينها ، لأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.

٢ - نظرية هكشر- أولين :

وفقاً لهذه النظرية يعود الاختلاف بين الدول بسبب اختلاف نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها ، على اعتبار أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى نورد على سبيل المثال وجود دولتين هما (A وB) ينتجان سلعتين (X و Y) لهما مدخلين (L و K) للإنتاج ، يمثل الأول دالة العمالة ويمثل الثاني دالة رأس المال **تفترض النظرية أن:**

مما يعني أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، أي أن الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملة) .

أي أن إنتاج Y يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع X وأن X تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع Y ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين X و Y يظل ثابتاً حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن Y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج).

إن نظرية هكشر - أولين تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وتستورد السلع الأخرى التي لا توجد لديها نفس الوفرة .

في هذا المثال تقوم الدولة A بتصدير X واستيراد Y وسيحدث العكس بالنسبة للدولة B .

٣ ـ نظرية اختلاف الأذواق :

تفترض هذه النظرية أن الدول متشابهة في إمكانياتها الإنتاجية (دوال الإنتاج ، نسب عوامل الإنتاج) وأن الاختلاف الوحيد بينها يكمن في أذواق المستهلكين المستخدمين لها ، وبذلك فأن منحنيات الإنتاج متطابقة وأن منحنيات الأذواق مختلفة.

العوامل التي لها تأثير على حجم التجارة الخارجية بين الدول :

(١) **كلفة النقل :** تمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .

(٢) **الأنشطة الأخرى :** هناك بعض الأنشطة لها تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة مثل النشاط السياحي .

(٣) **السلع الوسيطة :** توجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج سلع أخرى ، أو إن إنتاج بعض السلع يتطلب استخدام سلع معينة . تؤثر هذه الحالة على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته .

(٤) **التجارة الخارجية غير المنظمة :** أهملت النظريات التجارة غير المشروعة أو التهريب، حيث تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطا مهما لذا لابد من أخذها بعين الاعتبار .

(٥) **تأثير الدخل :** تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية ***Linder*** والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

(٦) **الشركات متعددة الجنسيات :** تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات

ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية."فالشركات المتعددة الجنسية تساهم بشكل كبير على نمو حجم التجارة الدولية خصوصا بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة .

(٧) **اختلاف الأذواق والآراء حول السلع :** توجد في بعض الأحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى ، مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة .

(٨) **تفترض النظريات عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج** مثل رأس المال والعمالة ، وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي ولذا يجب تعديل النظريات وفقاً لذلك .

كما وتفترض النظريات الأساسية كمال وتوافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجارية وهذا الافتراض غير مناسب ، لذا يتطلب تعديل النظريات لتكون أكثر واقعية .

استناداً لما سبق يشير كثير من الاقتصاديين الغربيين إلى وجود علاقة قوية بين التطورات الحاصلة في حجم التجارة مع معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في أي دولة من دول العالم .

فهناك من يعتبر أن النمو المتحقق في حجم التجارة الخارجية سببا أساسي ومحفز قوي لحصول نمو في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب الهيكلية الاقتصادية للأنشطة في البلد .

ويدعي قسم أخر بان الزيادة المتحققة في النمو الاقتصادي سببا ومحفزا للنمو المتحقق في حجم التجارة الخارجية لذلك البلد .

ويملك كلا الطرفين المبررات والأسباب التي تدعم وجهة نظره .

فالنقاش يدور حول العامل الأساسي المحرك للسوق ، وبمعنى آخر :

هل يمثل عامل الطلب محركا أساسيا لعامل العرض في السوق ؟
أو أن عامل العرض هو المحرك لعامل الطلب في السوق ؟

ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال بشكل مجرد ومطلق ، لأن كلا العاملين يتأثران ويؤثرا ببعضهما البعض فهما متشابكان مع بعضهما ، ليس من السهل فك التشابك والتفاعل بينهما .

لأن أي عامل منهما من الممكن أن يكون مؤثر وفاعلاً في حالة حسن استعماله وطبقا لظروف السوق السائدة في حينه .

فحجم التجارة الخارجية يمكن أن يلعب عامل دورًا مهما في حصول التنمية الاقتصادية ، عن طريق حصول زيادة الطلب في الأسواق العالمية ، حيث تؤثر هذه الزيادة على تنشيط القدرات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية الإنتاجية لتلبية الزيادة الحاصلة في الطلب وبذلك ترتفع معدلات النمو في الناتج القومي للدول المنتجة بالدرجة الأولى .

وقد يحدث النمو عن طريق التأثير على عامل العرض .

أن تحديد مسار اتجاهات السوق بموجب قوانين عاملي العرض والطلب يتطلب تحليل هيكلية هذين العاملين ، لان كلا منهما يتكون من عدد كبيرة من العوامل المتفرعة عنه ، ولكل من هذه العوامل الفرعية تأثير معين في تحديد مسار واتجاهات السوق .

فلغرض تحديد مسار السوق ، يتطلب تحديد هذه العوامل بدقة ، وإجراء دراسة علمية وموضوعية لها .

على العموم يتفق الطرفان على وجود علاقة متينة بين التنمية والتجارة فالزيادة في حجم التجارة في التصدير تنعكس في الجانب الآخر بحصول زيادة في معدلات الإنتاج أي زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية ، وبالعكس يورد نفس الكلام .

السياسة التجارية :
هناك نقاش دائر بين الاقتصاديين حول الأسلوب أو السياسة الناجعة الواجب إتباعها لتفعيل دور التجارة الدولية ، ومشاركتها في عملية التنمية بفعالية قسم منهم يؤيد سياسة الانفتاح التجاري في حين يؤيد القسم الآخر سياسة الحماية التجارية ، تعتمد مجموعة الدول الرأسمالية الأسلوب الأول ، في حين تعتمد مجموعة الدول الاشتراكية الأسلوب الثاني ، ويملك كلا الطرفين المبررات والتجارب العملية التي تدعم وجهة نظره .

نحاول توضيح وجهة نظر كلا الطرفان كما يلي :

أولا: - وجهة النظر الداعمة لسياسة الحماية التجارية :

يقصد بالحماية التجارية الجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية .

اعتمدت الدول الاشتراكية هذا النموذج وذلك انسجاما مع عقيدتها الاقتصادية كما سنبينه لاحقا .

واعتمدت الدول الرأسمالية سياسة الحماية التجارية منذو تاريخ قديم فقد لجأت إليها الحكومات الوطنية تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، بغرض حماية منتجاتها الوطنية لمختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة .

فخلال مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى الصناعي ونمو الطبقة البرجوازية اعتمدت الدول الأوربية مبدأ الحماية الوطنية للتجارية الخارجية بغرض ضمان الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها ، ولكن بعد حصول التطورات المهمة في الفكر الرأسمالي والتوسع الكبير في التقنيات وأساليب وحجم الإنتاج في مجتمعات الرأسمالية برزت الحاجة للتحرر من الحماية التجارية .

يتم اعتماد الحماية التجارية بسبب تمتع بعض المنتجين بالحماية التجارية بسبب تمتعهم بقوة سياسية معينة ، أو انسجاما مع العقلية الايدولوجية التي تعتمدها الدولة .

فالمشكلة الحنائية في هذه الحالة تمثل مشكلة سياسية ، لذا فان علاجها يجب أن يكون سياسياً ، بشكل مترادف مع العامل الاقتصادي .

يرى قسم كبير من الاقتصاد المعارضين لعملية الانفتاح التجاري أن موضوع التحرر التجاري يدخل ضمن مفاهيم العولمة ، وهو يمثل وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية وبموجبه تقوم بتغير وجه الرأسمالية ضمن نموذج متطورة من الاستغلال ، وهو يمثل نموذج لمنطق العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات المتقدمة صناعيا (مهما كانت الإيديولوجيا التي تعتنقها) والمجتمعات غير المتقدمة صناعيا .

فالوقائع العملية تؤكد أن القوى الاقتصادية تسرف بطريقة أو بأخرى في استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الدول الأقل قوة .

ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو نظرا لتواجد مركز قرارها في بلدانها الأصلية ، وهي في الغالب تأخذ في اعتبارها مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى دون مراعاة لمصالح الدولة المضيفة لها ، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتجات وحيدة تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية سابقا .

الحالات والدوافع التي تستدعي فرض الحماية التجارية :

نبين أدناه الدوافع والحالات التي تلجا إليها الدول لفرض الحماية التجارية لا نقصد هنا الدول التي تتبنى عقيدة تتعارض بالأساس مع مبدأ الحرية التجارية .

(١) أن الفكرة القائلة بأن التكامل الاقتصادي العالمي يأتي بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العالمية ، أصبحت موضع خلاف وجدل متزايدين في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حدا سواء ، حيث يظهر العديد من البلدان شهية متعاظمة لاعتماد ممارسات تمييزية معيقة للتجارة كأدوات سياسية اختيارية.

وقد تسارع التغيير البنيوي بنفس القدر في العديد من البلدان النامية جراء تمدد المدن وتراجع الزراعة التقليدية والصناعات المنزلية الصغيرة الحجم أمام المزيد من التخصص في الأسواق العالمية ، مما يعني ذلك أن مزيدا من القطاعات الاقتصادية أصبح يشعر بأنه مهدد من قبل المنافسة الدولية الفعلية المحتملة وتعممت هذه الشائعة لدى دول وصلت إلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية.

وهناك قضية ثانية مرتبطة بهذا الأمر هي الخوف من أن تكون التجارة المتنامية ما بين البلدان الأكثر تطوراً والمناطق الأقل نمواً في العالم هي السبب الرئيسي لازدياد التباين في الدخل .

(٢) تبرزا لأصوات المطالبة بوجود الحماية الوطنية في الدول الرأسمالية المتقدمة عند حصول **الأزمات الاقتصادية والمالية** بغرض ضمان المصالح الوطنية للدولة وللمنتجين المحليين من المنافسة الخارجية لهم ، فعندما حصل الكساد العالمي العظيم في ثلاثينات القرن الماضي دعت الحاجة للحماية الوطنية استجابة لأسباب سياسية عالمية شاملة .

فالإجراءات المضادة لإغراق الأسواق بالسلع بسعر أقل من كلفتها والتعريفات الجمركية أو نظام الحصص (الكوتا) ، والإعانات الحكومية للإنتاج .

لذا فان القوانين المشوهة للتجارة الحرة ، كلها أمور لها رواج وقبول عند حصول الجمود في النمو الاقتصادي .

(٣) تأتي الحماية التجارية في بعض الأحيان كاستجابة للمطالب الشعبية أو للمصالح الخاصة لبعض الطبقات ، أو كانعكاس للقلق الشعبي إزاء صدمة التغيير.

ومن الملاحظ أن دواعي الحماية التجارية انحسرت إلى درجة كبيرة في العصر الحديث بفضل الجهود المبذولة في المفاوضات الدولية المؤدية إلى تقليص القيود الجمركية المفروضة على التجارة العالمية ، لكن لا تزال السياسة الحمائية إلى اليوم تمثل ظاهرة سياسية يدعو إليها في مناسبات معينة .

(٤) تقوم الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية في مناسبات معينة بفرض قيودا تجارية عديدة نتيجة **المقابلة بالمثل** لحماية منتجاتها الوطنية .

فقد لجأت أميركا إلى فرض التدابير الحمائية تحت الضغط السياسي اتجاه صناعة السيارات في كوريا الجنوبية ، لان مبيعات السيارات الأجنبية اليابانية والأميركية والأوروبية فيها لم تتجاوز سوى ثلاثين ألف سيارة في عام ٢٠٠٥، أي ما نسبته فقط ٣.٣% من مجمل حجم سوق السيارات الكوري ، في حين باعت شركات السيارات الكورية في السنة ذاتها ما يزيد عن ١.٥ مليون سيارة كورية في الخارج ، لذلك فقد فرضت تعريفة جمركية على السيارات في كوريا بنسبة ٨% مع بعض الضرائب على حجم المحرك .

كما وفرضت بريطانيا رسوماً جمركية على الواردات بهدف حماية المزارعين البريطانيين وملاّكي الأراضي الزراعية من منافسة الواردات من الحبوب الأجنبية رخيصة الثمن لمحاصيلهم ، لكن هذه الرسوم الجديدة المفروضة على الواردات ما لبثت أن تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المدن الإنكليزية ، مما أرغم أرباب العمل على دفع رواتب أعلى للعمال كي يتمكن عمالهم من تحمل نفقات طعامهم ، وبعد صراع طويل تم في عام ١٨٤٦ إلغاء هذه القوانين ، وبذلك حققت الجهات المطالبة بالتحرير انتصار حاسم لصالحها .

وتمثل الحماية الممنوحة لصناعة الملابس والمنسوجات في جميع أنحاء العالم حتى عهد قريب نموذجاً كلاسيكياً على كيفية دفاع مثل هذه المجموعات
عن مصالحها الخاصة بها.

بدأت القيود المفروضة على تجارة الأقمشة والملابس في الخمسينات من القرن الماضي حينما شرعت الدول النامية بمنافسة المنتجين في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

بموجب اتفاقية ترتيبات المنسوجات المتعددة الأطراف التي أُبرمت في العام ١٩٧٤ وفرضت كميات محددة (كوتا) للواردات من كل نوع من هذه المنتجات، كما حددت التعريفات الجمركية المفروضة على هذا القطاع ، وقد كلفت هذه الخطوة الحمائية المستهلك الأميركي ٢٠ مليار دولار سنوياً من خلال ارتفاع أسعار القمصان والسراويل والملابس الداخلية. وقدر البنك الدولي أن كل وظيفة تمت المحافظة عليها في أميركا أو أوروبا من خلال هذه التعريفات حرمت ٣٥ عاملاً في الدول الأفقر من العمل.

ومع ذلك، نظراً لما كان يتمتع به منتجو النسيج والملبوسات والاتحادات العمالية التي تمثل العاملين في هذا القطاع من نفوذ سياسي في أميركا وأوروبا، ظلت القيود المفروضة على التجارة سارية المفعول حتى العام ١٩٩٣، عندما وافقت الدول المتقدمة أخيراً على إلغائها تدريجيا خلال عقداً كاملا ، ولم يتم تحرير تجارة الأنسجة والملبوسات إلا في العام ٢٠٠٥، أي بعد نصف قرن من بدء فرض القيود الحمائية عليها ، وما زالت هذه التجارة تواجه فرض رسوم جمركية عالية حتى في وقتنا الحاضر.

(٥) يظهر العمال قلقاً متزايداً حول الانفتاح التجاري بسبب التغيرات المؤدية إلى فقدان وظائفهم وبسبب التقدم في التكنولوجيا الذي يؤدي إلى تقلص الحاجة إلى اليد العاملة في القطاع الصناعي بالخصوص ، خصوصا خلال السنوات الستين الأخيرة .

وتراوحت نسبة نمو الإنتاجية في معظم الدول المتقدمة في القطاع الصناعي ما بين ٣ و٥ بالمائة سنوياً منذ عام ١٩٥٠. وفي نفس الوقت لم ينمو عدد الوظائف في ذلك القطاع إلا قليلاً ، أو أدى إلى تقلص حصة قطاع الصناعة من الوظائف يقابله ازدياد في حصة قطاع الخدمات منها.

يتركز القلق العام من عدم التيقن من استمرارية الوظائف جزئياً على تحرير التجارة نظراً لكون خسارة الوظائف تكون بأعداد كبيرة في الصناعات التي تواجه منافسة البضائع المستوردة.

ينبغي على الحكومات بعدم التخلي عن التزاماتها المبدئية بالتعامل المنفتح مع السوق العالمية ، أو بالرجوع إلى سياسات الحماية الإدارية والسياسات الأخرى التي تعطي الأفضلية للشركات المحلية .

إزاء هذا القلق قدمت اقتراحات وحلول لمعالجة هذه المشكلة .

الاقتراحات :

في الدول التي تملك قطاعاً عاماً متطور تم التعامل مع قلق العمال على وظائفهم من خلال استخدام عدد من البرامج ذات الأهداف المحددة مثل توسيع مساعدات تصحيح التجارة والتي هي عبارة عن أموال تنفق على إعادة تدريب العمال المصروفين عن العمل .

ولكون الأنظمة الإدارية المساعدة المعقدة ، جعلت عدم إمكانية وصول تلك المساعدات المقترحة بشكل مباشر إلى العمال الذين يحتاجون المساعدة أكثر من غيرهم ، لذلك لا بد من اعتماد البرامج التي تعالج مباشرة أسباب قلق العمال وإيصال المساعدات إلى المحتاجين مباشرة .

قدم لوري كليتزر، وروبرت ليتان، ورقة سياسية أعداها لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، تضمن اقترحا في إنشاء شبكة أمان جديدة لجميع العمال الذين يفقدون وظائفهم .

يتضمن الاقتراح ركنان أساسيان هما ضمان نفس مستوى الأجور وتقديم مساعدات حكومية لشراء التأمين الصحي للعمال المؤهلين لدى توظفهم مجددا لأن نظام التأمين الراهن ضد البطالة لا يقلص بأي شكل من الأشكال الخوف من الحصول على أجر أقل في الوظيفة الجديدة، كما أن دفع الفرق للعامل فقط بعد توظفه مجدداً من شأنه أن يقلص فترة البطالة ويعجل في اكتساب مهارات جديدة أثناء العمل في الوظيفة ، ويتضمن الاقتراح السماح للشركات بأن توزع تكاليف تدريب تأهيل العمال على عدة سنوات أو الحصول على إعفاءات ضريبية

أو الحصول على قروض مالية فردية للنفقات التعليمية الشخصية لبرامج التأهيل . وأخيرًا ينبغي أن يكون باستطاعة كل مواطن الاعتماد على شبكة

أمن اجتماعي أساسية بحيث لا يتحول خوفه على وظيفته إلى رهاب أو خوف من التغيرات التي تجلبها السوق العالمية.

إزاء تلك الدوافع والمبررات الواردة أعلاه الداعية لفرض المزيد من الحماية التجارية ، دعا (باسكال لامي) المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ، المجتمع الدولي إلى إعادة إحياء جولة مفاوضات الدوحة المحتضرة لأنه يخشى أن يؤدي فشلها إلى تعرض نظام التجارة المتعدد الأطراف المرتكز إلى القوانين للخطر وتتجاوز الصعوبة الحقيقية القضايا المحددة التي طرحت للتفاوض حولها .

لأن الانكماش السريع داخل أي قطاع كبير من قطاعات الاقتصاد وانخفاض الثقة بالأسواق مصادر الأرباح في الصناعات الحائزة على المعونات والحماية هي الأسعار المحلية الأعلى العالمية المفتوحة والقوانين المتعددة الأطراف يفرض ثمناً سياسيا .

كما وإن المنافسة الأكثر أهمية التي تجري داخل أي بلد لا تكون بين شركات محلية وشركات أجنبية منافسة ، بل بين شركات محلية تتنافس على اليد العاملة القليلة ورؤوس الأموال النادرة في الدولة نفسها. والحواجز الجمركية

والإعانات الحكومية المحلية قد تزيد من الإنتاج والوظائف والأرباح في صناعات محلية معينة لكنها تؤدي في نفس الوقت إلى إلحاق الضرر بالشركات المحلية الأخرى التي لا تستفيد من الإعانات أو الحماية.
عندئذ يقابل تلك الأرباح المتحققة في الجانب المدعوم حصول خسارة في الدخل لجهة أخرى في نفس ذلك البلد ، وهذا لا يمثل كسباً في الدخل القومي.
إن إثارة دورة من سياسات الانكفاء على الشؤون الداخلية أو حتى اعتماد تكتيكات الخفض التنافسي لسعر صرف العملات وزيادة الحواجز الحمائية ، ومن جهة أخرى قد يكون المستقبل الحقيقي للتكامل الاقتصادي العالمي أقل توقفاً على ما يتم التوصل إليه حول طاولة المفاوضات العالمية مما هو على الكيفية التي ستعالج بها الدول المختلفة قلق مواطنيها على وظائفهم .
على العموم ينقسم الموقف الشعبي العالمي اتجاه الحماية التجارية العالمية وهو يختلف في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية حيث ينظر الناس في الدول المتقدمة إلى العولمة على أنها شيء جيد ومفيد لعائلاتهم ولأوطانهم .
إما وجهة نظر مجتمعات الدول النامية فهو منقسم بين مؤيد أو معارض وإلى موقف لا مبالي منها ، وذلك طبقا لمدى استفادة اقتصاديات تلك المجتمعات منها .
فمن استطلاع للرأي قام به صندوق مارشال الألماني توصل إلى وجود ازدواجية في الموقف الشعبي الأوروبي والأميركي إزاء التجارة ، فقد أيد سبعة من كل عشرة أميركيين التجارة العالمية في العام ٢٠٠٦ ، مقارنة بتأييد ثلثي الأميركيين لها فقط في العام ٢٠٠٥.
وأعربت نسبة ثلاثة من كل أربعة من الأوروبيين تأييدها للتجارة في ذلك العام ، مقارنة بتأييد اثنين من كل ثلاثة لها في العام ٢٠٠٥.
وأن أكثر من نصف الفرنسيين وحوالي ثلث الأميركيين لا يؤيدون تحرير التجارة إلى حد أكبر.
كما أن نصف الألمان وثلاثة أخماس الأميركيين والفرنسيين يعتقدون أن التجارة الأكثر تحرراً تقضي على فرص عمل يفوق عددها عدد فرص العمل التي تستحدثها.

وعلى العموم يؤيد المجتمع الغربي التجارة الحرة من حيث المبدأ، إلا أنهم يؤيدون السياسة الحمائية على أرض الواقع .
فهم يؤيدون التجارة الحرة كفكرة فلسفية ، وفي نفس الوقت يدعمون فرض تعريفات على ما يستوردون ، إذا ما كانت تلك التعريفات تحمي فرص العمل المحلية .
وجهة النظر الداعمة للانفتاح التجاري :
يعتقد قسم كبير من الاقتصاديين أن الانفتاح التجاري يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي وأن إقامة الحواجز في وجه التجارة يجعل وضع الناس والمجتمعات أسوأ إجمالاً مما كان عليه ، وهم يملكون جملة من المبررات تدعم وجهة نظرهم .
فقد أثبتت التجربة والاختبار أن توسيع نطاق التبادل التجاري العالمي ضرورة أساسية للنمو الاقتصادي وجني الثروة وتحفيز الابتكار وتحسين الإنتاجية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فالانفتاح الاقتصادي لأسواق الولايات المتحدة شكل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها ، حيث تملك الولايات المتحدة اليوم أضخم اقتصاد في العالم وهي تمثل أضخم مصدر ومستورد في العالم .
ساعدت التجارة الأكثر تحررا منذو التسعينات من القرن الماضي على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأميركي بنسبة حوالي ٤٧% ، وأتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة ، وتؤمن الصادرات المصنوعة اليوم أكثر من سدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأميركية ، وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين ١٣% و١٨% على معدل الأجور القومي .
استنادا لذلك فقد سعى كثير من السياسيين في الدول الرأسمالية خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة دعم الحركة التجارية وإزالة كل الصعوبات التي تعرقل سهولة حركتها ، والمراقب لسير المناقشات الجارية في مفاوضات جولات الكات الثماني والمناقشات الجارية ضمن تشكيلات منظمة التجارة الدولية يكتشف الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة باتجاه حصول مزيد

من التحرر التجاري مقابل الأصوات الداعية إلى وضع ضوابط وقيود معينة للحماية الوطنية وترتفع هذه الأصوات أيام الأزمات وكانت تصدر من قبل الدول الأوربية بالخصوص لحماية مصالحها الوطنية ، وشمل مجالات التحرر في الجولة الأخيرة التوسع في الأنشطة التي تشملها الاتفاقيات التجارية ، والتوسع في تنظيم قواعد العمل وفي إزالة كل المعوقات ضمن نطاق المزايا الممنوحة مثل الدعم أو التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة أو أجهزتها لبعض الأنشطة أو السلع للوصول إلى مرحلة التحرير الكلي للعمليات التجارية في الأسواق الدولية .

يواجه عالم القرن الواحد والعشرين تحديات هائلة ، فأكثر من بليون من سكان هذا العالم يعيشون في حالة فقر، وتشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء العمل على تقليص الفقر في مختلف أرجاء العالم .

وهي تسعى من خلال تنشيط التجارة الدولية تنفيذ أهداف من شأنها تحقق نمو اقتصادي أكبر لتحسين مستويات المعيشة ، فهي تعمل على الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات دورة الدوحة الحالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، أن التجربة الفعلية والنظرية الاقتصادية أثبتا أن الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة العالمية ، يشكلان الطريقة المثلى التي أثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو.

فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر وسكاناً أفضل من الناحية الصحية والتعليمية والبيئية ، وحقوق العمال وفرصاً أكثر للاستثمار من خلال تحفيز صناعاتها المحلية على الابتكار والتنافس وإنتاج سلع عالية الجودة .

أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك إذ أنها قد تحقق أهداف معينة أو تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة ، ولكن نتيجتها النهائية وضع البلد بأجمعه في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها وتحقيق نموا أبطأ وتؤدي إلى تحقيق شحة في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة .

التجربة اليابانية :

إن تجربة اليابان في موضوع التنمية قد تبدو غير متسقة مع كون الانفتاح في حركة الواردات الخارجية ، حيث يعتقد الكثيرين أن اليابان حققت نموها الاقتصادي السريع بفضل الحماية التي حضيت بها صناعاتها الوليدة من المنافسة الأجنبية ، ولكن من خلال الدراسة العميقة للتجربة يلاحظ أهمية وجود المنافسة

في الأسواق لتحفيز الابتكار وتحسين الإنتاجية .

فقد خضعت الصناعات المحلية بدرجة معينة من المنافسة السوقية ، وأن قيود الاستيراد ظلت محصورة على السلع الأجنبية فقط ، في حين شجعت على استيراد التكنولوجيا الأجنبية المتطورة والأساليب الحديثة في الإنتاج ودعت الخبراء لهذا الغرض ، فقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها في نجاح مشاريع التنمية لديها.

ونظمت اليابان حركة الاستثمار الأجنبي واتخذت جملة إجراءات لتشجيع الاستثمار المحلي .

لجأت اليابان إلى هذه السياسة في الوقت الذي كانت دولة صغيرة ولكنها عندما أصبحت قوة اقتصادية كبيرة تراجعت عن سياسة الحماية السابقة واعتمدت سياسات تجارية انفتاحية .

المبّررات الفكرية التي يوردها مؤيدو التجارة الحرة :

(١) جني الفوائد المتحققة من اعتماد مبدئي التخصص والإنتاج الكبير في إنتاج البضائع والخدمات ، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة أعلى في الإنتاج وانخفاض في التكاليف .

كما وتؤدي سياسة الانفتاح على تحفيز حركة الاستثمار المباشر بين الدول والذي له دور مهم في تنشيط عملية التنمية ويسهل نقل التكنولوجيا بين الدول.

(٢) تتيح إزالة العوائق الحكومية المفروضة على التجارة فرصة أفضل للأفراد والمؤسسات للوصول إلى مصادر شراء السلع والخدمات في العالم بشكل أسهل وأفضل .

(٣) تؤدي المنافسة إلى تحفيز مؤسسات الأعمال على الابتكار وعلى تطوير عمليات وتقنيات إنتاج جديدة لخدمة المستهلك بشكل أفضل .

مقارنتا عند تطبيق القوانين المتشددة المشتملة على وجود العوائق التي تقام في وجه المنافسة الحرة ، والتي تسفر عن وجود صناعات محلية أقل كفاءة وبكلفة أعلى ونوعية وجودة أدنى وخيارات أقل في السلع والخدمات ، وتؤدي إلى نمو اقتصادي أبطأ.

فقد أكدت التجارب التاريخية على الفوائد الهائلة التي عادت بها تحرير التجارة على مئات الملايين من البشر حول العالم ، ففي العام ١٩٣٠م أصدرت الولايات المتحدة الأميركية قانون سموت - هاولي للتعريفة الجمركية فرضت بموجبه حواجز جمركية مرتفعة بقصد حماية الأسواق الأميركية الداخلية من خطر المنافسة الخارجية وفرضت حواجز تجارية لم يسبق لها مثيل لاعتقادها خطأ بأنه لا يمكن للمنتجين الأميركيين أن ينجحوا في منافسة المنتجين الأجانب، نظرا لرخص أجور اليد العاملة وسائر تكاليف الإنتاج في البلدان الأجنبية. وكانت النتائج كارثية ، فقد رد شركاء الولايات المتحدة التجاريون على هذه الإجراءات بإجراءات مماثلة هدفها حماية أسواقهم المحلية من المستوردات الأجنبية وهكذا انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٧٠% في بداية الثلاثينات من القرن الماضي الأمر الذي تسبب في تسريح عشرات الملايين من وظائفهم، وعمق أزمة الكساد العظيم الشهيرة، وأهم التوترات السياسية التي ساعدت على اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، قام رؤساء الولايات المتحدة الأميركية المتعاقبون بوضع أسس التعاون الاقتصادي الدولي السلمي وتشاطر الازدهار من خلال دعم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (اتفاقية الجات) ، ومنظمة التجارة العالمية .

(٤) تؤمن القوانين التجارية تحقيق الدقة والشفافية والقدرة على توقع توجهات التجارة الدولية ، وتساعد على ترسيخ حكم القانون ، وتفسح المجال أمام الدول لحل نزاعاتها التجارية بالطرق السلمية بعيدا عن سياسة الصراعات بكل أشكالها .

إن السياسات الحمائية كثيراً ما تكون غير شفافة وتؤدي إلى توسع نطاق نشاطات جماعات المصالح الخاصة التي تمارس الضغط السياسي ، مما يؤدي إلى حصولها على أرباح مفرطة غير منتجة ، وتؤدي إلى حصول خلل في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

ويتم بموجبها استثمار الموارد بعيداً عن القطاعات الإنتاجية المرجح أن تحقق مستويات نمو اقتصادي عالي .
(٥) بالنسبة للدول النامية ، فإن فوائد الانفتاح التجاري المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق ، فقد أثبتت التجربة أن تحقيق مزيدا من النمو الاقتصادي وتقلص الفقر يتم من خلال تحرير التجارة وتوفير فرص عمل كبيرة ، فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات (إذ بلغ معدل نموها السنوي ٥ بالمائة) على سرعة النمو المتحقق في الدول النامية الأخرى (التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها ١,٤ بالمائة فقط).

(٦) أما بالنسبة للفقر، فيرى أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، البروفسور خافيير سالا-إي- مارتين أن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية ، فهو يقدر انخفاض عدد الفقراء في العالم في العام ٢٠٠٠ بما لا يقل عن (٢٥٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون نسمة) عما كان عليه في العام ١٩٧٠، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في الدخل الفردي في العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ، فالصين مثلا التي فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية أدى إلى انتشال أكثر من ٢٥٠ مليون صيني من الفقر. أما تشيلي التي فتحت هي أيضاً أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة ٤٦% في العام ١٩٨٧ إلى نسبة تقارب ١٨% في العام ٢٠٠٤، وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولية ، إلى أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات الملايين الآخرين من براثن الفقر، وأن تضخ ٢٠٠ بليون (ألف مليون) دولار أميركي في اقتصاديات الدول النامية. إلا أنه يتعين، كي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تكون هذه السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

(٧) إن تحرير التجارة الدولية تؤدي إلى دعم مشاريع التنمية المستديمة ، حيث تتجه الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من موارد بغرض المحافظة على البيئة وصيانتها.

وتتضمن مفاوضات دورة الدوحة إمكانية تحقيق نجاح كبير فيما يتعلق بالتجارة والبيئة ، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية. وعلى سبيل المثال، إن الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية البارزة والصندوق العالمي للحياة البرية ، قد أيدت جهود وزراء التجارة في مفاوضات الدوحة الرامية إلى وقف المساعدات الحكومية الرسمية المضرة بالأسماك ، كما ويمكن تحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية من دعم أهداف التنمية المستديمة من خلال تخفيض تكاليف نقل التكنولوجية الخاصة بالبيئة ، مثلا في مجالات إدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإعادة تأهيل التربة والمياه، وحماية الغلاف الجوي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

(٨) إن تحرير التجارة الدولية ساعد على نمو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية يتم بموجبها تشكيل أسواق مشتركة بينها خصوصا بين الدول المتقدمة أو مع دول آسيا الصناعية مثل الصين والهند وماليزيا وكوريا .إلخ حيث استفادة هذه الدول من الزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم تجارتها الخارجية إلى تحقيق مراحل متقدمة من التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والاقتصادي بينهما ، وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تمثل أهم المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم وأصبح لها دور مهم وأساسي في أوجيه السياسات الاقتصادية في العالم .

(٩) من ميزات الانفتاح التجاري كون الأسعار العالمية توفر معلومات حول الندرة أفضل مما توفره الأسعار التي شوهها ضغط مجموعات المصالح الخاصة. وتوفر الأسعار العالمية حوافز أفضل للمستهلكين وللشركات المحلية على استخدام الموارد بطريقة تزيد قيمة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن .

(١٠) كثيراً ما تتوفر للشركات والمستهلكين في الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً خيارات أكثر من البضائع الأفضل نوعية، وقد تشهد هذه الاقتصاديات وتيرة أسرع في الانتشار التكنولوجي إذا ما كانت التكنولوجيا متضمنة في قطع مستوردة أو في الاستثمارات الأجنبية.

(١١) ثمة فائدة أخرى للتجارة المنفتحة تتمثل في تقليص ما تتمتع به الصناعات المحلية العالية التركيز من قوة في السوق داخل بلدانها.
فسياسة الانفتاح سياسة بالغة الفعالية للتنافسية ، وهذا صحيح بنوع خاص بالنسبة للاقتصاديات الصغرى النامية التي لا يملك فيها الكثير من الصناعات المحلية سوى شركة كبرى واحدة أو شركتين فقط.
وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية المتأتية عن إلغاء الحمائية ، تشير جذورها السياسية وتاريخها الطويل إلى أن الحواجز الموضوعة في طريق التجارة الحرة ستبقى قائمة كعائق أمام الرخاء الاقتصادي لسنوات قادمة ، وأنه لن يكون من الممكن التغلب على الحمائية إلا من خلال معالجتها سياسيا.
أفرزت سياسة الانفتاح التجاري عدة مظاهر ، أهمها:
المظهر الأول : بروز وتعاظم حجم الشركات الكبيرة التي لها امتداد جغرافي واسع والتي تملك قوة تأثير كبيرة في حركة الاقتصاد العالمي ، مقابل قوة الحكومات الوطنية التي انحسر دورها في المجال الاقتصادي بشكل كبير .
المظهر الثاني : تعاظم دور وفعالية المنظمات والهيئات الدولية في إدارة وتنظيم حركة التجارة العالمية السلعية والخدمية والمالية ، كما ينبينه لاحقا .
المظهر الثالث : تطور حالات التنسيق البيني بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طور النمو، وتشكيل تكتلات اقتصادية يمثل التبادل التجاري ركن أساسي فيها ، وبقدر تعلق البحث بهذا التنسيق ، نبين أدناه بشكل مختصر **مراحل ومظاهر عمليات التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول .**
المراحل التي يتحقق بموجبها عملية التنسيق والتكامل الاقتصادي :
المرحلة الأولى – إنشاء منطقة التجارة الحرة :
يتم بموجبها تحديد أو إلغاء التعريفة الكمركية لصنف معين من السلع أو الخدمات ذات المنشاء الوطني للدول المشتركة في التنسيق .
وتبقى أنظمتها الكمركية مع باقي الدول حسبما هو معمول به سابقاً .
المرحلة الثانية – الاتحاد الكمركي :

وهو يمثل نظام متطور عن المرحلة السابقة ، حيث يتم بموجبه تحقيق ما يلي
توحيد التعريفه الكمركيه اتجاه باقي الدول .
حرية تداول السلع والخدمات بين الدول الأعضاء .
وحدة التشريعات القانونية ونظام التعريفه الكمركيه تجاه الدول الأخرى .
توزيع الموارد الكمركيه بين الدول الأعضاء حسب نسب متفق عليها .

المرحلة الثالثة – تكوين السوق المشتركه :

يتم بموجبها إلغاء القيود المفروضه على حركات عوامل الإنتاج ورأس المال وتوحيد الأسواق ، واستناداً لذلك يتم تأسيس شركات استثمارية مشتركه بينهما تقوم بتنفيذ جملة من المشاريع المشتركة بينها .

المرحلة الرابعة – الوحدة الاقتصادية :

يتم بموجبها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة في اتحاد واحد ، ويتم بموجبها تنفيذ توحيد وتنسيق سياساتها الاستثمارية والإنتاجية وكافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية وتحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة بينها .

وبموجب ذلك يتم تحقيق تكامل العمليات الاقتصادية بينها .

المرحلة الخامسة – التكامل الاقتصادي الكلي :

وهي تمثل أرقى مستويات التكامل حيث يتم بموجبها تحقيق تنسيق كافة السياسات في مختلف المجلات الاقتصادية والسياسية والمالية والنقدية والاجتماعية بين الدول المتحدة واتخاذ مواقف وسياسات موحدة لمواجهة الأحداث الحالية والمستقبلية والتقلبات الاقتصادية .

وبموجب ذلك يتم تكوين مؤسسات فوقيه لتوجيه وتخطيط السياسات الإستراتيجية في كافة المجالات وتكون قراراتها ملزمة بموجب آليات عمل متفق عليها .

أما مفكري الاقتصاد الاشتراكي فلهم وجهة نظر مغايرة لوجهة نظر مفكري الاقتصاد الرأسمالي في موضوع التجارة الخارجية ، حيث أن لكل منهما رؤيته الخاصة به تتوضح بموجبها أهميتها وتأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي والمالي في البلد .

الفصل العاشر
التحكيم التجاري الدولي

ازدهر التحكيم التجاري الدولي بازدهار التجارة الدولية وارتبط بها، وقد وجد التحكيم التجاري الدولي من اجل التجارة الدولية ولحل مشاكلها.
وحين ازدهرت التجارة الدولية في القرون الوسطى من خلال إقامة المعارض والأسواق ، لاسيما في ألمانيا واسبانيا وهولندا وفرنسا وايطاليا، ظهر قانون عادات وأعراف التجارة التي لا تعرف حدودا إقليمية ***Lex Mercatoria*** ، ولكن في بداية القرن التاسع عشر وبداية حركة التوحيد الجغرافي والسياسي وانتشار التقنيات الوطنية ، آفل نجم التحكيم التجاري الدولي إذا دمجت أعراف التجار وعاداتهم في نصوص القوانين الداخلية لكل بلد ، وتميزت هذه الفترة بسيادة فكرة الوطنية وسيطرة النزعة الشوفنية فيما يتعلق بسلطات الدولة القضائية.
بعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة لوعي المجتمع التجاري الدولي بأن مشكلة فض المنازعات التجارية الأجنبية كادت تتحول إلى عقبة تعيق وتعرقل نمو حركة التجارة الدولية وتطورها وازدهارها، مما أدى إلى تذليل العقبات عبر الأخذ بالتحكيم في تسوية المنازعات التجارية الدولية ، والتي أصبحت بين أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص، فتتقاسمه الدول من جهة والتجار
من جهة أخرى ، لاسيما بعد اكتشاف الثروات الطبيعية في بلاد العالم الثالث وقد كانت حكومات تلك البلدان هي التي تعطي امتيازات الاستثمار للذين يستهلكون هذه المواد الطبيعية من نفط ومعادن وغير ذلك.
وكانت الشركات والتي كانت بعضها أقوى من الدول بقوتها المالية والاستثمارية هي التي تستثمر وتقوم بالتنقيب في بلدان العالم الثالث، فتوظف قليلا وتربح كثيرا"، وكانت تتمتع دائما بحماية الدول التي تنتمي إليها، وكانت المنازعات التي تنشأ بين تلك الشركات والدول النامية تجد حلا لها في التحكيم.

بعد الحرب العالمية الثانية وبعد فتح الأبواب الدولية على بعضها البعض في حقول الأموال والخدمات والسلع والنقود ، أصبح التحكيم التجاري الدولي حاجة يتطلبها واقع التجارة الدولية خاصة بين الدول الصناعية الكبرى التي تحركت بسرعة لوضع الاتفاقيات الدولية وذلك لتسهيل حركة التجارة الدولية.

ومع انتشار حركة المواصلات الحديثة ونمو قطاع الاتصالات ، أصبح تطور التجارة الدولية والتوظيف والاستثمار مرتبطا بضمان وسيلة أمينة وحيادية لحسم المنازعات المرتبطة بالاستثمار والتجارة والتوظيف المالي .وأخذ الفكر القانوني يبحث عن وسائل وسبل تسهل سرعة حركة التبادل التجاري وانتقال الأموال والخدمات، ولكن بشكل يزيل عنها الخوف ويعطيها الاطمئنان لتسير بخطى ثابتة وآمنة . ونظرا" لعدم وجود قضاء دولي يفصل في النزاعات الخاصة بالتجارة الدولية التي تنشأ سواء بين أشخاص تابعين لدول مختلفة ، أو بين دولة ما ورعايا تابعين لدولة أخرى. فان رجال الأعمال والاقتصاد والمستثمرين الدوليين يفضلون عادة التحكيم على أسلوب التقاضي أمام المحاكم العادية، ذلك أن القضاء العادي يعرف بالتعقيد والجمود اللذين يحيطان به، نتيجة التزامه بقواعد وأصول وبالتطبيق الدقيق للقواعد القانونية، مما يستغرق وقتا غير قصير للبت بالنزاع ، نظرًا لكثرة القضايا المرفوعة إمامه وللصعوبة وحتى الغموض في الحلول التي يقدمها لمشاكل تنازع القوانين. فكما لاحظ البعض أن من أسباب أهمية التحكيم في التجارة الدولية تجنب مشاكل التنازع الدولي للقوانين التي أصبحت مشكلة بشان الصفقات والعقود الدولية ذات أبعاد قانونية واقتصادية. فظهرت محاولات جادة لحلها عن طريق موضوعي، بفضل اجتهاد التحكيم، قوامه الدعوة إلى خلق قواعد موضوعية مادية تطبق مباشرة على النزاع دون اللجوء إلى قواعد التنازع.

وأخذ المجتمع التجاري الدولي يلجأ إلى التحكيم واجدا فيه الآمان، ومن أجل ذلك أخذت اتفاقيات التحكيم الدولية تبصر النور ومن بينها:

بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٣ الخاص بشروط التحكيم، التي تم تحت إشراف عصبة الأمم.

اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٧ الخاصة بتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.
اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية والتي تمت تحت إشراف الأمم المتحدة.
الاتفاقية الأوروبية بخصوص التحكيم التجاري الموقعة في جنيف عام ١٩٦١ والترتيبات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية عام ١٩٦٢.
الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات عن طريق التحكيم المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة عام ١٩٦٥ بهمة ورعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي أنشأت مركزا للتحكيم هو ***ICSID***
اتفاقية موسكو لعام ١٩٧٢ بخصوص تسوية المنازعات عن طريق التحكيم بين الدول الاشتراكية .
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى الموقعة عام ١٩٧٤ وغيرها.
الاستثمار : تعريفه وأطرافه ودوافع الطرف الآخر المستثمر في الإصرار على التحكيم.
أصبح موضوع التنمية في الدول النامية من أكثر القضايا الدولية إلحاحاً في الوقت الراهن، ومع تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في عملية التنمية الوطنية للبلدان النامية من خلال تنفيذ المشاريع الحيوية وإدخال التكنولوجيا المتطورة ،فأن قضية جذب الاستثمارات أضحت من الأهمية بمكان بحيث شغلت المشرعين واستحوذت على اهتمام الباحثين، ودفعت الدول وبخاصة النامية منها ، إلى بذل وسعها في سبيل تحقيق أفضل السبل من أجل الوصول
إلى تنمية مجتمعاتها.
وفي ظل ما يشهده العالم من زيادة في معدلات تدفق للاستثمارات الأجنبية تشير الدلائل إلى وجود منافسة قوية بين الدول النامية من اجل زيادة نصيبها من تلك الاستثمارات وفقاً لما جاء بنشرة (انوكتاد) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لشهر كانون الثاني يناير ٢٠٠٧، وعلى الرغم من أن الدول النامية تبذل جهودا مشهودة في سبيل تحسين بيئات الاستثمار فيها ، فأن صافي التدفقات

الاستثمارية إليها لا زالت تعد قليلة حيث بلغت عام ٢٠٠٦ نحو ٢٤٧ مليار دولار أميركي، وفقا لتقديرات البنك الدولي في ٢٩ أيار/ مايو٢٠٠٧ .وفي العام ٢٠١٢ صرح جيمس رهان رئيس قسم الاستثمار والمشاريع في (اونكتاد)أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر –وهي بالأساس عمليات استحواذ على الشركات وتوسعات في الخارج- هبط إلى ١.٣١ تريليون دولار في ٢٠١٢ من ١.٦ تريليون دولار في ٢٠١١ .

ووفقا" للأرقام الأولية للاونكتاد(***UNICTAD***)فان الدول الغنية شكلت ٩٠% من ذلك الهبوط مع اجتذابها استثمارات بلغت ٥٤٩ مليار دولار فقط في ٢٠١٢ وقد احتفظت الولايات المتحدة بالصدارة بين متلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلغت ١٤٧ مليار دولار تلتها الصين ب ١٢٠ مليار دولار . وبلغت حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٧% من الإجمالي العالمي وهو مستوى قياسي ومرتفع. وأبدى جيمس رهان تفاؤلا حذراً بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي في المستقبل القريب متوقعا ان ترتفع إلى ٤،١ تريليون دولار في العام ٢٠١٣ و ٦،١ تريليون دولار عام ٢٠١٤ .

ولقد كان من أبرز السباق الاستثماري بين الدول النامية، إما لعدم قدرة تلك الدول على حسن استغلال مواردها، أو لقلة الخبرة التقنية، إما لعدم توافر الأموال اللازمة لذلك. من هنا كانت وجهة تلك الدول نحو الاستثمارات الأجنبية كأفضل الحلول المتاحة ، من اجل إطلاق التنمية الوطنية وتخفيف المشكلات التي تعاني منها.

وقد أكد رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم أنه من الضروري مساندة البلدان النامية عن طريق ضخ الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بقطاعي الصحة والتعليم وهو ما سيمهد الطريق لتحقيق نمو قوي في المستقبل .

من جهته أكد كوشيك باسو نائب رئيس البنك الدولي ورئيس الخبراء الاقتصاديين ضرورة محاولة إتباع حكومات البلدان مرتفعة الدخل سياسة مالية جديدة تكون أكثر استدامة . وان تقاوم البلدان النامية محاولة التكهن بكل تقَلّب في البلدان المتقدمة، وان تضمن بدلا" من ذلك قوة ومرونة سياساتها المالية والتقنية أمام الأوضاع المحلية.

وأشار أيضا أن البنك الدولي قدر نمو الناتج المحلي العالمي بنحو ٢.٣% عام ٢٠١٢.
متوقعا" أن يبقى في حدود ٢.٤% في العام ٢٠١٣. ثم يسجل ٥.٧% و ٥.٨% في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ . أما الدول النامية فحققت عام ٢٠١٢ ، ٥.١% ومتوقعا عام ٢٠١٣ ، ٥.٥% ثم يسجل ٥.٧% و ٥.٨% في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي.

أولا : تعريف الاستثمار والمستثمر وعوائد الاستثمار وفقا للاتفاقيات الثنائية والجماعية :

نشير بالبداية بأن منظمو اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ قد أغفلوا عن قصد إعطاء تعريف دقيق لتعبير الاستثمار وذلك للصعوبة الموجودة بصدد تحديد هذا المفهوم الاقتصادي ولتعدد القوانين المطبقة في البلاد المنضمة إلى الاتفاقية .

عرفت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الاستثمار في (المادة ١ الفقرة ٦) بأنه استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي أو تحويله إليها لذلك الغرض.

أما رأس المال العربي فقد عرفته الاتفاقية في (المادة ١، الفقرة ٥) بأنه المال الذي يملكه المواطن العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية بما في ذلك الودائع المصرفية والاستثمارات المالية.

أما المستثمر العربي فقد عرفته الاتفاقية في (المادة ١ الفقرة ٧) بأنه المواطن العربي الذي يملك رأسمالا" عربيا ويقوم باستثماره في إقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها.

أما اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول_الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد عرفت الاستثمار في (المادة ١الفقرة ٥) بأنه استخدام رأس المال في إحدى المجالات المسموح بها في إقليم متعاقد بقصد تحقيق عائد مجزي أو تحويله إليه لذلك الغرض وفقا لأحكام هذه الاتفاقية،

أما المستثمر فقد عرفته الاتفاقية عبر(المادة ١ الفقرة ٦) بأنه حكومة أي طرف متعاقد أو الشخص الطبيعي أو المعنوي التابع لأي طرف متعاقد والذي يمتلك رأس المال ويقوم باستثماره في إقليم طرف متعاقد آخر وتحدد التبعة على النحو التالي:

الشخص الطبيعي: كل فرد يتمتع بجنسية دولة طرف حسب أحكام قانون الجنسية السائد فيها،

الشخص المعنوي: كل كيان نشأ وفقا للقوانين المرعية في أي طرف متعاقد ويعترف له القانون الذي ينشأ في ظله بالشخصية القانونية.

أما رأس المال فقد عرفته الاتفاقية عبر (المادة ١ الفقرة٤) بأنه كافة الأموال ويشمل ذلك كل ما يمكن تقويمه بالنقد المملوكة لطرف متعاقد بالاتفاقية أو رعاياه من الأشخاص الطبيعية او المعنوية والكائنة في أقاليم طرف متعاقد آخر سواء جولت إليه أو اكتسبت فيه وسواء كانت ثابتة أو منقولة أو كانت نقدية أو عينية أو كانت مادية أو معنوية وكافة ما يتعلق بهذه الأموال من حقوق ومطالبات ويشتمل ذلك الأرباح الصافية الناجمة عن الأموال والحصص الشائعة والحقوق المعنوية.

وقد عًرف اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر والنمسا مصطلح الاستثمار عبر (المادة ١ الفقرة١) بأنه كافة الأصول وعلى وجه الخصوص وليس على سبيل الحصر:

الملكية المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق ملكية أخرى كالرهانات وامتيازات الدين أو ضمانات الدين وحق الانتفاع والحقوق الأخرى المشابهة،

الأسهم وأشكال المساهمات الأخرى في الشركات

المطالبة بالأموال التي تم تسديدها بغرض خلق قيمة اقتصادية او المطالبة لأي أداء ذو قيمة اقتصادية،

حقوق الملكية الفكرية والصناعية طبقا لتعريفها في(الويبو) WIPO

امتيازات الأعمال التي تمنح بموجب القانون العام للبحث عن ، واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية.

ويعني مستثمر وفق (المادة ١ الفقرة ٢) :
أي شخص طبيعي يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين ويستثمر في أرض الطرف المتعاقد الآخر،
ب- أي شخص اعتباري أو شركة منشأة طبقا لقانون أحد الطرفين المتعاقدين وله مقر في إقليمه ويقوم بالاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
ج- أي شخص اعتباري أو شركة منشأة طبقا لقانون الطرف المتعاقد أو طرف ثالث ، والتي يمارس عليها المستثمر في البندين (أ ، ب) تأثير مستمر.
ويعني مصطلح " عوائد" وفق (المادة ١الفقرة ٣) المبالغ التي يحققها الاستثمار وتشمل على وجه الخصوص : الأرباح ، الفوائد، المكاسب الرأسمالية، توزيع الأسهم الإتاوات الرخص والأتعاب الأخرى.
وتعني عبارة الاستثمار وفق (المادة ١الفقرة ١) من الاتفاقية الموقعة بين السودان والمغرب بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات ، بأنه كل أنواع الأصول التي يمتلكها أحد مستثمري طرف متعاقد وتستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الأخر وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما وعلى وجه الخصوص:
الأملاك العقارية والمنقولة والرهون العقارية وحقوق الامتيازات والرهون.
الأسهم والسندات وكل أشكال المساهمات في الشركات.
الاستحقاقات النقدية أو أية حقوق تعاقدية ذات قيمة مالية.
حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتشمل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمعرفة التقنية وأية حقوق أخرى مماثلة.
الامتيازات المخولة بموجب القانون أو بمقتضى عقد بما في ذلك امتيازات التنقيب عن الموارد الطبيعية واستخراجها أو استغلالها، وأي تغيير يطرأ على الشكل الذي استثمرت به الأصول لا يؤثر على طابعها الاستثماري.
وتعني عبارة مستثمر وفق (المادة ١ الفقرة ٢) :-
كل شخص طبيعي يحمل الجنسية المغربية أو الجنسية السودانية طبقا للقانون المعمول به في كل من الطرفين المتعاقدين.

كل شخص اعتباري تأسس طبقا للقانون المعمول به في إقليم كل من الطرفين المتعاقدين ويوجد مقره في إقليم هذا الطرف المتعاقد الآخر.
وتعني عبارة عوائد وفق(المادة ١ الفقرة ٣) المبالغ الصافية الناتجة عن الاستثمارات وخاصة منها الأرباح والفوائد وأرباح الأسهم والإتاوات والأتعاب.

ثانيا: دوافع وحاجات الأطراف المستثمرة للضمانات وفي الإصرار على التحكيم:

إن فكرة الحماية القانونية والضمانات التي تتحقق من خلالها تعد أبرز الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي يقرر إلى أين ستكون وجهته في الدول النامية. وتتمثل تلك الحماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر في البلد المضيف من اضطرابات سياسية، ومخاطر الحروب ، وأعمال تمييزية بحقه، ومن تأميم وقيود مفروضة على التحويلات ، وتحامل القضاء الوطني ضده .
مما حدا بالدول النامية إلى إجراء تغييرات ملحوظة على قوانينها الوطنية المتعلقة بتحفيز الاستثمار وحمايته، وعلى عقد الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الثنائية، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، أو الاتفاقيات المتعلقة بالتحكيم بقضايا الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى.
لأن الضمانات الداخلية للاستثمار غير كافية لمنح الطمأنينة الكاملة للمستثمرين ، فالتخوف من عدم كفاية تلك الضمانات والقلق من بسط سلطان الدولة ، كانا من أسباب البحث عن ضمانات دولية تحمي الاستثمارات الأجنبية، وتفرض قوتها على أطراف عملية الاستثمار وذلك لتحقيق التوازن القائم على تلبية مصالح الطرفين : الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي ، مما يؤدي في النهاية إلى خلق مناخ استثماري يكون عاملا أساسيا في تدعيم مصالح التجارة الدولية. كما أن عقود الاستثمار الدولية تستمر عادة فترة طويلة من الزمن تتغير خلالها ظروف الاستثمار من الناحية الاقتصادية والسياسية، مما يدفع بالأطراف المتعاقدة إلى المفاوضات والتي غالبا ما تفشل وتنشأ النزاعات ، وأن اللجوء إلى القضاء الوطني لتسوية النزاع ينظر إليه من المستثمر بعين الريبة والخوف من تحيز القضاء الوطني لصالح الدولة المضيفة وعلى حساب المستثمر، لذلك كله كان اللجوء إلى التحكيم الدولي .

ومن العوامل المهمة التي تدخلها الدول النامية كدول مضيفة للاستثمار في قوانينها لطمأنة المستثمرين **نذكر منها ما يلي:**

- الحوافز اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي في البيئة الاقتصادية الشاملة ، من تطور للاقتصاد وحجم السوق ومدى وفرة المواد الأولية، وتحقيق الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي.

-موائمة القوانين الداخلية مع القوانين الدولية لجهة إجراء التعديلات المناسبة في التشريعات الاستثمارية والقضاء بشكل خاص.

وإذا أخذنا مثالاً الاتفاقية الموقعة بين السودان والمغرب حول تشجيع وحماية الاستثمار فان المادة ٨ تنص على انه يسوى النزاع بالتوفيق، وإذا تعذر تسوية النزاع بالتوفيق في ظرف ٦ أشهر يعرض النزاع باختيار المستثمر:

أما على محكمة مختصة للطرف المتعاقد الذي أنجز الاستثمار في إقليمه.

أو على محكمة الاستثمار العربية وذلك وفق أحكام الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وملحقها الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ١٠-٩-١٩٨٠ ، ويعتبر هذا الاختيار نهائيا وملزما للمستثمر.

لا يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين ، أن يثير اعتراضا في أي مرحلة من إجراءات التحكيم أو تنفيذ قرار تحكيمي بدعوى أن مستثمر الطرف الآخر في النزاع قد حصل على تعويض يغطي جزئيا أو كليا خسائره بموجب تأمين.

تتخذ هيئة التحكيم قراراتها استنادا للقانون الوطني للطرف المتعاقد الطرف في النزاع الذي يتم الاستثمار في إقليمه وكذا القواعد المتعلقة بتنازع القوانين وأحكام هذا الاتفاق والاتفاقات الخاصة التي تكون قد أبرمت بشأن الاستثمار وكذا مبادئ القانون الدولي.

تعتبر قرارات التحكيم نهائية وملزمة بالنسبة لطرفي النزاع ويلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذها طبقا لقانونه الوطني.

أما المادة التاسعة من الاتفاقية فتتكلم عن تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين مستلهمين المادة ٦٤ من الفصل السادس المتعلقة بالخلافات بين الدول المتعاقدة من الـ ICSID ، والتي تنص على النزاع ممكن أن ينشأ بين الدول المتعاقدة من حيث تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية، ولم يتسنى حله بالطرق الودية يعرض على محكمة العدل الدولية بناء على طلب أي طرف في النزاع وذلك ما لم يتفق الأطراف المعنية على إجراء آخر لتسويته .

أما بالنسبة للاتفاقية الموقعة بين السودان وسلطنة عمان فتنص المادة العاشرة المتعلقة بتسوية المنازعات بين مستثمر وطرف متعاقد **على ما يلي**: تتم تسوية أي نزاع بشأن الاستثمار بين أحد الطرفين المتعاقدين ومواطن أو شركة من الطرف المتعاقد الآخر بصورة ودية بين الطرفين المعنيين.

إذا لم تتم تسوية النزاع خلال ٦ أشهر من تاريخ نشوئه ، يحال وبناء على طلب أي من طرفي النزاع إلى التحكيم بواسطة مركز الأكسيد .أما بخصوص تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين فتستلهم نص المادة ٦٤ من الأكسيد المذكورة سابقا.

ثالثا :عقود الدولة المستمدة من شرط التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة بين الدولة والشخص الأجنبي المتعاقد معها.

تتميز العقود المبرمة بين الدولة أو الأجهزة التابعة لها، وطرف أجنبي ، بأن المنازعات الناشئة عنها، يختص التحكيم بالفصل فيها، على نحو يمكن القول معه أن التحكيم يعتبر الجهة المعتادة للفصل في المنازعات الناشئة عن هذه العقود وذلك على الرغم من الاتجاه العدائي لنظام التحكيم من جانب بعض الدول التي تحرم على نحو قاطع وصريح قبول شرط التحكيم ليس فقط على الصعيد الدولي بل وعلى الصعيد الوطني أيضا".

وهناك بعض الدول لا توجد لديها نصوص صريحة قاطعة تحدد الجهات القضائية المختصة بهذه المنازعات الناجمة عن عقود الدولة، مما يؤدي إلى انعقاد الاختصاص للمحاكم الوطنية، أما للمستثمر الأجنبي أو للدولة المتعاقدة، أو اللجوء إلى الطريق الذي نص عليه العقد كوسيلة لتسوية المنازعة، وهناك دول لديها قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي وتضمن هذه القوانين قواعد

صريحة تعالج التحكيم على نحو لا تطرح معه مسألة حق الدولة في قبول شرط التحكيم، وبعض هذه القوانين تقبل التحكيم (الحر) والبعض الآخر يقبل إلى جانب ذلك التحكيم أمام مركز الـ ***ICSID*** المؤسسي.

أسباب لجوء الأطراف المتعاقدة في عقود الدولة إلى التحكيم.

القضاء الوطني للدولة المتعاقدة وأيا" ما كانت المزايا التي يتمتع بها من استقلال وحياد عن الدولة ذاتها، فانه في نهاية المطاف قضاء عير محايد بالنسبة للمنازعات التي تكون الدولة أو احد أجهزتها طرف فيها مع متعاقد أجنبي وتكون ناشئة عن عقد متصل بالمصالح الاقتصادية او الاجتماعية وبسيادة الدولة.

ودرء هذا الخطر الكامن في انحياز القضاء الوطني للدولة المتعاقدة لمصالحها لن يكون إلاً بسلب الاختصاص منه، ومنحه إلى قضاء آخر محايد هو التحكيم وهو الهدف الذي تتمسك به الأطراف الأجنبية المتعاقدة مع الدولة وتصر عليه ولو على حساب عدم إتمام التعاقد.

إن إدراج شرط التحكيم في عقود الدولة بالإضافة إلى تضمين قوانينها الوطنية نصوصا" صريحة تقضي بقبول شرط التحكيم يعد في رأي جانب من الفقه وسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

ولقد ذهب جانب من الفقه بالنظر إلى ذاتية التحكيم في عقود الدولة إلى لفت الانتباه إلى أن نظام التحكيم يجب أن لا يقتصر فقط على تشجيع الاستثمار بل يجب أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل من طرفي العقد: الدولة والمستثمر الأجنبي.

الأشكال المتنوعة للاتفاق على التحكيم في عقود الدولة:

لا تختلف العقود المبرمة بين الدولة والطرف المتعاقد معها ، عن العقود الأخرى المبرمة في إطار التجارة الدولية من حيث النص في العقد على اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات الناجمة عن العقد المبرم سواء فيما يتعلق بتفسيره أو تطبيقه وتختلف الأشكال الخاصة بالتحكيم فقد يكون تحكيم (حر) أو تحكيم مؤسسي.

تحكيمad hoc (حر)

فقد تتفق الأطراف المتعاقدة على أنه في حالة نشأة النزاع بينها، تختص هيئة تحكيم يتم تعيينها في العقد أو يعهد إلى هيئة دولية كمحكمة العدل الدولية مثلا بتعيينها، ويعرف هذا التحكيم – بتحكيم ad hoc (حر).

تحكيم مؤسسي:

كذلك قد تلجأ الأطراف إلى غرفة التجارة الدولية في باريس مثلا للتحكيم فيما قد ينشأ بينها من منازعات ، أو إلى مركز الأكسيد التي أنشأته اتفاقية واشنطن عام ١٩٦٥، علما أن المادة ٢٥ من اتفاقية واشنطن تنص على أن المركز يختص بنظر المنازعات القانونية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المتعاقدة معه

أو أحد أجهزتها التابعة لها التي تعًينها أمام المركز، والتي تكون متصلة اتصالا" مباشرا" بالاستثمار ، وذلك في حالة رضا الأطراف الكتابي بالخضوع لاختصاص المركز بالإضافة إلى كون المستثمر تابعا لدولة مصدقة او منضمة لمعاهدة واشنطن لعام ١٩٦٥، ويجب أيضا أن تكون الدولة المتعاقدة مصدقة أو منضمة لاتفاقية واشنطن .

الفصل الحادي عشــر
التجارة الكترونية العربية.الآفاق والتحديات

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما" متزايدا" بالتجارة الالكترونية ***Commerce Electronic*** كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث لعبت ولا زالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالانترنت دورا" رئيسيا" ومهما" كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر. فقد حصل تحولا" كبيرا" من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الالكتروني الحديث، وأصبحت التجارة الالكترونية واقعا" ملموسا" في ظل البيئة الحالية. وتسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الإلكترونية خصوصا" في ظل المتغيرات العالمية والتحديات الجديدة ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا" لتأثير هذه التجارة على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المنظمات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم.

طبيعة المشكلة:-

في الوقت الذي نجد فيه الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة والدول الأوربية قد قطعت شوطا" كبيرا" في مجال التجارة الالكترونية، نرى من الجانب الآخر الدول العربية متأخرة في هذا المجال ولم تستطع استيعاب فكرة وأهمية المعلومات إلاَّ في الآونة الأخيرة. ولم تعر هذه الدول أي أهمية لصناعة المعلومات والتجارة الالكترونية، مما جعل منظمات الأعمال والشركات تعاني من تخوف وقلق من استخدام التجارة الإلكترونية وفي ظل عدم وجود وعي كامل لدى الأفراد من حيث التعامل مع هذه الوسائل الحديثة فضلا عن هذا فإن الاهتمام بمجال التجارة الالكترونية يتطلب المزيد من التخطيط والتنظيم العلمي وبالطبع فأن تزايد التحديات يفتح المجال أمام العديد من الباحثين لمواصلة البحث حول هذا الموضوع الحيوي ومعرفة أبعاده ودراسته وتذليل الصعوبات والعمل على معالجتها.

أولا : التجارة الالكترونية (المفهوم والأهمية)

تعد التجارة الإلكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم كما تمثل واحدا" من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي (***Digital Economy***) حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين التجارة الالكترونية (***Electronic Commerce***) وتقنية المعلومات ***Information Techinology (IT)*** والتي باتت تؤثر بلا شك على مختلف الأنشطة الاقتصادية،نظرًا" لما تمثله من استثمار في الطاقات الذهنية والقدرات الفكرية للعنصر البشري.

وقد تعددت وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا مفهوم التجارة الالكترونية فمنهم من يرى أنها عمليات بيع وشراء مابين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

كما يرى البعض أنها عمليات استخدام الشبكة الالكترونية في المجال التجاري والتي تتيح للمستهلك أن يعقد العديد من صفقات البيع والشراء بأسلوب سريع وسهل .

وتعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات عبر شبكة الانترنيت. كما أشار البعض بأن التجارة الالكترونية تطلق على مجمل الخدمات التجارية التي تعتمد على الوسائل الالكترونية كالتبادل الالكتروني للبيانات والتحويلات الالكترونية للأموال والبريد الالكتروني والنشرات الالكترونية وغيرها من الخدمات التي تتعامل بها المؤسسات والشركات.

ومن وجهة نظر عالم الاتصالات فأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر الوسائل التقنية الحديثة، أما من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة .

وعلى ضوء ما سبق، يرى الباحث بأن التجارة الالكترونية هي نوع من التعامل التجاري يتضمن شراء وبيع السلع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات والخبرات عبر الوسائل الالكترونية المتقدمة بين الإطراف المعنية حيث أن حركات البيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات تتيح الدعم وتوليد العوائد من خلال عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات، أي أن التجارة الالكترونية تتيح عمليات دعم
المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون أو شركات والوسطاء-السماسرة- والمشترون) وتقدم فيه المنتجات عبر شبكة الانترنت فالمشاركين في الأسواق الالكترونية من باعه ومشترين وسماسرة ليسوا فقط في أماكن مختلفة بل نادرا" ما يعرفون البضائع والخدمات عبر الانترنت وأجراء البيع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع أجراء بعضهم البعض. وفي الواقع التطبيقي فأن التجارة الالكترونية تتخذ أنماط عديدة كعرض عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو بغيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية أو محال بيع على الانترنيت، والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الانترنت.

<u>وتنقسم تطبيقات التجارة الالكترونية إلى ثلاثة أجزاء:-</u>

١- شراء وبيع المنتجات والخدمات وهو ما يسمى بالسوق الإلكتروني.
٢- تسهيل وتيسير تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون مابين الشركات وما بين الأجزاء المختلفة لشركة واحدة.
٣- توفير خدمة الزبائن.

وعادة ما يتم التبادل التجاري الالكتروني بين ثلاثة أطراف هي الأفراد وقطاع الأعمال(مؤسسه أو شركات) بمختلف أنواعها وأحجامها والأجهزة الحكومية.

أما التعامل ما بين هذه الأطراف فيما يأتي تقسيمه إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:-

تجارة الكترونية من الشركات إلى الأفراد (***Business – Consumer***) ويشار إليها اختصارا" بالرمز B٢C .

تجارة الكترونية من الشركات إلى الشركات (***Business – Business***) ويشار إليها اختصارا" بالرمز B٢B .

تجارة الكترونية بين القطاعات الحكومية والأفراد (***Consumer to Government***) .

تجارة الكترونية بين القطاعات الحكومية والشركات ***(Business to Covernment***

وتعتبر العلاقات التجارية بين قطاع الأعمال والأفراد وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها، أكثر الأطراف تعاملاً بالتجارة الالكترونية ويتوقع التعامل التجاري الكترونياً مابين الأطراف الأخرى سيزداد في المستقبل. هذا ويمكن التميز بين التجارة الإلكترونية البحته والتجارة الالكترونية الجزئية اعتماداً على درجة تقنية المنتج وعلى تقنية العلمية وعلى تقنية الوسيط أو الوكيل، فأي أما أن تكون ملموسة أو رقمية وأي وكيل أما أن يكون ملموس أو رقمي وأي عملية أما أن ملموسة أو رقمية، وبناء على ذلك فالتجارة ، **تنقسم إلى ثلاثة أقسام:-**

تجارة تقليدية بحته .

تجارة الكترونية بحته .

تجارة الكترونية جزئيه .

وعندما يكون الوكيل ملموس والسلعة ملموسة والعملية ملموسة فأن نوع التجارة سيكون تجارة تقليدية بحته وعندما يكون الوكيل رقمي والسلعة رقمية والعملية رقمية فأن نوع التجارة سيكون تجارة الكترونية بحتة، وإذا أحد العوامل الثلاثة أصبحت رقمية والبقيه ملموسة فأنه سيكون هناك مزيج مابين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية ويطلق على هذا المزيج بالتجارة الالكترونية الجزئية .

هذا وتقدم التجارة الالكترونية العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركات نذكر منها ما يلي:

تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر كونها وسيلة فعالة للوصول إلى أسواق العالم جميعها في وقت ودون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة وبأقل النفقات .

٢- تخفيض مصاريف الشركات: تعد عملية أعداد وصيانة مواقع التجارة الالكترونية عبر الانترنت **(Web)** أقل كلفة من أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب،حيث توفر العديد من النفقات العامة والإدارية.
٣- تلبية احتياجات العملاء وتوفير الوقت والجهد، أن غالبية العملاء يفضلون أجراء معاملاتهم التجارية من منازلهم أو موقع عملهم، أي أنهم يفضلون الخدمة الذاتية من أي وقت ومن أي مكـان وعبر أي اتصال ودون الوقوف في طوابير لشراء منتج معني. وذلك اختصاراً لوقتهم وجهدهم.
٤-حرية الاختيار: توفر التجارة الالكترونية فرصه رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات علـــى الانترنت وتزود العملاء بالمعلومات الكاملة عن المنتجات ويتم ذلك بدون أي ضغوط من البـــاعة.
خفض الأسعار: حيث يوجد على شبكة الانترنت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار أقل مقارنة بأسواق التجزئة أو المتاجر التقليدية لان التسوق على الانترنت يوفر العديد من النفقات العامة والإدارية، حيث تصل نسبة الوفر ما لا يقل عن ٨٠% ، مما يصب في مصلحة الزبائن.

ثانيا : التجارة الالكترونية (الخصائص والمقومات)

خصائص التجارة الالكترونية

ابتداء " ينبغي التميز بين التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية (E-Business) فالأخيرة هي أوسع نطاق وأشمل من التجارة الالكترونية، وتقوم على فكرة أتمتة الأداء وتحول أنماط العمل في مختلف الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية في المنشأة ويدخل ضمن هذا المفهوم المصنع الالكتروني المؤتمت والبنك الالكتروني وشركة التأمين الالكترونية والحكومة الالكترونية. في حين أن التجارة الالكترونية نشاط تجاري يتم خلالها بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بآليات تقنية وضمن بيئة تقنية.
إن هذا التغير في نظام أعمال المؤسسات كنتاج طبيعي للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان السبب وراء نشوء وتطور التجارة الالكترونية.

هذا وتتسم التجارة الالكترونية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن التجارة التقليدية والتي تتمثل بالـآتي:-

عدم وجود مكان جغرافي محدد يلتقي فيه البائعون والمشترون، وإنما يتم التلاقي عبر شبكة الانترنيت، أي أن السوق أو مركز التجارة ليس بنايه أو ما شابه بل هو محل شبكي يحوي تعاملات تجارية، وأن طرفي العملية التجارية نادراً ما يعرفون بعضهم البعض وتتم عمليات التبادل دونما حاجه حتى أن يرى أحدهم الآخر.

أن عملية التبادل التجاري الالكتروني تتم بأعلى درجه من الكفاءة وبأكثر فعالية وبأقل تكلفة ممكنه،كونها تعتمد التبادل الالكتروني للبيانات ***Electronic Data Interchange (EDT)*** والمستندات كإرسال الحوالات المالية والقوانين والكمبيالات والنظم المعلوماتية الأخرى .

أن التجارة الالكترونية تساعد على إنجاز العديد من الصفقات والمعاملات بسهولة ويسر ودون أن يتطلب ذلك انتقال البائع أو المشتري إلى حيثما تعرض هذه المنتجات والخدمات.

تمتاز التجارة الالكترونية بإمكانية مطلقة في عرض منتجاتها من السلع والخدمات على المستهلكين في وقت واحد وعلى مدار الساعة في اليوم الواحد مما يساهم في تحقيق أقصى فائدة ممكنه لكل من المنتجين أو المستهلكين.

تشكل التجارة الالكترونية عاملا" محفزا" للشركات المتعاملة معها كي تطور خدماتها التجارية بشكل مستمر،فالمنافسة هنا تتخذ أعلى أشكالها، ذلك أن الشركة مع زيادة الأسواق المتاحة أمامها يزداد عدد منافسيها في الوقت نفسه وهي مضطرة لمواجهة المنافسة في الأسواق العظيمة من يساعد على تطوير القدرات التنافسية.

مقومات التجارة الإلكترونية

كي يمكن للتجارة الالكترونية أن تنمو وتتطور ينبغي توفر عدة مقومات أساسية تساهم جميعها في خلق بيئة مناسبة، وتساعد على تحقيق الفوائد المرجوه منها.

ومن تلك المقومات:-

أ-توافر بنيه تحتيه تتمثل بالاتصالات ونشر شبكة الانترنت على نطاق واسع بحيث يمكنها النفاذ لأوسع شريحة من المجتمع وبأسعار تنافسيه.

ب- نشر الوعي العلمي والثقافي والقضاء على الأمية المعلوماتية لدى أفراد المجتمع يساهم في إصدار التشريعات المناسبة والمعالجات القانونية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا الحقل. الأمر الذي سيساعد على تقليل عمليات النصب والاحتيال وكذلك يساهم في ثقة المواطن في عمليات البيع والشراء.

ت- وجود بنيه تحتيه كافيه للخدمات المالية لاسيما في مجال التعامل المالي المصرفي وتمكينه من دعم عمليات التجارة الالكترونية والتوسع في نظم الدفع الالكتروني لاسيما بطاقات الائتمان وتيسير أبرام معاملات ماليه مأمونه على الشبكة.

آفاق التجارة العربية الالكترونية

تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تعززه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة من تكنولوجيا المعلومات، وبدأت هذه الدول في الاعتماد على الأعمال الالكترونية (***E_Business***) والتجارة الالكترونية كمنطق للتعامل في الأسواق التي تتعامل فيها شركات هذه الدول ومن بين هذه الدول دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومصر والأردن. وتواجه الدول العربية تحديات واسعة في هذا المجال أهمها الفجوة الرقمية المتسعه في اقتصادياتها، تلك الهوة الفاصلة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات في مجال النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها وهي فجوه واسعة ومتعددة الجوانب وباتت أمرا" واقعا" وهي آخذه بالاتساع بينها وبين الدول المتقدمة إضافة لوجودها بين الدول العربية ذاتها وفي داخل كل دوله على حده.

ويشير تقرير البنك الدولي العام ٢٠٠٥ إلى أن حجم صادرات الدول العربية التقانه العالمية بلغت (٢٪) فقط في حين بلغت في الدول المتقدمة (٣٦٪) ودول شرق آسيا (٢٩٪) وأمريكا اللاتينية (٢٪) [٩] أما من حيث متوسط مستخدمي الانترنت مثلا" في الدول المتقدمة لعام ٢٠٠٣ يبلغ (٤٨٠) لكل ألف من السكان ومتوسط مستخدمي الانترنت في الدول العربية (٤٩) لكل ألف من السكان للعام نفسه، مما يوضح حجم الفجوة الرقمية .

إن من أهم مؤشرات قياس الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مؤشر عدد مستخدمي الانترنت والذي يعكس بشكل غير مباشر واقع وآفاق التجارة الالكترونية، وتشير أحدث الإحصائيات أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم يبلغ نحو (١,٢) مليار مستخدم من تعداد سكان العالم لعام ٢٠٠٧، البائع عددهم نحو (٦.٥) مليار نسمه أي بنسبة (١٧٪) في حين لم يكن عدد مستخدمي الانترنت يتجاوز في عام ١٩٩٧ أي (٧٠) مليون مستخدم، أي تضاعفوا نحو سبعة عشر مره على مدى عشر سنوات وهي زيادة لم تشهدها أي وسيله أخرى على مدار التاريخ الإنساني،أما على المستوى العربي، يبلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي لعام ٢٠٠٧ نحو (٢٩) مليون نسمه مستخدم من أجمالي سكان الوطن العربي البالغ (٣٣٠) مليون أي أن نسبة مستخدمي الانترنت العربي لعدد السكان يبلغ نحو (٨.٧٪)،في حين لم يكن إجمالي عدد مستخدمي الانترنت العربي في عام ١٩٩٧ يتجاوز٦٠٠ ألف مستخدم وهو ما يعني زيادة تبلغ نحو (٥٠) ضعف في مدى عشر سنوات. أي أن الزيادة التي يشهدها انتشار الانترنت في الوطن العربي تعد أعلى النسب في العالم ، وتنبأ هذه الزيادة الهائله في عدد مستخدمي الانترنت عما يمكن أن يشهده المستقبل من توسع في هذه الزيادة استنادا" على التطور التكنولوجي الذي بدأ يأخذ اللغة العربية في الاعتبار.

ويعتمد عدد مستخدمي الانترنت على عوامل عديدة تؤثر بشكل مباشر عليه وعلى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها مدى توافر الحواسيب ورخص ثمنها وصيانتها وتعليم الطلاب في المدارس ومحاربة الأمية المعلوماتية ورخص أسعار الهاتف والاشتراك في الانترنت وتوفر الهواتف والخطوط لتأمين سرعة انتقال المعلومات وتعريبها للاستفادة منها إضافة إلى متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة (القدرة الشرائية العالية للفرد) .

إن النظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا الاتصالات في العالم العربي يكشف وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها وأغلبها في منطقة الخليج العربي وبلدان لازالت متعثرة في هذا المجال ووفقاً لدراسة أعدت

لصالح منتدى دافوس الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا الاتصالات والإعلام في العالم العربي، **تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:-**

مجموعة التطور السريع وتشمل: الإمارات – الكويت- البحرين.

مجموعة الدول الصاعدة: مصر –الأردن- لبنان- السعودية.

مجموعة الدول السائرة في طريق النمو: المغرب – عمان – سوريا.

هذا وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث نسبة مستخدمي الانترنت من أجمالي سكانها حيث بلغت (٢٩,٩%) ثم البحرين (١٨.١٧٪) ثم قطر (١٢.٨٪) في الكويت (١١.٢٩٪) على حين يقف السودان في أخر القائمة.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة المملكة العربية السعودية نجد أنها تأتي في المرتبة التاسعة بعد تونس وقبل فلسطين حيث لا تتجاوز النسبة لديها ٢.٦٨٪ من مجموع السكان أما المغرب ومصر والجزائر وليبيا. فتتابع في التصنيف انطلاقا " من المرتبة الحادية عشر .

وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم التجارة الالكترونية عربيا"،إلا أن بعض الدراسات البحثية والإحصائية أظهرت تواضع حجم وإمكانيات التجارة الالكترونية في العالم العربي فقد حققت التجارة الالكترونية على المستوى العالمي معدلات نمو مرتفعه نسبيا" منذ عام ١٩٩٧ حيث بلغ نموها (٢٠٠٪) سنويا" وارتفعت عائداتها من (٢٦) مليار دولار لعام ١٩٩٧ إلى (٣٣٠) مليار دولار لعام ٢٠٠١ وارتفعت لتصل (١٠٠٠) مليار دولار لعام ٢٠٠٣ ومن المتوقع أن تصل إلى (٥٠٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٥ . في حين أن حجم التعاملات في التجارة الالكترونية العربية لم يتجاوز نسبة (٠.٣٪) من حجم التعاملات على المستوى العالمي على صعيد تعاملات الشركات (b٢b) أما الشراء الإلكتروني عبر الانترنت فلم يتجاوز عربيا" (٠.٦٪) وتشير أكثر التوقعات تفاؤلا" للعام ٢٠٠٦ والصادرة عن (UNCTD) إلى أن التعاملات الالكترونية في أفريقيا والدول العربية لن تتخطى (٠.٦٪) من مجموع التعاملات العالمية في حين ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية مثلا" نسبة (٥٨.١٪) .

إن تدني مساهمة التجارة الالكترونية العربية على المستوى العالمي يعود إلى عدة أسباب منها أن المواقع التي تستخدم اللغة العربية لا تمثل أكثر من ٠.٥% من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنت، وهذا يعد عائقا" رئيسياً" أمام نجاح تجارة التسوق الالكتروني في الدول العربية، فمشكلة اللغة تمثل عاملا" مهما" يقيد نشاط التجارة الالكترونية العربية، كما أن عدم الوعي بوسائل التجارة الالكترونية وتحديدا" وسائل الوفاء بالثمن عبر تقنيات الدفع النقدي وبطاقات الائتمان وضعف الثقة بالجوانب الأمنية لحماية المعلومات مثلت عوامل حاسمة في ضعف استخدام هذا النمط المستحدث للأنشطة التجارية ، هذا بالإضافة إلى المشاكل التقليدية التي تعوق التجارة الالكترونية في العالم العربي مثل ضعف الموارد البشرية والمادية وغياب الخبرات التكنولوجيا اللازمة نتيجة انتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الأمية الأبجدية علاوة على وجود أمية معلوماتية وضعف كفاءة قطاع الاتصالات الأمر الذي يؤثر في أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم توفير البنية التحتية الكافية التي تتيح الاتصال بالإنترنت والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وأخيراً تأتي مشكلة غياب الإطار التشريعي والتنظيمي في بعض الدول العربية الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

وتتوقع بعض الدراسات أن يزداد حجم التعامل بالتجارة الالكترونية على المستوى العربي مع ازدياد اندماج ألاقتصاديات هذه البلدات في الاقتصاد العالمي مشيرة إلى توجيهات حكومية لدى العديد من هذه البلدان لإيجاد الحكومة الالكترونية إذ يتم تعامل الحكومية الكترونياً مع كثير من القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية كذلك في تقديمها لمختلف خدماتها.

وينبغي التأكيد على ضرورة توافر مجموعة من الآليات تساعد على النهوض بواقع التجارة الالكترونية العربية، وتتخطى بعض العقبات وتحقق نسبة نجاح متزايدة ومن هذه المتطلبات وجود بنية متطورة للاتصال ونظم جيدة لإدارتها مع إرساء بيئة قانونية وتشريعية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا النشاط. ومعرفة اللغة الأجنبية وتوافر قاعدة ثقافية جيدة والوعي والإدراك لأهمية هذه الوسيلة ووجود حاسبات آلية ومستوى مرتفع من الدخل نسبيا .

إن الباحث في الواقع العربي يلاحظ أن الجهود تتفاوت فيما بين المؤسسات العربية من حيث الأداء والانجاز والتميز. فالمئات من المواقع العربية تتجاوز مشكلة اللغة باعتماد نظام لغة ثنائي وبرمجيات ترجحة وحلول خاصة بالبيئة العربية وبالتالي تمكنت من الدخول إلى سوق التجارة الالكترونية وقد أعلنت العديد من المصارف العربية وفي مقدمتها البنوك الكبرى في الإمارات العربية المتحدة مجموعة بنك الإمارات الدولي - الشرق الأوسط وبنك دبي الوطني – بنك الاتحاد الوطني – وبنك الكويت الوطني على الموقع- بنك عودة لبنان وبنك الاعتماد اللبناني وبنك فلسطين الدولي - إضافة لبنك قطر الوطني و البدء بتقديم خدماتها المصرفية عبر الانترنت لتسهيل التجارة الالكترونية وتلك البنوك هي العاملة حاليا" في ميدان التجارة الالكترونية العربية.

كما شاع تأسيس متاجر افتراضية على الشبكة، أبرازها متاجر الملابس والحلويات والمكتبات،كما ظهرت مواقع خدماتية شاملة،إخبارية،إعلانية وتسوقية للعديد من السلع في مقدمتها المجلات ومنتجات التقنية من الأجهزة والبرمجيات وتعد مشروعات الأسواق الإلكترونية في دبي والسعودية والأردن أكثر مشروعات التجارة الالكترونية طموحاً ويتوقع أن تحقق خطط تطويرها نماء جيد في سوق التجارة الإلكترونية العربية.

ومع أتساع الاهتمام بأحداث مواقع عربية على الانترنت لمختلف المؤسسات والهيئات التجارية في العالم العربي بدأت المواقع التي تأسست في السنوات السابقة بإضافة خدمات التسوق الإلكتروني وخدمات التجارة الإلكترونية الأخرى وتظهر الدراسات أن نسبة تزايد أنشطة التجارة الالكترونية في البيئة العربية تزداد على نحو متسارع وتشير التنبؤات إلى أن كل (٧) من أصل (١٠) جهات عربية تستحدث موقعا" على الانترنت تضيف ضمن خدمات الموقع أنشطه تسويقية وإعلامية وخدماتية تقع ضمن نطاق ومفهوم التجارة الالكترونية.

التحديات الأساسية للتجارة الالكترونية العربية

إن أسباب تعثر التجارة الالكترونية في العالم العربي متعددة، منها تحديات تقنية وتحديات غير تقنية. وتتمثل هذه التحديات في حقل بناء تجارة الكترونية عربية في ثلاثة أبعاد أساسية.

البعد الأول :متطلبات البني التحتية، وهو تحدي ذو طبيعة تقنيه يتصل بها تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية المدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلى صيانة الأجهزة والمواقع، وعدم وجود حيز حجمي ***band width*** كافي للاتصالات السلكية واللاسلكية في غالبية الدول العربية كونها تعاني من مشكلات البني التحتية في حقلي الاتصالات والحواسب وما يتصل بهما من أدوات تطوير البرمجيات مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حالياً .

ويتصل بهذا البعد عدم تخطي غالبية الدول العربية مشكلات السياسات التسعيرية لبديل الخدمات الاتصالية وخدمات تزويد الانترنت، وهو عامل فعال في زيادة عدد المشتركين كمدخل ضروري لوجود سوق التجارة الالكترونية العربية.

البعد الثاني: وجود البيئة القانونية والتشريعية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في التجارة الالكترونية، فالدول العربية ومؤسساتها التشريعية معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات وآثاره على النظام القانوني، ووضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الموضوعات إذ كيف يكون تشريع التجارة الالكترونية مثلا" ذو فعالية وملائمة إذا لم يكن النظام القانوني المعني يعترف مثلا" بالحماية الجنائية للمعلومات من إخطار جرائم الكمبيوتر والانترنت أو كان النظام القانوني المعني لا يقبل حجة الوسائل الالكترونية ولا يعترف بمستخرجات الحاسوب بيّنه في الإثبات أي لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في العالم العربي غير منسجمة مع متطلبات التجارة الالكترونية.

البعد الثالث**:** تحديات التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية :- وهو يتصل بمفهوم تطوير الأعمال ***business development*** لضمان الاستمرارية والتنافسية وعلى اتساع حجم سوق التجارة الالكترونية العربية ، إن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الإلكترونية عبر الشبكة، كذلك ينبغي إرساء البنية المناسبة للخدمات المالية كونها إحدى القضايا المهمة في هذا المجال لاسيما بطاقات الائتمان

والتي لا يزال استخدامها محدود جداً في العالم العربي، ويمكن القول أن المطلوب ليس مجرد الوجود على الشبكة لأن وجوداً دون قدرة تنافسية وتطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما يكون الخيار الأخير أقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.

كما أن هناك عقبات أو مشكلات أخرى تعوق التجارة الالكترونية في العالم العربي كالمعوقات الاجتماعية والتقنية مثل توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الالكترونية وما يمكن أن تغتنمه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الشرعية واللغة وعدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الالكترونية ومقاومة التغير وغيرها.

التجارة الالكترونية هي إحدى أهم المظاهر الحديثة في اقتصاد المعرفة والمحرك الأساسي له،وتمثل القطاع الأسرع نموا" في الاقتصاد العالمي. وقد أصبحت واقعاً ملموساً في ظل البيئة الحالية، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا" لتأثيرها الفعال على بيئة الأعمال . وتستخدم التجارة الالكترونية أنماط مختلفة في عملها مثل الاتصال والتبادل بين الشركات (b٢b) ونمط الاتصال والتبادل بين الشركة والزبائن (b٢c) إن الصفة العالمية للتجارة الالكترونية، ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبعضها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري.

وقد ترتب على الخصائص المميزة للتجارة الالكترونية والزيادة في معدل مستخدمي الإنترنت إلى سرعة انتشارها بين العديد من المنتجين والمستهلكين وأحداث تطور في حجم التجارة الالكترونية على المستوى العالمي.

أما بالنسبة لواقع التجارة الالكترونية العربية، فبالرغم من الزيادة المطلقة في عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي وما رافقها من نماء وتطور محتوى المواقع العاملة على الشبكة (الويب www)،لا تزال تحتل مستويات متواضعة على النطاق العالمي.أن تدني حجم وإمكانات التجارة الالكترونية في الوطن العربي يعود إلى وجود عقبات وتحديات تحول دون ازدهارها وتهيئة الظروف المناسبة.

إن تطبيق التجارة الالكترونية العربية واستخدامها وتعزيز دورها والعمل على زيادة نمّوها وتطورها يتطلب تضافر كل الجهود على المستويين المحلي والعربي،مع ضرورة أيجاد بنية تحتيه متطورة للاتصالات ونظم جيده لأداتها مع إرساء بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين فيها. ويبدو أن نجاح تجربة بعض دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة،أصبحت تحدث شبه عدوى في باقي الدول العربية من حيث الإقبال على تطوير شبكة الانترنت. ووضع الخطط والبرامج الكفيلة للتحول نحو تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وهي بذات الوقت دليل على وجود إمكانية كبيرة متاحة للدول العربية فيما لو توفرت الإرادة الوطنية المخلصة .

الفصل الثاني عشر
الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تغيرت أسس ومحاور القوة الاقتصادية للأمم والشعوب عبر التاريخ إذ بدأت بالقوة البخارية وانتهت بالاقتصاد المعرفي عام ١٩٩٠. ومنذ عام ١٩٩٠ وليومنا هذا": اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الحواسيب والأجهزة الإلكترونية على القوة الاقتصادية للدول، وأصبح يُطلق على الدول المُخترعة والمطورة لأنظمة الحواسيب والمعلومات بالدول ذات الاقتصاد المعرفي، بمعنى أصبح الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم المعايير الأساسية المحددة لتطور الدول وتقدمها، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ودول اسكندنافيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند وغيرها هي الدول الرئيسية في هذا المجال ، الذي بات يشكل القوة الاقتصادية في عصرنا الحالي، والذي يتصف بانخفاض تكلفته الإنتاجية وتراكم أرباحه الهائلة مع مرور الوقت، على العكس من الأفرع الاقتصادية الأخرى التي قد تنخفض تكلفتها الإنتاجية ولكن تنخفض أرباحها لاكتفاء السوق منها بعد فترة من الزمن.

لكن المثير للاهتمام هو ما يحدث الآن، فبينما تمثل تقنية المعلومات إلى حد كبير المحرك الدافع لعصر المعرفة، فإن الجزء الأعظم من الابتكارات في المستقبل

التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي ليس من المرجح أن تكون ناتجة من التقنيات والمنتجات القادمة من المعامل بل من تطبيقاتها خارج المختبرات. كما أن الأنشطة والأعمال التي يشارك بها الأفراد ، سواء كانوا مستهلكين أو مقدمين للخدمات سوف تكون ذات أهمية خاصة. وهذا يعني أن فرصاً أكبر من أجل الابتكارات والإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي يمكن الآن تحقيقها من خلال تطبيق التقدم الهائل في تقنية المعلومات والإنترنت، والتقنيات

متناهية الصغر لمعالجة مشكلات سوق العمل والمجتمع عموما، في مجالات الصناعة، والرعاية الصحية والتمويل، ووسائل الإعلام. ولا شك في إن الاستثمار في أسواق تقنية المعلومات سيكون جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة.

وعليه فإن المعرفة انبثق عنها اقتصاد المعرفة وعلى اقتصاد المعرفة تم إبناء اقتصاديات قائمة على المعرفة التي تحقق التنمية المستدامة في ظل تبدل الموارد الفاعلة في النمو والتنمية.

وفي هذه الورقة سيتم التركيز على تعريف المعرفة وخصائصها، وماهية اقتصاد المعرفة ومفاهيمه، وأهميته وخصائصه وأركانه ومقوماته، ومجالاته والقوى الدافعة له، وبنيته التحتية والفوقية ، والاستثمار فيه وغير ذلك من موضوعات ذات صلة بالاقتصاد المعرفي، ودور الاقتصاد القائم على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة في الوطن العربي وعرض بعض التجارب الدولية اقتصاديات قائمة على المعرفة.

أولاً : مفهوم المعرفة وخصائصها:-

المعرفة مفهوم معقد، متشعب ومتعدد الجوانب تتطلب الإحاطة به التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بها .

أ- تعريف المعرفة: تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة، وسنحاول فيما يلي التركيز على **أهمها:**

١- عرّفت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المعرفة بأنها " مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة.

٢-المعرفة تعني أنها: "منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة"**.**

٣- تعرف المعرفة كذلك بأنها : مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد

وقدرة الفرد علـى تخـزين تلـك المعلومـات إلى الحـد الـذي يمكنـه الإفـادة منهـا. وعليه يمكن أن نقول أن :

المعرفة = المعلومة المختزنة + القدرة على الاستفادة من هذه المعلومات

فالمعرفـة تعـني الإدراك والفهـم والـتعلم وتـرتبط بحالـة مـا، أو واقـع أو جانـب أو مشـكلة معينـة، واسـتنادا إلى البيانـات والمعلومـات المتـوفرة عنهـا والمتعلقـة بهـا، لـذلك فـإن المعرفـة ذات علاقـة مباشـرة بكـل مـن البيانـات.

ب ـ خصائص المعرفة : تتسم المعرفة إذا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد من السمات **منها:**

المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة.

المعرفة تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات.

المعرفة هي نتاج العلم والتعلم، والخبرة.

توصف المعرفة بأنهـا تراكميـة وغـير قابلـة للنضـوب بمعـنى أنها تتجـدد وتـزداد وتـتراكم ؛ أي أنها لا تهتلك باستعمالها.

للتوصـل إلى معرفـة معينـة يمكـن أن يـؤدي إلى توليـد معرفـة جديـدة تسـتند إلى المعرفـة السـابقة الـتي تمثـل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.

المعرفـة كقـدرة إدراكيـة يمكـن أن تكـون معرفـة تفاعليـة تتحقـق عـن طريـق الحـوار، وآليـة مـن خـلال استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة الالكترونية والآلية .

وهناك من يضيف خصائص أخرى إضافة إلى ما سبق، **تتمثل في**:

إن المعرفة لها القدرة علـى تخطـي المسـافات والحـدود والإفـلات مـن القيـود الضـريبية والجمركيـة خاصـة إذا كانت رقمية.

إن المعرفة متواصلة البقاء، أي غـير منتهيـة لا تفـنى بالانتقـال مـن شـخص لآخـر، ممـا يعـني إمكـان وجودهـا بعـدد لا نهـائي مـن المـرات دون الحاجـة إلى إعـادة إنتاجهـا مـن جديـد وبـدون مقابـل مـالي، وكـذلك لا يترتـب علـى اسـتفادة أحـد منهـا منـع الآخـرين مـن الاسـتفادة منهـا وبالتـالي تعـود عوائـدها علـى أطـراف المجتمع بصـفة عامة.

إن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر.

ويعيش عدد كبير من الأمم اليوم بفعل قوة اقتصادها المعرفي الذي أصبح يسيطر على كافة مناحي حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وللأسف عند النظر إلى الأمة العربية وشعوبها نجدها تعاني إشكالية قلة الاهتمام في استثمار ثرائها في المشاريع الاستثمارية المعرفية. وبالنظر إلى وضع حالة الأمة العربية نصب الأعين وتحت المجهر من ناحية اقتصادية واقعية، نُلاحظ أنها تحتاج إلى عمل جاد وجهود حثيثة لتشكيل وعي شامل فيما يتعلق بدعم مشاريع المعرفة التي عمادها الإنسان والتطوير والاستثمار بها لتتحول إلى اقتصاد المعرفة، وهندسة هذا الاقتصاد إلى تنمية مستدامة ترتكز على الاقتصاد المبني على المعرفة من أجل النهوض بحال هذه الأمة سياسيًا واقتصاديًا.

ثانياً: مفاهيم ومدلولات اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة:

إن مصطلح اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة مصطلح يشير إما إلى اقتصاد معرفة يركز على إنتاج وإدارة المعرفة في إطار قيود أو إلى اقتصاد مبني على المعرفة .

وفي المعنى الثاني، وهو الأكثر شيوعاً، فإنه يشير إلى استخدام تقنيات حيث استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة (***knowledge economy***) ومجتمع المعرفة (***knowledge society***) . وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد أو العمالة.

ويعرف عبد الرحمن الحاج اقتصاد المعرفة بأنه: " الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها المنصة الأساسية التي يطلق منها. أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، سواء أكانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وخبرات ومهارات، وكلاهما صحيح، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعي.

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣ الاقتصاد المعرفي بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

أما جمال سالمي ، فقد عرف اقتصاد المعرفة بأنه : "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال".

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنه. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل ، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع

المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

وباختصار ، فإن الاقتصاد المعرفي يقصد به القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالإضافة إلى عملية توظيفها وذلك للسعي للوصول إلى حياة متطورة بكافة المجالات والأنشطة وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا بخدماته وأنواعه من الإنترنت والتطبيقات التقنية المعلوماتية ، كما إن سبب نمو الاقتصاد في العالم والإنتاج هي المعرفة ، وذلك بعدة طرق سببها المعرفة وهي أما أن نقوم باستخراج وتحضير السلع والخدمات باستخدام المعلومات أو عن طريق استخدام التقنية في السلع والخدمات القديمة أي التطوير والبناء عليها.

ووفقاً لتقديرات هيئة الأمم المتحدة فإنّ اقتصاد المعرفة يسيطر على ٧% من الناتج المحلي الإجماليّ في العالم، ويشهد هذا الاقتصاد نموّاً سنويّاً بمعدّل يتراوح بين ١٠% - ٥٠% تقريباً من الناتج الإجماليّ للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ؛ بسبب اهتمام هذه الدول باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً:أهمية اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة:

كما سبق وعرفنا الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيسي في النمو، وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة ، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة. "وهناك علاقة ارتباط إيجابية بين "مجتمع المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة"، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. وتمثل "المعرفة" مطلباً ملحّاً لتعزيز القدرات التنافسية للدول خلال القرن الحادي والعشرين.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الاقتصاد القائم على المعرفة " على أنه "الاقتصاد الذي تعد فيه "المعرفة" المحدد الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز."

ولذلك فإن الدورة التشابكية بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة تتلخص في إنتاج المعرفة من خلال ثلاثة أنشطة هي البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، وهي الأنشطة التي تنتج مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة الذي يجب توطينه في الاقتصاد الوطني وزيادة حجم موارد البحث والتطوير والابتكارات المادية والبشرية والتوسع في البحوث التطبيقية وتحويل المعرفة إلى ثروة مادية في القطاعات والمؤسسات الاقتصادية.

ويميز بعض الاقتصاديين بين توظيف مصطلحي: "اقتصاد المعرفة" و "الاقتصاد القائم على المعرفة" ، فقد عبّر بعض الاقتصاديين على اقتصاد المعرفة بدلالة أخرى ألا وهو الاقتصاد القائم على المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة ولكن بحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية فقد عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييز بين هاتين الدلالتين المختلفتين للمصطلح :

الدلالة الأولى: الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى.

الدلالة الثانية: تعبير "الاقتصاد القائم على المعرفة" ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً ورحابة بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

"فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات

الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي".

وهنا لأغراض هذه الدراسة سنستخدم مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة للدلالة على المصطلح الأشمل والأعم لأن الاقتصاد القائم على المعرفة يقوم باستخدام منتجات المعرفة .

وقد ظهرت أهمية اقتصاد المعرفة مع استخدام تقنيات المعلومات بدلاً من الموارد ورأس المال؛ ممّا ساهم بأنّ تصبح المعرفة من أهمّ عوامل تحوُّل الدول الناميّة إلى دول متطورة وحديثة، وانعكس تأثير هذا الشيء على التجارة الدوليّة، كما شكّلَ الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا، والإبداع، والتطوير دافعاً لدعم النموّ الاقتصاديّ **وفيما يأتي " مجموعة من أهمّ النقاط التي تشكّل أهمية اقتصاد المعرفة:ـ**

تُصنّف المعرفة بأنّها علميّة، وتُعتبَر الأساس المستخدم لإنتاج وزيادة الثروة.

تساهم المعرفة في زيادة الإنتاجيّة، وتحسين الأداء، وتقليل تكاليف الإنتاج والحرص على تطوير نوعيته؛ عن طريق استخدام الأساليب المتقدّمة والوسائل التقنيّة الخاصة باقتصاد المعرفة .

تساعد المعرفة على دعم الدخل القوميّ؛ من خلال إنشاء المشاريع ومتابعة عوائدها الماليّة، والمساهمة بتوليد الدخل الفرديّ، والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة أو غير المباشرة.

تساهم المعرفة بتوفير فرص عمل؛ وتحديداً ضمن المجالات المهنيّة التي تستخدم تقنيات تكنولوجيّة متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة، كما تتميّز فرص العمل المتاحة بأنّها متنوعة، ومتزايدة، وواسعة.

.تشارك المعرفة بتحديث، وتطوير النشاطات الاقتصاديّة؛ ممّا يدعم نموّها بدرجة كبيرة، ويؤدي ذلك إلى استمراريّة تطور الاقتصاد بشكل سريع.

تساهم المعرفة بتوفير الأُسس الضروريّة لدعم توسُّع الاستثمار؛ وخصوصاً بمجالات المعرفة العمليّة والعلميّة؛ ممّا يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد إنتاج المعرفة .

تُقلّل المعرفة من استخدام الموارد الطبيعيّة؛ عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة، وتطوير الموجود منها، ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصاديّة ونموّها دون التأثر بمحددات تحدّ من ذلك، مثل النُدرة.

تساهم المعرفة بتغيير هيكليّة الاقتصاد؛ إذ تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفيّ المباشر وغير المباشر، وتعزّز الاستثمار برأس مال المعرفة، وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفيّة.

وفيما يلي مقارنة بين خصائص ومميزات وأهمية الاقتصاد التقليدي القديم والاقتصاد القائم على المعرفة من حيث التنظيم والعمالة والإنتاج:

جدول رقم (١)

بعض خصائص ومميزات وسمات اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي القديم

		الاقتصاد القديم P-economy	اقتصاد المعرفة K-economy
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة:	- وطنية.	- عالمية.
	الأسواق:	- مستقرة.	- متقلبة.
	حركة الأعمال:	- منخفض/ متوسط.	- مرتفع.
	دور القطاع العام:	- تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة.	- توجيهي : الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص.
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل:	- تنافسية.	- تضامنية / مشتركة.
	المهارات المطلوبة:	- مهارات محددة حسب الوظائف.	- تعلم شامل.
	التنظيم اللازم:	- محدد حسب المهام.	- تعلم مستمر مدى الحياة. - تعلم بالممارسة.

	أهداف السياسات:	- إحداث فرص التوظيف.	- الأجور/ الدخول المرتفعة.
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى:	- مغامرات/ مخاطر مستقلة.	- الاتحاد والتعاون.
	مصادر الميزة التنافسية:	- الكتل الاقتصادية.	- التجديد، الجودة، النوعية.
	المصدر الرئيسي للإنتاجية:	- المكننة أو الآلة.	- الرقمية.
	موجهات النمو:	- مدخلات العوامل (العمل، رأس المال).	- الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة.

رابعاً: ركائز الاقتصاد المعرفي

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز ***(Four pillars)*** **وهي على النحو التالي:**

الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة

التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً : خصائص وسمات ومميزات أخرى لاقتصاد المعرفة

يتميز الاقتصاد القائم على المعرفة بما يلي :

يعتمدُ على الابتكار الاقتصادي كنظام فعال في توفير مجموعةٍ من المواد والخدمات التي تساهمُ في دعمِ الروابطِ التجاريّة بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تعملُ في مجالِ عملٍ واحدٍ والتي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتناميه واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

يسعى إلى مُواكبةِ التنمية المُستدامة في مُختلفِ أنواع الاقتصاديات المحلية مما يساعدُ على توفيرِ أغلب حاجات الأفراد .

يساعدُ على وَضعِ خُطةٍ عُماليةٍ ترتبطُ بتوفيرِ الأيدي العاملة الماهرة، والقادرة على الاستفادةِ من المعارف مِن أجل تطويرِ الإنتاج الاقتصادي .

يحرصُ على بناءِ بُنيةٍ تحتيةٍ تعتمدُ بشكلٍ مُباشرٍ على الاستفادةِ من دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف في دعمِ المعرفة للحاجات المحلية .

يساهمُ في توفيرِ الحوافز التي تدعمُ الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية بين الشركات بِمُختلفِ أنواعها مِن خلال الاعتماد على تطبيق استبياناتٍ معرفيّةٍ حول طبيعة الشركات المُوجودة في السوق، وتأثيرها على الأفراد في المجتمع .

المُؤثرات على اقتصاديات المعرفة.

إن الميزة التنافسية أصبحت تعتمد بشكل هائل على عقل الإنسان وعبقريته وليست على المواد الخام الطبيعية؛ لذا ليس غريبًا أن تكون كبريات شركات العالم حالياً هي التي تقوم على الاقتصاد المعرفي وفي مقدمتها مايكروسوفت وإنتل وأمازون وفيس بوك وجوجل وغيرها.

واستناداً إلى هذه الخصائص فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللا ملموسات:

حيث يشهد الاقتصاد المادي انكماشاً وتقلصاً. وإذا كان العصر الصناعي قد اتسم بتجميع الملكيات ورأس المال المادي، فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد الوازن والأحجام، بل تتمثَّل أصوله الأساسية في الأصول المعرفية. لذا، يمكن القول أنه اقتصاد اللاملموسات القائم على رأس المال المعرفي بالدرجة الأولى.

وتساهم كل من مواد البناء الخفيفة وبدائل المعادن والتوجُّه نحو التصغير والاستعاضة عن المحتوى المادي بالمعلومات والدور المتزايد للخدمات، تساهم كلها في عملية تقليص الطبيعة المادية للمخرجات الاقتصادية. وقد بدأ التغيُّر في القيمة من الأصول الملموسة (المادية) إلى الأصول غير الملموسة (المجرَّدة) يظهر جليًّا في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. وتشير المعطيات إلى أن حوالي ٩٠%من القيمة السوقية الرأسمالية بعض الشركات ذات الكثافة المعرفية العالية مثل مايكروسوفت وأميركا أون لاين وساب تتمثَّل في الموجودات المعنوية.

وتمثل شركة مايكروسوفت" مثالاً نموذجياً على المنطق الجديد السائد في اقتصاد المعرفة، والذي يسعى إلى تخفيف وزن المؤسسة المادي وتعزيز قيمتها السوقية في المقابل . فهي تصرف معظم طاقتها على خلق أصول وموجودات غير ملموسة (معرفية)والقيمة السوقية لرأس مال شركة "مايكروسوفت" وميزانيتها تتباين مع مثيلاتها من الشركات الأكثر عراقة، كشركة IBM مثلاً. فقد كانت القيمة السوقية لرأس مال IBM في أواخر تسعينيات القرن المنصرم تقدر بحوالي ٧٩ مليار دولار، في حين بلغت في شركة مايكروسوفت ٨٥.٥ ملياراً. ولكن في المقابل كانت شركة IBM تمتلك ما قيمته ١٦.٦ مليار دولار كأصول مادية على هيئة مصانع ومعدات وأجهزة وأملاك، في حين أن الموجودات الثابتة في شركة مايكروسوفت لم تتجاوز ٩٣٠ مليون دولار! ومع ذلك كان المستثمرون مستعدين لدفع قيمة أكبر مقابل سهم مايكروسوفت. ومن الواضح أن ما يجذب المستثمرين هو الموجودات والأصول غير الملموسة على شكل أفكار وتطبيقات معرفية وبرامج ومواهب وخبرات العاملين المعرفيين فيها. فالإبداع المعرفي هو عملياً الموجودات والأصول الوحيدة في هذه الشركة. إن المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة هو للشركات " الرشيقة"، حيث تقاس القيمة بالأفكار بدلاً من الموجودات والأصول المادية وبالمقارنة بين الاقتصاد التقليدي القديم والاقتصاد القائم على المعرفة نجد بعض **السمات المميزة للاقتصاد القائم على المعرفة نجملها فيما يلي:-**

" يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار المتواصل، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين.

لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.

إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية.

ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم.

أنه اقتصاد مرن شديد السرعة و التغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة و يمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.

يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.

ارتباطه بالذكاء و بالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع و الخلق والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع.

إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.

وفيما يلي جدول يبين مقارنة بين بعض خصائص ومزايا وأهداف الاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد التقليدي القديم :

جدول رقم (٢)

خصائص ومزايا وأهداف رئيسية للاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي :	الاقتصاد القائم على المعرفة :
- الاستثمار في رأس المال المادي.	- الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	- الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها - غالباً - البيروقراطية السلطوية.	- ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
- الميكنة *Mechanisation* هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	- الرقمية *Digitization* هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.

- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	- يهدف الاقتصاد القائم على المعرفة إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.
- أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	- إنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
- خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
- العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	- العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد على المعرفة قائمة على التحالف والتعاون.
- مقيد بزمان و مكان.	- ليس مقيداً بزمان أو مكان.

سادساً: العوامل المُؤثرة على اقتصاديات المعرفة هناك عدة عوامل تؤثر وتدفع باتجاه الاقتصاديات القائمة على المعرفة وأهمها:

الثورة التكنولوجية : حيث تقدمت الصناعة التكنولوجيا بشكل كبير جداً كصناعة الكومبيوترات وتراسل المعطيات واختراع الشبكة العنكبوتية وآلات النسخ السريعة وتخزين المعلومات ومحركات البحث وبنوك المعلومات وغيرها من مكتشفات وضعت في خدمة الاقتصاد وتطويره وتقدمه.

العولمة الاقتصادية: والتي أدتْ إلى تحويلِ الاقتصاديات المحلية إلى اقتصاديات عالمية مما أدى إلى ربطِ الأسواق التجارية معا . وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. "كما أن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل بلد بعينه، فالدول الأوربية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوربي. كذلك فالانترنت أوجد اقتصاداً بلا حدود ، وأصبحت الدول الآخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم. ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط ، بل والزمان أيضاً حيث أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل (٢٤) ساعة في اليوم.

تحريرُ السياسات الاقتصادية: وتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية بعد موجة الخصخصة وابتعاد الحكومات عن التدخل السافر في الاقتصاديات والتي ساهمتْ في تسهيلِ العديد من المُعاملات التجارية التي كانت تحتاجُ إلى بيروقراطية ووقتٍ طويل، وخصوصاً ضمن قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات .

الانتشار الواسع والسريع لشبكات الكمبيوتر والإنترنت وتراسل المعطيات ووسائل التواصل الاجتماعي: والتي ساعدتْ على تحويلِ أفكار اقتصاديات المعرفة إلى واقعٍ افتراضيٍ يسهلُ التعاملُ معه من خلال جهاز الحاسوب. وكل ذلك جعل من العالم الواسع كقرية واحدة يتبادل فيها الناس السلع والخدمات بكل سهولة، وبناءً على ذلك زادت الحاجة إلى تطوير الخدمات والسلع بشكل مستمرّ، حيث أصبحت العديد من السلع والخدمات تباع وتشترى من خلال شبكات الإنترنت، وذلك يستدعي ضرورة الإلمام بتطبيقات وبرامج التكنولوجيا المتقدمة والحديثة.

ثورة المعلومات: التي تلعب دوراً مهماً في الإنتاج حيث ارتفع الاعتماد بشكل واضح على المعارف والمعلومات ؛ فما يُقارب من ٧٠ % من العمالة في الاقتصاديات المتقدّمة هي عمالة معلومات؛ فأغلب عمال المصانع أصبحوا يستخدمون ذكاءهم وعقولهم أكثر من أيديهم.

التجارة الإليكترونية :كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخاً ، ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين ، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الالكترونية في السنوات القادمة إلى ما يزيد عن تريليون دولار. والقضية هنا انه مع استبدال الخدمات وعمليات البيع التقليدية بالتجارة الالكترونية فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.

سابعاً: مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة:

توجَد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد القائم على المعرفة وتُستخدم للدلالة على أنّه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد؛ ممّا يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول؛ من أجل تحديد مستوى تطوّرها الاقتصاديّ **وفيما يأتي مجموعة من أهمّ المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة:-**

نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع.

معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاريّ الخاص بكلّ دولة.

.المؤشرات الخاصة بتوجُّه المجتمع باتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسيّة وتشمل: شبكة الإنترنت، والهواتف، والمحتوى الرقميّ .

عدد حقوق الملكيّة الفكريّة، وبراءات الاختراع .

عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمريّة عند الأفراد

معدلّ الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على التطوير والبحث.

مؤشرات البنك الدولي.

ويضاف إلى هذه المؤشرات مؤشرات أخرى لتقييم الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمها كما حددها البنك الدولي والتي تقيس مدى التقدم في اقتصاد المعرفة، حيث عمل معهد البنك الدولي على تطوير أداة باسم :

(٧-١) منهجية تقييم المعرفة ***Knowledge Assessment Methodology KAM*** - لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتبني ونشر المعرفة، وتتكون من ١٤٨ متغيراً لــ ١٤٦ دولة لقياس أدائها بناءً على أربعة ركائز أساسية **وهى :**

الحافز الاقتصادي و النظام المؤسسي ***The Economic Incentive and Institutional Regime.***

التعليم والمواد البشرية ***Education and Human Resources.***

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ***Information and Communication Technology.***

نظام الابتكار ***Innovation system .***

ويتم قياس تلك المتغيرات بناءً على مقياس من ٠ -١٠ مقارنة بالدول الأخرى موضع المقارنة (" ***Knowledge Assessment Methodology ٢٠١٢").***

وببساطة فإن ***KAM*** هي أداة تفاعلية على الخط المباشر لإنتاج مؤشر لاقتصاد المعرفة، وتعمل من خلال ستة أنماط رئيسية لقياس مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة، وأهمها :-

مؤشرات المعرفة***Knowledge Indexes:*** ويتكون هذا النمط من مؤشرين فرعيين هما مؤشر المعرفة ***Knowledge Index – KI*** ومؤشر اقتصاد المعرفة ***The Knowledge Economy Index- KEI***من أجل تقديم درجات أداء الدول اعتمادًا **على الركائز الأربعة :**

(٧-٢) مؤشر المعرفة ***The Knowledge Index :*** يهدف إلى قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها بحيث تشكل نمطا جوهريا في نظمها الاقتصادية، ويتألف من ثلاثة مؤشرات هي : التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار.

(٧-٣) مؤشر اقتصاد المعرفة (***KEI***):يسعى إلى قياس مدى جاهزية البيئة والمجتمعات لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية وهو

بذلك يعد مؤشر تجميعي بين متغيرات المعرفة وبين المتغيرات الاقتصادية التقليدية حيث يمكن من خلال تجميعهما أن نقف على الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة الموجه نحو المعرفة، ويتألف من أربعة مؤشرات والتي تمثل ركائز اقتصاد المعرفة وهى: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والتدريب، نظام الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامناً: اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة

يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير ، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً ، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو اقتصاد المعرفة، وتأخذ مسألة التعريب بعداً أكبر من السابق إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى ، والتعريب في تكنولوجيا المعلومات يقدم فرصاً اقتصادية هامة للوطن العربي ، كما أن الإخفاق فيه محفوف بالمخاطر الأمنية والثقافية والاقتصادية ، إن الإجراءات اللازمة لنجاح عملية التعريب في تكنولوجيا المعلومات في متناول اليد وقابلة للتنفيذ.

١- مجتمع المعلومات :

إن المعلومات مورد أساس في أي نشاط بشري ، والمعلومات عنصر مهم في علاقة الإنسان مجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، علماً أن هناك ثلاث خصائص رئيسة أساسية تتحكَم في مجتمع المعلومات:

(١-١)الخاصية الأولى : استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.

(١-٢)الخاصية الثانية : هي الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثّف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضًا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم ، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.

(١-٣) الخاصية الثالثة : هي ظهور قطاع المعلومات ، كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد ، فعلماء الاقتصاد والمعلومات يُضيفون قطاع المعلومات ، حيث أصبح إنتاج المعلومات ، وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في العديد من الدول .

ومجتمع المعلومات يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال ، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات.

٢- الذكاء الاصطناعي:

لقد أدى التقدم التكنولوجي المتسارع إلى انبثاق أساليب جديدة ومتطورة عن المعلومات التقليدية تسعى إلى محاكاة القدرة البشرية وخاصة الرؤية والسمع والكلام وتوليد المعاني وفهم اللغة وترجمتها ، ويدخل هذا المجال ضمن مهام الذكاء الاصطناعي التي تصبو إلى تحقيق استراتيجية أساسية هي فهم ملكة الذكاء لدى الإنسان ، ليتمكن الحاسوب من (استيعاب) المعرفة والمعلومات الإنسانية.

ومع أن العلماء وفقوا في بناء برامج ناجحة (كالأنظمة الخبيرة التي تحاكي الخبرة الإنسانية مثلا) فإن اعتقادهم زاد رسوخا وتشبثا بالبحث في جوهر الذكاء الإنساني وماهية وظيفته ، ويعتبر الذكاء الاصطناعي هذا فرعا من المعلوماتية يقوم بإعادة إنتاج بعض مظاهر الذكاء الإنساني من إدراك للعلامات اللغوية

وغير اللغوية وفهمها واستيعابها وتخزينها ثم إنتاجها واستخدامها في ظروف جديدة ، إن تعريف الذكاء الاصطناعي يتلخص في إعادة إنتاج السلوكيات الذكية على الحاسوب ، **بالتمييز بين صنفين كبيرين لهذه السلوكيات :**

(٢/١) إعادة إنتاج الأنشطة الحسية (الإبصار والسمع والكلام).

(٢/٢) إعادة إنتاج الاستدلالات والأنشطة الدماغية العليا (كالحساب الصوري وبرهنة الخاصيات والبرامج والخبرة ... واللعب) إلى غير ذلك .

(٢/٣) يتمثل في الأدوات والمناهج والمفاهيم المعلوماتية كما يمكن أن نضيف صنفا ثالثا (من آلات ولغات وقواعد بيانات (ذكية).

٣ـ الأنظمة الخبيرة :

يأتي ضمن سلسلة الإبداعات التقنية لدعم صناع القرار توظيف علم الذكاء الاصطناعي لتوليد المعرفة من خلال عمله على إكساب الخبرة للحواسيب والقدرة على التعلم ذاتيا ويعني ذلك فيما يعنيه توليد المعارف والمعلومات الجديدة وتعليبها عن طريق الواقع الافتراضي وحفظها جاهزة حسب الطلب لدعم ومساندة اتخاذ القرار ومواجهة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، والتي تبنى في الأساس على تقنية خزن المعرفة والخبرات الإنسانية المتراكمة في حقل علمي أو تطبيقي محدد ويتم تمثيل المعرفة عن طريق مهندس المعرفة (***Knowledge Engineer***) الذي يقوم بنمذجة المعرفة المكتسبة من خبراء المجال وكتابتها ببرنامج حاسوبي يستطيع من خلالها الحاسوب تنفيذها وتلبية حاجات المستفيد غير الخبير لاحقا ، كما تعتبر الأنظمة الخبيرة من بين أهم الأدوات المستخدمة في اكتساب وتمثيل وخزن المعرفة ، والتي تتكون من قاعدة المعرفة (***Knowledge Base***) والذاكرة العاملة (***Working Memory***) وآلة الاستدلال (***Interface Engine***) ومهندس المعرفة (***Knowledge Engineer***) وخبير المجال ***Domain Expert***) (والمستفيد النهائي (***End User***) وتعالج الأنظمة الخبيرة عدة أنواع من المعرفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المعرفة لإجرائية (***Procedural Knowledge***)والمعرفة الإعلانية) (***declarative Knowledge*** والمعرفة حول أنواع أخرى من المعرفة وكيفية استخدامها (***Meta Knowledge***) .

٤ ـ الشبكات العصبية :

كما تعد الشبكات العصبية من التطبيقات المهمة لحقل الذكاء الصناعي المعتمد على أسلوب المعالجة المتوازية ومحاكاة عمل الدماغ وتحديد عمل الخلايا من حيث بنيتها ومعالجتها ويتميز بالقدرة على النمذجة الإحصائية واكتشاف العلاقات النمطية كذلك تتميز بقدرتها على التعلم من خلال خلق قواعدها الخاصة .

٥- الاقتصاد الجديد :

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسيا في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد الجديد أو بالاقتصاد المبني على المعرفة ويصفه البعض (باقتصاد الشبكات) ، ويقوم هذا الاقتصاد فيما يقوم على تفعيل دور المعرفة (ومنها المعلومات الصناعية) وتبادلها عبر الشبكات ، وقد استثمرت الحكومات والشركات استثمارات كبيرة في حيازة هذه التكنولوجيا ، خاصة مع انخفاض أسعار التجهيزات والبرمجيات ، ومع زيادة قدرات الحواسيب في المعالجة وفي سعاتها التخزينية وفي الشبكات الحاسوبية المتنامية ، ولم يكن احد يتصور قبل عشرين سنة أن يصل التطور الهائل في ثلاثة قطاعات : تكنولوجيا الحاسب ، تقنية الاتصالات ، والبرمجة ، إلى ما هو عليه الآن، فلقد أصبحت المعلومات تنشر على نطاق كبير وبسرعة هائلة لمعرفة واتخاذ القرارات في جميع المجالات. وتعتبر تقنيات المعلومات والاتصالات أدوات حيوية لبناء المجتمع المعرفي في الوقت الذي يجري فيه بناء واستمرارية التنمية البشرية .

وتسمح التقنية للأفراد بالجمع بين أنواع المعرفة عبر حصد البيانات من مواقع أخرى، وإضافة قيمة لها عبر ترتيب الأولويات، الترجمة، والتحديث، ورغم ذلك يجب عدم فهم تقنية المعلومات والاتصالات على أنها أدوات إحلال، بل على النقيض من ذلك، إذ أنها تستخدم كوسائل لتحسين التفاعلات والتنوع والقيمة المضافة .

" وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تغيرات كبيرة في بنية الاقتصاديات العالمية. وتتعلق هذه التغييرات في الأساس بالطريقة التي يصنع الاقتصاد من خلالها القيمة المضافة، وذلك كما هي الحال فيما يسمى بالاقتصاد القائم على المعرفة. ويعمل هذا الاقتصاد بالتوازي مع الاقتصاد التقليدي، كما يتداخل معه مباشرة في كثير من الأحوال.

ويسمح هذا الاقتصاد المعرفي بالتجديد والابتكار المستمرين في المنتجات وأسلوب تقديم الخدمات. وقد أفرز هذا الاقتصاد هياكل مؤسسية جديدة تعزز عملية تقاسم رأس المال البشري. وعموماً، فإن أهم ما يميز اقتصادنا المعرفي اليوم هو تسريع وتكثيف عمليات إنتاج واستخدام ونشر المعارف والتقنيات الجديدة.

وقد كتب آلان لابوانت من مدرسة الاقتصاد في جامعة مونتريال أن (الاقتصاد الجديد يتميز بتسارع الاتجاهات التي دفعتنا نحو تحويل أنماط الإنتاج والإدارة). ويعقب لابوانت بأن هذا الاقتصاد المعرفي يعتبر جزءاً من التطور التاريخي. وفي هذا السياق، أطلقت مدن عدة حول العالم مبادرات مثيرة للجدل وجهوداً مشتركة واستراتيجيات محددة استهدفت تحسين مواقفها التنافسية على المستوى الوطني والقاري والعالمي من منظور معرفي.

ويرى ريتشارد فلوريدا أن معايير التنافس الاقتصادي بين المدن التي تبنت هذا الاقتصاد الجديد تعتمد على قدرتها على جذب المبدعين والموهوبين، وكذا الاحتفاظ بهم وصهرهم في بوتقاتها. وكنتيجة لذلك، فإن المدن المعرفية تتنافس **في ثلاثة مجالات أساسية هي:**

١-جودة الثقافة المحلية.

٢- حجم وكثافة سوق العمل.

٣- وجود مرافق وأماكن جذب محلية لها قيمة عالية بالنسبة إلى العاملين في مجال المعرفة.

ويعد الاستثمار في التقنية المتطورة والبنية التحتية التقليدية وكذا الاستثمار الاستراتيجي في الثقافة في إطارها العام أهم ملامح الاتجاه المبدئي الذي يجب أن تمضي فيه المدن في حقبة المعرفة. وتختلف كل مدينة في هذا الصدد من حيث الاستثمارات وطرق التنفيذ"

تاسعاً: التنمية المستدامة وأهدافها

كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد تم تعريف التنمية المستدامة بعدة تعريفات ولكن أكثرها شمولاً هو: " أنَّ التنمية المستدامة (***Sustainable Development***) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية."

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان :"مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها :التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".

وبذلك يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي :مفهوم شامل يرتبط باستمرارية وديمومة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، **وتتلخص الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة بما يلي:-**

١- **الاندماج والتكامل البيئي** : وهذا يعني اندماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية من إجراءات حماية البيئة.

٢- **تحسين العدالة الاجتماعية**: ويشمل ذلك تحسين جودة الحياة وإشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص العمل للجميع والخدمات الاجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات.

٣- تحسين الفعاليات الاقتصادية : وهذا يعني تشجيع الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية، وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المؤسسات لمسؤولياتها تجاه المستهلكين للسلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ" ملوث /دافع"، دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية."

أ ـ التنمية المستدامة والاقتصاديات العربية

" باختصار تعرف التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية ، والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وتدعو التنمية المستدامة إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل الناس ولكوكب الأرض يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود. ولا بد لتحقيق التنمية المستدامة من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية **وهي** :

النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة ومتشابكة وكلها حاسمة لرفاه الأفراد والمجتمعات. ولا شك في أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرط لازم ولا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ولبلوغ هذه الغاية لا بد من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل والشامل للجميع ، وتوفير المزيد من الفرص للجميع ، والحد من عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والإدماج، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

" ولقد أخذ مجتمعنا العربي بهذا المفهوم للتنمية على استحياء، في محاولة منه لسد الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وخلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها في مشاريع إنتاجية تتناسب وثرواته القومية الدفينة، وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا في تأمين ما تحتاج إليه حتى تتحقق حريتها الاقتصادية التي هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا الأساس، فقد جاء في تقرير إستراتيجية تطور العلوم والتقانة في

الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجا وإبداعا واستمتاعا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة."

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. وعلى الرغم من ذلك، فان تحقيق خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والإقليمية خصوصا تلك المتعلقة بآثار النزاعات التي ضربت وتضرب العالم العربي منذ عام ٢٠١١.

وقد التزمت الدول العربية، كبقية دول العالم ، بتنفيذ أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهي أهداف واسعة وطموحة وذات رؤيا يتوجب تحقيقها على مدى فترة خمسة عشر عاماً، على أن تكون سنة ٢٠٣٠ الموعد النهائي لتحقيقها. وتسعى تلك الأهداف في مجملها إلى استئصال الفقر والجوع، من دون استثناء أي دولة أو فرد، وذلك من خلال إطار إنمائي يأخذ في الاعتبار التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما ثمن مؤتمر القمة العربي الثامن والعشرين الذي عقد في عمان نهاية شهر آذار الماضي ما تحقق من انجازات في مجال التنمية المستدامة التي يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية العربية إلى تعظيمها.وبالتالي فإن كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية يجب أن تركز على تحقيق التنمية المستدامة وتجعل كل خططها وبرامجها واستراتيجياتها التنموية موجهة لخدمة تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

وعلى الصعيد العربي عموماً فان مؤشرات التنمية المستدامة العربية وركائزها الأساسية تضع الدول العربية أمام واقع اقتصادي صعب، وتحديات غير مسبوقة، لاسيما مع ما تشهده المنطقة من عدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي، الذي أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر، وزيادة حالة عدم التأكد واليقين في منطقة تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانخفاض المشاركة الاقتصادية، وتراجع الاستثمار، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتزايد إعداد اللاجئين العرب خارج وداخل أوطانهم.

ب - الوضع الراهن للاقتصاد العربية وتوجهها نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

ما زالت الإقتصادات العربية توسم بكونها اقتصادات تقليدية، الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البني الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة الذي يبنى على أعمدة تتوافر على نظام فعّال للتعليم، والحوافز الاقتصادية، والحوكمة، ونظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وفيما يلي أهم التحديات التنموية الشاملة والمستدامة التي تواجه الوطن العربي :

"إعادة أعمار اقتصاديات عربية دمرتها إما الاعتداءات والحروب الغربية على العراق وليبيا أو الحروب الداخلية وهجمة الإرهاب كما في سوريا واليمن ومصر. واستمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وتحتاج هذه الدول إلى إعادة الأعمار في جميع القطاعات والتي تقدر كلفتها بأكثر من ٣ تريليون من الدولارات."

ولكن هذه التقديرات متحفظة لاستمرار أعمال العنف والتدمير والاحتراب الداخلي بعد عام ٢٠١٤ حتى الآن، مما يرفع هذه الكلفة على اقل تقدير إلى ٤ تريليون دولار. حيث تقدر المصادر الغربية كلفة أعمار العراق وسوريا لوحدهما بحوالي ٣ تريليون دولار.

"الحاجة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية والأموال العربية المستثمرة في الخارج لمعالجة النمو المنخفض في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير البني التحتية والفوقية للإقتصادات العربية.

ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي من خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة والصادرات المتنوعة وعدم الاعتماد على النفط والموارد الطبيعية الناضبة فقط.

ضآلة نسبة التجارة العربية البينية في مجمل التجارة العربية الخارجية وبحدود ١٠%.

لا تزال القيود غير الجمركية (الفنية والإدارية والمالية) تشكل عقبة في تسهيل دخول السلع بين الدول العربية.

ضرورة اكتساب المعرفة واستيعابها ونشرها وتشجيع المبدعين والباحثين وضمان تعليم أساسي عالي الجودة.

التباين بين الدول العربية في مستويات الدخل وكذلك في مستوى التنمية البشرية والفقر وخاصة الفقر البشري (فقر القدرة وليس فقر الدخل).

انتشار الفساد الإداري يؤدي إلى قتل روح المبادرة والمنافسة الشريفة.

نقص الحرية وضيق الهامش الديمقراطي (الحقوق السياسية – استقلال الإعلام – الأمن الاجتماعي).

عدم تمكين المرأة ومساواتها بالرجل في الكثير من الحقوق (الانتخاب – الترشيح – حق التعليم)" .

١٢-انخفاض مستوى الاستثمارات العربية البينية وتراجعها خلال السنوات القليلة الماضية.

١٣- تخلف نظام التعليم الحالي بمراحله المختلفة وضعف البحث العلمي والاختراعات التي كلها لا تشجع على التقدم.

١٤- ارتفاع نسبة اللاجئين العرب في الدول العربية.

١٥- تزايد اتساع الفجوة الغذائية العربية سنة بعد أخرى.

١٦- ضعف الوحدة الوطنية و الاستقرار والسلم الأهلي في بلدان عربية عديدة .

١٧- عدم تحقق التكامل الاقتصادي العربي وسيادة القطرية العربية في مواجهة التكتلات العالمية.

١٨- عدم تحقق المنافع الاقتصادية من اتفاقات الشراكة ومناطق التجارة الحرة المعقودة مع دول وتكتلات خارجية.
١٩- يشير ***HYPERLINK***أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، تصل إلى نحو ٧١%. وتصل هذه النسبة لنحو ٧٨% على صعيد النساء، و٩٣% على صعيد الفئات محدودة الدخل.
٢٠- يصل معدل البطالة على مستوى الشباب في الدول العربية إلى نحو ٢٨% مقابل نسبة ١٢% فقط على مستوى العالم. وترتفع هذه النسبة إلى ٤٣% عند النساء في الدول العربية في مقابل ١٣% على مستوى العالم."
٢١- كما تواجه الدول العربية تحديات جمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعود إلى القيود الناجمة عن ندرة المياه ومحدودية الأراضي وارتفاع الإنفاق العسكري، بالإضافة إلى عدم كفاءة الاستخدام، وانخفاض الإنتاجية، والأثر الكبير في القدرات الحيوية لتلك الموارد على تجديد خدماتها للتنمية المستدامة.
الأهمية النسبية للاقتصاد القائم على المعرفة في التنمية الاقتصادية:
عند تقسيم دول العالم إلى أربعة مجموعات متساوية بحسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة، يلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة أعلى ٢٥% من دول العالم ، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ دليل اقتصاد المعرفة لها ٧.٥ أو أكثر بل لا توجد أي دولة ضمن ٣٥%. وتقع ثماني دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى ٢٥% من دول العالم التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة لها بين ٥ و٧.٥، وهذه الدول هي بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ولبنان.
وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى ٢٥% من دول العالم ، الدول التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة لها بين٢.٥ و٥ ، وهذه الدول هي تونس ومصر والمغرب والجزائر وليبيا وسورية والعراق. وتقع فلسطين على الأرجح ضمن هذه المجموعة أيضاً. وفي اقتصاد المعرفة تقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدنى ٢٥% من دول العالم يقل دليل اقتصاد المعرفة لها عن ٢.٥ وهذه الدول هي موريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي.

ويتوقع أن تقع الصومال وجزر القمر ضمن هذه المجموعة أيضاًويلاحظ أن المنطقة العربية هي أدنى من (٧) من المناطق الجغرافية الثماني بالنسبة لمؤشرين ، وأدني من (٦) من تلك المناطق بالنسبة لإحدى عشرة مؤشراً وأدنى من (٥) مناطق بالنسبة لمؤشرين ، وأدني من أربع مناطق بالنسبة لمؤشر واحد .

والمؤشر الوحيد الذي سجلت فيه المنطقة العربية وضعاً أفضل من نصف مناطق العالم الجغرافية هو مؤشر النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي، إذ حازت على ثالث أعلى مستوى بعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى ، ويعود ارتفاع قيمة المؤشر المذكور إلى حد كبير إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام.

كما أشار تقرير مؤشر المعرفة العربي إلى تأخر مؤشر البحث والتطوير في العالم العربي عن مؤشرات القطاعات الأخرى، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ مؤشر البحث والتطوير ٥٠,٠٧٦%، بينما وصل مؤشر الاقتصاد في الدولة ٧٧,٥٩%. وجاء مؤشر البحث والتطوير في سوريا بنسبة ٢١,٥٦ %، ووصل مؤشر البحث والتطوير والابتكار في السودان إلى نسبة ١٦,١٠ % ، وبلغ المؤشر في السعودية ٥٦,٨٤%، بينما جاء مؤشر تكنولوجيا المعلومات في السعودية ٦٩,٥٨%. ووصل مؤشر البحث والتطوير في ليبيا إلى ٢٢,٩٩%. أما في فلسطين فجاءت النسبة ١٨,١٨%. وبلغ مؤشر البحث والتطوير في العراق ٢٤,٥٦%. ويتضح من هذه الأرقام الإحصائية أن قطاع البحث والتطوير والابتكار يتأثر بمجموعة من العوامل المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

ومنها على النحو التالي:

١- غياب ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والخدمية، ما يؤدي إلى صعوبة تطبيق نتائج البحث والتطوير في هذه المجالات، ومن ثم تراجع إمكانات إنتاج المعرفة والابتكار التكنولوجي في العالم العربي.

٢- ضعف الارتباط بين مؤسسات البحث والتطوير (عرض الخدمات البحثية) من ناحية، والشركات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني (الطلب على الخدمات البحثية) من ناحية أخرى.

٣- القصور الواضح في قدرات خريجي المؤسسات التعليمية في مجال البحث والتطوير، كأحد متطلبات أسواق العمل في العصر المعرفي في الألفية الثالثة.
٤- قصور البنية التحتية البحثية في العالم العربي، وعدم مواكبتها للتوجهات الحديثة، وعلى وجه الخصوص، البني البحثية الرامية لربط البحث والتطوير بالمجتمع (مثل المنتجعات العلمية، ومراكز الابتكار البحثي، والحاضنات الصناعية).

مجالات التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

١- المياه:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وإلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة.

٢- الغذاء:

تهدف إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وإلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وإلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

٣- الصحة:

تهدف إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء

والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

٤- المأوى والخدمات:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وإلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

٥- الدخل :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

٦- المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحتاج إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، توفير الأماكن المناسبة لإقامة حاضنات تكنولوجية، وحاضنات أعمال داخل الجامعات والكليات والمعاهد العليا والأماكن التابعة لكل منها والمدن الصناعية . وهناك ضرورة إلى تفعيل دور المؤسسات العلمية والتعليمية والبحثية في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص من خلال زيادة وتنشيط المحتوى المعرفي والابتكار في مراحل الإنتاج المختلفة، فضلاً عن تقديم خدمات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والاستشارات الفنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، والمساهمة في إقامة مراكز تكنولوجية وبحثية متخصصة.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة **كما يلي:**

١- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

٢- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.

٣- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة.

٤- إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦- التركيز على دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة فالمعارف والمعلومات تعد بالطبع عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة.

زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي

تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات رئيسية، كالآتي:-

الأولى: تتحقق الكفاءة الإنتاجية من خلال التقدم التكنولوجي السريع في إنتاج السلع والخدمات، ومنه فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر محركاً لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل، كما أن الانخفاض السريع في أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد من المكاسب التي يمكن أن تعكسها زيادة الكفاءة في هذا القطاع .

الثانية: إن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على توفير المزيد من رأس المال للعمال، مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم.

الثالثة: إن التوسع والاستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات الاقتصادية يساعد الشركات على زيادة كفاءة الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الناتجة عن هذه القنوات الثلاثة لا تحدث دفعة واحدة وفي نفس الوقت، فالمكاسب الناتجة عن الاستثمار في هذا المجال لا يمكن الحصول عليها إلاً بعد فترة طويلة، بعد أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنظيم عملية الإنتاج. إذاً فإنه من المتوقع أن تظهر آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد الوطني **على شكل موجتين:**

الموجة الأولى : تكون في المدى القصير، وتظهر في شكل انخفاض في الأسعار النسبية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الموجة الثانية : على المدى الطويل، عندما يتم اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مختلف مجالات الاقتصاد، فستظهر مجموعة من السلع الجديدة، كما سيتم اعتماد طرق جديدة لإدارة الأعمال، إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في نمو إنتاجية العمل وتوسع الاستثمارات، وتجدد الرصيد الرأسمالي القائم ، و السماح للتكنولوجيات الجديدة بالدخول في عملية الإنتاج، و في حين أن بعض البلدان شهدت زيادة إجمالية في مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، فقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنطقة الأكثر حيوية للاستثمار. حيث أظهرت الدراسات أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(***OECD***) بحوالي ٠.٣٥ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وبحوالي ٠.٩ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٣.

إستراتيجية الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية وتكنولوجيا النانو :

تتمثل رؤية هذه الإستراتيجية في تحويل المنطقة العربية إلى منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنيات المتطورة للصناعات المعرفية، والمستخدمة لتكنولوجيا النانو للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق قاعدة

إنتاجية عريضة، تعتمد في المقام الأول على شراكة القطاع الخاص والحكومي العربي في هذا المجال، وتقوم تبعاً لذلك بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول به إلى مجتمع يعتمد على تقنية النانو متسقاً في ذلك مع الاتجاه المستقبلي للعالم المتقدم وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

ولا شك أن الوصول إلى تحقيق هذه الرؤية يستلزم الأمر وجود شراكه قوية بين جميع القوى المؤثرة في المجتمع العربي مثل الحكومات والإعلام والأجهزة التشريعية وقطاعات الأعمال الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والجمعيات غير الحكومية وغيرها، على أن تكون القناعة المشتركة لها جميعا هي أن تنمية صناعات التقنية والمعلوماتية يجب أن تكون الحل الأمثل.

" وقد خلص أستاذ الاقتصاد التطبيقي خالد مصطفى قاسم في بحثه بعنوان «دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية» **إلى التوصيات التالية:**

١- تنمية فرص الاستثمار في مراكز البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، والجامعات والمعاهد المنتجة أو المرتبطة بالاقتصاد إلخ.

٢- تحفيز البحث والتطوير لدى القطاع الخاص وتدعيمه في القطاع الحكومي وتبني سياسات عربية تحسن الوضع التفاوضي العربي لنقل التكنولوجيا.

٣- العمل على الاستفادة من القواعد التكنولوجية العربية المتخصصة في تكنولوجيا النانو مع الاستفادة في بنائها من الخبرات البشرية العربية في المهجر

٤- وأخيراً وليس آخراً، إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصّص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلميّ والابتكار".

التحديات والفرص أمام الدول العربية لصناعة اقتصاد المعرفة

هناك تحديات جسام تواجه الدول العربية لإقامة صناعة محتوى عربي قوية قادرة على المنافسة عالمياً، ولكن هناك بالقدر نفسه فرصاً عديدة للتصدي لهذه التحديات، ولتسريع حركة التنمية. فقناعة الكثيرين تتمثل في أن تخلف صناعة

المحتوى العربية ليس سببه نقص الموارد المادية، أو قلة المواهب العربية، أو عدم توفر الكتل الحرجة، أو عدم توفر الأسواق. بل يرجع التخلف أساساً إلى غياب السياسات والرؤية المستقبلية، وضعف البني التنظيمية، وغياب البعد الإقليمي؛ ومن ثم عدم تقاسم الموارد، وما تسعى إليه هذه المبادرة هو المساهمة في صناعة محتوى عربية مستدامة.

وقد أورد د. نبيل علي التحديات والفرص التي تواجه صناعة المحتوى العربية نوردها في الجدول التالي:-

جدول رقم (٣)

التحديات والفرص التي تواجه صناعة المحتوى العربية

طبيعة التحدي	التحديات	الفرص
سياسي	حشد التكتل العربي	الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
	تعدد السياسات وتداخل الإستراتيجيات	اهتمام القيادات السياسية بالتنمية المعلوماتية
اقتصادي	ارتفاع كلفة إنشاء البنى التحتية	المشاركة في الموارد
	ارتفاع كلفة اقتناء التكنولوجيا	صناعة المحتوى: فرصة للعقول العربية
تكنولوجي	جيل الإنترنت الثاني	أزمة البرمجيات الحالية
	الإنترنت + التليفزيون + ج٣هـ.ت.ن	اللغة العربية كميزة تنافسية إعلاميا
تربوي	قصور في تخصصات صناعة المحتوى	مواقع التدريب المنتشرة عبر الإنترنت
	ضمور البحوث والتطوير	استغلال التجمعات التكنولوجية
لغوي	النقلة النوعية للوب الدلالي	العربية كنموذج عام لمعالجة اللغات الطبيعية
	فجوة لغوية تهدد العربية	التوجه العالمي والتنوع اللغوي
أمني	الاعتداء الرمزي واختراق الشبكات	؟؟؟
	العنف الرمزي	؟؟؟

وقد جاء في مبادرة المحتوى العربية (الاسكوا ٢٠٠٣) دوافع رئيسية وراء الحاجة الماسة لصناعة عربية قوية ذات قدرة على التنافس عالمياً، وتتوفر فيها العناصر التي تضمن استدامتها ونموها. **وتشمل هذه الدوافع:**

١- الدافع الاقتصادي	**٥- الدافع الثقافي**	**٩- الدافع المعرفي**
٢- الدافع السياسي	**٦- الدافع التربوي**	**١٠- الدافع الديني**
٣- الدافع التكنولوجي	**٧- الدافع الإعلامي**	**١١- الدافع الأمني**
٤- الدافع الاجتماعي	**٨- الدافع اللغوي**	**١٢- الدافع الإبداعي**

المصدر: محمد خضيري" متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة الزيتونة الأردنية ،تحت شعار " إدارة المعرفة في العالم العربي"ص.١٥ وص. ١٦.

جهود الدول العربية للالتحاق بركب الاقتصاد المعرفي

هناك عددٌ من المجالات التي تقود تطبيق استراتيجيات المعلوماتية والاتصالات، ومنها مبادرات بناء التكنولوجيا، وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير ودرجة الوعي بالمعلوماتية لدى حكومات العالم العربي وخططها الإستراتيجية

في هذا المجال، والملاحظ أن هناك مستويات متفاوتة من الوعي والاهتمام بالمعلوماتية والاتصالات لدى الدول العربية، سواءً على مستوى الاستراتيجيات أو النجاح الفعلي في تنفيذها، **وفيما يلي تفصيل في بعض هذه المجالات المهمة:-**

١- الأطر القانونية والتشريعية للمعلوماتية: حصلت معظم الدول العربية على العضوية في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن وجود قوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية. ولهذا قامت بتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

٢- **العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث:** أبدت الدول العربية اهتماماً مميزاً بالمبادرات التكنولوجية رغم تدني مخصصات الموازنة للبحث العلمي والمؤكد أن توفير بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخاص سوف يؤدى إلى تشجيع نشر التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين انتقال التكنولوجيا بين القطاعين العام والخاص، وتأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتنشيط دور الجامعات والبيئة السياسية على السواء.

٣- **تطوير الطاقة العلمية الكامنة في الدول العربية:** تجاهد بعض الدول العربية لإيجاد المنظومات والمؤسسات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإفساح الفرص أمام الباحثين الوطنيين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة، وهناك ست دول عربية تعمل على تشغيل مراكز تكنولوجية لتطوير البحوث التكنولوجية. ففي السعودية هناك مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا والتي توسعت من دراسة البحوث في مجال البترول فقط لتشمل الطاقة الذرية والفلك والجيوفيزيقا والكمبيوتر والإليكترونيات والفضاء، أما الأردن فله خطة جديدة لكنها ذات نطاق أضيق نظراً للنقص الموجود في تمويل البحوث التطبيقية مثلاً.

ولكن البلدان العربية ما تزال في آخر قائمة دول العالم القائم على المعرفة وفي مجال الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والابتكار؛ وفي الوقت ذاته إلى تواضع مشاركة القطاع الخاص العربي في الاستثمار بهذا القطاع الحيوي.

ولا زال معدل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي والتطوير والابتكار يتراوح ما بين ٠.٢ % إلى ٠.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو دون معدل المتوسط العالمي المقدر بحوالي ١.٨ % حسب آخر تقرير لمنظمة اليونسكو العالمية .

فهل نصيب ٢٢ دولة عربية بأقل من ١% ضمن ٣٠٠ مليون ورقة بحث علمي وتكنولوجي في جميع أنحاء العالم سيؤهلنا من دخول سوق مشروعات الاختراعات ؟ العالم الجديد يتكلم معنا، وفق لغة سوق الإنتاج في مشروعات الأفكار والاختراعات، سوق الانجاز المعرفي، وليس سوق استيراد الأفكار والاختراعات وتعلم استعمالها، نصيب دول الاتحاد الأوروبي

كما أن بعض الدول تمكنت من الوصول خلال فترة قياسية نسبيا إلى الاقتصاد المعرفي رغم التحديات والمعيقات الهيكلية التي كانت تعاني منها حتى أصبحت تنافس في هذا المجال الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان وغيرهما إلى درجة أن الصين بلغ إنفاقها على البحث والتطوير العام الماضي ٢.٠٨ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤ % لكوريا الجنوبية.

٤- اهتمام النخب العربية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات: أصبح في العديد من الدول العربية سرعة مناسبة في الدخول إلى منافذ الشبكة الدولية للمعلومات، وهى تتزايد مع توافر الأدوات المساعدة. وتقدم دول الخليج مستويات مرتفعة في انتشار المعلوماتية والاتصالات، وفي سرعة النفاذ إلى الشبكة الدولية للمعلومات مقارنة ببعض الدول الأوربية نفسها فدولة الإمارات تملك معدل نفاذ للإنترنت أعلى من المعدل الأوربي، ويقصد بمعدل النفاذ للإنترنت عدد مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات كنسبة مئوية من السكان.

٥- قطاع الأعمال العربي وتوظيف المعلوماتية: قامت بعض البنوك المركزية العربية بوضع الأسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان في مجمل المنطقة العربية.

٦- تطور الحكومة الإلكترونية بين الدول العربية: بالرغم من محدودية انتشار الأنشطة الإلكترونية كالتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية التي لا تتجاوز نسبة ٠.٢% من مجموع المبادلات التجارية الإلكترونية العالمية، إلا أن بعض الحكومات العربية تتحرك لتحقيق التعامل عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها توفير الخدمات الإدارية وخدمة العملية التنموية بها، والتحكم في تكلفة زيادة التشغيل للأجهزة الحكومية تحقيقاً لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

بعض تطبيقات الاقتصاد القائم على المعرفة في الدول العربية

التجارة الإليكترونية العربية

ماهية التجارة الإليكترونية :التجارة الإليكترونية هي نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجية إليكترونية متقدمة، يتعلق بتنفيذ ما يتصل بعمليات شراء او بيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات تنساب عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى، منها شبكة الإنترنت التي تعدت حدود الدول وحولت الركائز الورقية المستخدمة في المعاملات التجارية كالفواتير والعقود وقبض الثمن إلى ركائز إليكترونية تتم كلها عبر الجهاز الآلي، الذي يتقابل بواسطته كل من البائع والمشتري والمنتج والمستهلك لتحقيق معاملاتهم التجارية رغم بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية، حيث يتوقع البعض أن المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشتري في أي منطقة من العالم ليتفحصها ويقارنها بأخرى وحتى يمكن إن يجري عليها تعديلات إن أراد. ويقول رئيس الاتحاد العربي للتجارة الإليكترونية والخبير الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ضرورة التوسع في التجارة الإليكترونية كوسيلة مثلى لزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية، خاصة في ظل الاتجاه العالمي لإبرام الصفقات الإليكترونية العابرة للحدود.

ويضيف "إن التجارة الإلكترونية أصبحت عماد الاقتصاد العالمي في ظل عصر الاقتصاد الرقمي الذي يشهده العالم حاليا وتتجلى صوره في ازدهار حركة التجارة الإلكترونية عالميا، وثورة تبادل المعلومات والمنصات المخصصة للتجارة الإليكترونية التي يتم من خلالها بيع وشراء السلع والخدمات والتسويق."

٢- حجم التجارة الإليكترونية : يشار إلى أن حجم التجارة الإليكترونية العالمية بلغ أكثر من ٢.٥ تريليون دولار عام ٢٠١٦ ؛ وما زال نصيب الدول العربية منها لا يتعدى نحو ١% فقط رغم أن تعداد سكان المنطقة العربية يبلغ نحو ٥% من سكان العالم، مشيرا إلى أن هذا الحجم يبلغ ٢٥ مليار دولار وأكثر من ٩٠% منها يذهب للشركات العالمية الأجنبية بالخارج، ولا تستفيد الشركات العربية منه شيئا .

ويبلغ حجم التجارة الالكترونية العربية حاليا ما بين ١.٥ إلى ٢% من حجم الاقتصاد العربي، ما يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بغيرها من النسب العالمية ؛ التي تتراوح ما بين ٨ إلى ١٢%.

وأكد أن أمامنا في مصر والوطن العربي فرصا كبيرة كي نضاعف حجم التجارة الإلكترونية العربية ٥ مرات.

ويذكر أن منطقة الخليج العربي تستحوذ على النسبة الأكبر من قيمة التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبمبلغ ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٧، وإن التجارة الإلكترونية في العالم تسجل معدلات نمو كبيرة، في الوقت الذي تراجعت فيه التجارة التقليدية، ولكن التجارة الإلكترونية ما زالت ضعيفة في المنطقة مقارنة بحجمها عالمياً.

"**وجدير بالذكر أن** حجم التجارة العربية الإليكترونية كان متواضعاً جداً قبل نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث بلغت ٩ ملايين دولار عام ١٩٩٧.

٣- تحديات التجارة الإليكترونية العربية: تواجه التجارة العربية عدة تحديات **أهمها:**

(٣-١) مدى الآمان الذي يوفره التعامل مع التجارة الالكترونية خصوصا وان كثيرا من التعاملات التجارية عبر الانترنت يشمل الإدلاء بأرقام البطاقات الائتمانية أو بعض البيانات الشخصية حيث انه من الممكن أن تتعرض هذه البيانات للسرقة من بعض محترفي المواقع مما أدى إلى تخوف العملاء من ظاهرة تسرب وسرقة البيانات والمعلومات داخل شبكة الانترنت.

(٣-٢) ضعف كفأه انتشار استخدام الانترنت في الوطن العربي بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الآلي مقارنة بدخل المستهلكين العرب.

(٣-٣) ارتفاع تكلفة الحصول على موقع على شبكة الانترنت ومتابعته وإدارته خاصة وان كثير من المؤسسات والمشروعات في الدول العربية تعد مشروعات صغيرة.

(٣-٤) غياب مراكز الدراسات والأبحاث ومراكز التدريب المتخصصة في التجارة الالكترونية.

(٣-٥) غياب التوعية لدى الكثير من فئات الناس وفى بعض الأحيان لدى بعض الفئات المتعلمة.
(٣-٦) قلة عدد بطاقات الائتمان المتوفرة لدى الناس حيث انه يوجد عدد كبير من الناس لا يمتلك حساب في البنك.
(٣-٧) اللغة الانجليزية هي لغة نسبة كبيرة من المواقع على الشبكة حيث أن ٨٢% من المواقع تنشأ باللغة الانجليزية ويعد هذا عائقا كبيرا أمام مواطني دول كثيرة من غير الناطقين باللغة الانجليزية.
(٣-٨) يوجد نقص كبير في مهارات تطبيق التجارة الالكترونية .
(٣-٩) ارتفاع أجور الشحن : فعند الرغبة في شراء سلعة ما من خلال الشبكة قد تجد أن أجرة شحنها إلى المكان الذي ترغب الحصول عليها فيه أعلى من سعر السلعة نفسها.

وفي هذا السياق يطالب رئيس الاتحاد العربي للتجارة الإليكترونية بضرورة أن تقوم الحكومة المصرية بدعم التجارة الإليكترونية من خلال إصدار التشريعات والقوانين للتجارة الإليكترونية والتوقيع الإليكتروني وقوانين تبادل وشفافية المعلومات وقوانين حماية أمن وسرية المعلومات ، لافتا إلى ضرورة نشر الوعي بأهمية التجارة الإليكترونية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والتعليم الإليكتروني.

كما دعا إلى دعم منصات الدفع الإليكتروني وإنشاء منصات تجارة إليكترونية بالمشاركة مع القطاع الخاص، موجها أنظار رواد الأعمال الشباب إلى منصات تجارة إليكترونية للتجارة المصرية وقطاعاتها المختلفة ومساعدة المنتجين المصريين الغير قادرين على التواصل إليكترونيا لزيادة مبيعاتهم إلى دول العالم ما يدعم الاقتصاد الوطني."

ب- قطاع الصناعة العربي والحاضنات التكنولوجية واقتصاد المعرفة

قال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إن قطاع الصناعة يعد إحدى أهم ركائز النهوض بالاقتصاد العربي، وقاطرة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وأوضح أن التنمية الشاملة بالمنطقة العربية لا يمكن أن تتحقق دون مراعاة وسائل تحقيق التصنيع الشامل والمستدام، وذلك

من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات والارتقاء بعمليات البحوث الصناعية التي تشجع الابتكار وتزيد من كفاءة العمليات الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام بجودة المنتج الذي يحقق تنافسية في الإنتاج.واعتبر أن تحقيق تنمية شاملة في قطاع الصناعة بالأقطار العربية، يتطلب تغييرا هيكليا يتضمن بالأساس الانتقال من الاقتصاد القائم على كثافة العمالة، إلى الاقتصاد القائم على كثافة التكنولوجيا أو اقتصاد المعرفة، وهو ما أكدته تجارب الدول التي سجلت نجاحات في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث كانت التكنولوجيا محركا رئيسيا فيها " ولا شك في أن الحاضنات التكنولوجية تؤدي دوراً هاماً في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، حيث تعتبر الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ولمراكز الأبحاث العلمية إحدى أهم أدوات التنمية المستدامة ويرجع الفضل في ذلك لما تقوم به من صناعة لرأس المال المعرفي الذي يعد أساس تحقيق اقتصاد المعرفة، ولما تقوم به الشركات الناشئة من الحاضنات الجامعية والقائمة على تطبيق نتائج أبحاثها، وبالتالي يتم تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة . وفي الدول الصناعية كاليابان وألمانيا وبريطانيا مثلا، تقوم الجامعات بالمساهمة في حل المشاكل الفنية والتقنية التي تواجهها الشركات الصناعية من خلال تبني أفكار إبداعية لحل مثل هذه المشاكل ولتطوير أساليب العمل والإنتاج والأداء. كذلك فإن كثيراً من الشركات الرائدة في عالم الاتصالات وتقنية المعلومات ساهمت فيها الجامعات والمراكز البحثية من خلال تبني أفكار إبداعية حولتها لمشاريع ريادية طورت مستوى الخدمات وضاعفت جودة الصناعات وساهمت في تحقيق اقتصاد المعرفة

ج- " الحكومة الإلكترونية:*E- Government:*

تعود أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال الحكومية، أو ما أصبح يعرف "بالحكومة الإلكترونية"، إلى ما يصاحب ذلك في تطوير كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية الحالية وتبسيطها ونقلها نوعيا من الأطر اليدوية أو التقنية الإلكترونية النمطية الحالية إلى الأطر التقنية

الإلكترونية الحديثة، بالاستخدام الأمثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر تكنولوجيا المعلومات ونظم شبكات الاتصال، والربط الإلكتروني الرقمي الحديث وصولا إلى تطبيق تقنية الإنترنت تحقيقا للتميز والارتقاء بكفاءة العمل الإداري وارتفاع مستوى جودة الأداء الحكومي عن طريق إنجاز المعاملات إلكترونياً وتوفير الوقت والجهد والمال على المستوى الوطني."

استثمار المعرفة والاقتصاد المعرفي

متطلبات ومستلزمات وعناصر استثمار المعرفة:

يتطلب استثمار اقتصاد المعرفة توفر عدة عناصر أساسية **منها :**

١- المستوى والمحتوى المعرفي في المنتجات والخدمات.

٢- المؤسسات الوسيطة بين منتجي وناشري المعرفة من جهة ومستثمريها من جهة أخرى (تحويل المعرفة إلى ثروة).

٣- ربط التعليم بالتنمية والتركيز على العلوم التطبيقية.

٤- الاستغلال ألأمثل للموارد البشرية وتزويدها بمختلف المهارات والمعارف ذات العلاقة باقتصاد المعرفة وتدريبها على استخدام وتطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة .

٥- الاستثمار في ألأنشطة المعرفية بمختلف القطاعات.

٦- مشاركة القطاع الخاص وزيادة طلبه للمعرفة.

أساليب استثمار الاقتصاد المعرفي

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محركاً في تحول الاقتصاديات وتحقيق أهداف المجتمع المبني على المعرفة، فمن خلال التدريب يتم تطوير مستوى قوة العمل وتطوير نشاط الإبداع. ويلعب دورًا كبيراً في تحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على الموارد إلى اقتصاد مبني على المعرفة ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد المفاتيح والأدوات المهمة في تطوير الاقتصاديات الوطنية. ويستخدم الاقتصاد المعرفي كاستثمار **على النحو التالي:-**

ينتج عن الاقتصاد المعرفي ما يطلق عليه "رأس المال المعرفي الذي يعد من المواضيع المعاصرة التي بدأ الاهتمام بها في ضوء التغيرات الدولية المعاصرة ، التي بدأت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي- والذي يعرف بأنه جزء

من رأس المال البشري الذي يتمثل بنخبة من العاملين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية والذهنية دون غيرهم تمكنهم هذه القدرات الذهنية على تحويل التقنية والمعلومات من البحث إلى التصنيع بنجاح متميز ويعبر في بعض الأحيان عن هذا المفهوم (بالموجودات المعرفية) التي تتضمن المعلومات والمعرفة المخزنة في الاختراعات والامتيازات وحقوق التأليف ومخزون الشركات من البيانات وأفكار الموظفين ونظم المعلومات .

" إن الإبداع التقني جد ضروري للتنمية الاقتصادية، والواقع يبرهن ذلك إذ أن التنمية الاقتصادية المستدامة لأي اقتصاد يتطلب استقبال واستخدام المدخلات التقنية المتدفقة، كما أن تحول اقتصاديات الدول من اقتصاديات تقليدية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يجعل هذه الاقتصاديات عناصر جاذبة للاستثمار الأجنبي.

أكدت دراسات أخرى على ضرورة تكييف إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه اقتصاد المعرفة، إذ قام ***Fingold*** وآخرون بدراسة حالة سنغافورة وفي قطاع التكنولوجيا الحياتية(***Biotechnology***) حيث حققت سنغافورة نمواً اقتصادياً مهماً من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير الحوافز المالية والبني التحتية وقوة العمل العاملة وتنظيم بيئة الأعمال".

" استثمار وتنمية وتطوير الاقتصاد المعرفي، كونه الأساس في توظيف المواهب والقدرات، علماً بوجود جيل من الطلاب والباحثين والمبتكرين المبدعين المحتاجين إلى الكثير من العناية والتوجيه، حيث إنّ الإمكانات متوفرة إلا أنّ نقص التوجيه والتوعية للطلاب يقلّل من أعدادهم ويقتل إبداعاتهم.

إقامة تجمعات علمية سنوية، إضافةً إلى التجمعات التخصصية، أي أن يوجد ملتقى سنوي للتقنية الحيوية مثلاً أو النانو تكنولوجي أو الابتكارات الجديدة ، أو مؤتمر سنوي لشركات الأدوية، أو ملتقى لرجال الأعمال، كما يقوم به إتحاد رجال الأعمال العرب الذي يعقد ملتقىً سنوياً لرجال الأعمال العرب، وهكذا.

توظيف المتميزين في تخصّصاتهم، ومساعدة الباحثين، وأصحاب الأعمال والمخترعين، حتى يتمكّنوا من توظيف كلّ خبراتهم وطاقاتهم بما يخدم المجتمع ويفيده.

تعليم الباحثين كيفية جعل أبحاثهم ذات نتائج ملموسة على أرض الواقع وتعليم المخترعين كيفيّة تسهيل الاستفادة من مخترعاتهم وتسهيل تسجيل براءات الاختراع للمخترعين والباحثين.
تشجيع الصناعات بمختلف أنواعها الزراعية، والصناعية، والعقارية، ودعمها عن طريق الاستعانة بصناديق التنمية وذلك بالاستعانة بالاقتصاديات المعرفي ومنتجاته المتعددة.
إنشاء أسواق مالية مرنة، مثل رؤوس الأموال المشاركة، أو المخاطرة أو النامية وصناديق الاستثمار المشتركة، إضافةً إلى توفير آليات تسهل عملية خروج أحد هذه الأموال إلى القطاع الصناعي، إذ إنّ الاقتصاد المعرفي يتطلب تمويلاً خاصاً للتجديد ورعاية الإبداع، ولتشجيع الشركات الصغيرة على البدء بمنتجات وطنية مبتكرة، علماً أنّ طرق التمويل التقليدية لا يمكن لها أن تدعم الإبداع والتجديد إلا في ما ندر.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحد ذاتها أداة تنموية ينبغي أن يكون الهدف من استخدامها ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية، وذلك من خلال تطبيقاتها على كافة الصعد الخاصة والعامة ولاسيما الخدمات الحكومية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب وتوفير فرص العمل(كتطبيقات التكسي الخاص، وشركات النقل الخاصة والعامة) وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وهذا ما أظهرته دراسات كثيرة في دول متعددة(في ماليزيا خاصة).
برامج لحلول" معرفية"
من التغيير داخل النظام الاقتصادي إلى تغيير النظام ذاته على النحو التالي:-
١- **تغيير في هيكل الاقتصاد معرفيا** : زيادة المحتوى المعرفي للقطاعات القائمة وتنويع الاقتصاد بقطاعات معرفية = فرص عمل للمواطنين.
٢- تغيير جذري في الاستثمار من المحاور التقليدية الثالثة)النفط والغاز التشييد والبناء، والخدمات(إلى محور المعرفة = تنويع ووظائف للمواطنين).

٣- تغيير جذري في الإنفاق الحكومي من المحاور التقليدية الثلاثة إلى محور المعرفة = تنويع وفرص عمل للمواطنين.
٤- برامج كبرى في التوسع في الإنتاج والخدمات المعرفية مع استهداف إيجاد فرص عمل للمواطنين.
٥- برامج وطنية كبرى وليس تدريجية (***shock and not incremental***) في تحويل المعرفة لثروة وليس العكس فقط، مع استدامة هذه البرامج.
٦- برامج لزيادة إنتاجية العمالة المحلية والأجنبية.
٧- نظام مسار التوظيف في القطاع العام لرفع الإنتاجية.
٨- تعظيم قدرة الاقتصاد على استيعاب المعرفة : رأس المال، العمالة المعرفية وبرامج التدريب الكبرى والعلوم والتقنية.
٩- زيادة المحتوى العلمي العربي وتعريب التعليم العلمي.

التجربة الأردنية نحو المعرفة والاقتصاد المعرفي:-

سنلقي الضوء هنا على التجربة الأردنية نحو اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة **على النحو التالي :-**

يعتبر مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة **ERfKE II** مشروعاً قطاعياً متعدد المانحين، حيث انبثق المشروع عن رؤية منتدى التعليم في أردن المستقبل الذي عقد عام ٢٠٠٢ .

ومن المعروف أن المملكة الأردنية الهاشمية تمتلك منظومات من الموارد البشرية ذات جودة تنافسية كفؤة وقادرة على تزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة مدى الحياة، وذات صلة وثيقة بحاجاته الراهنة والمستقبلية ، وذلك استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحفيزها عن طريق إعداد أفراد متعلمين وقوى عمل ماهرة .

ويعد مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة/المرحلة الثانية ERfKE II امتدادا للمرحلة الأولى التي بدأت في ٢٠٠٣ وانتهت في نهاية حزيران ٢٠٠٩ بواقع خمس سنوات ونصف من التنفيذ.

وسيتم التركيز في المرحلة الثانية من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة: (٢٠٠٩-٢٠١٥) على توسيع وتعميق الأثر النوعي للبرنامج في مرحلته الأولى والتركيز على دور المدارس ومديريات الميدان للإصلاح (وإدارة الأداء ، وتحسين وتطوير ومشاركة المجتمعات المحلية) من أجل تحسين تحصيل الطلبة، **وذلك من خلال:-**

أ- التغيير التنظيمي والتطوير المؤسسي لدعم وإعادة توزيع المسؤوليات والمساءلة من أجل توفير التعليم النوعي.

ب- التركيز على ضرورة إيجاد تدريب مطّور للمعلمين ما قبل وأثناء الخبرة مراجعة المناهج وموارد التعلم ، لتنقيح و مواءمة إنتاجات التعلم حسب الصفوف والمواضيع و إدخال تحسينات على تقييم الطلبة.

ج- زيادة فرص التعلم الإلكتروني في المدارس، مع إيلاء اهتمام خاص لبرامج التربية الخاصة والخدمات ، والتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم .

د- توسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومزيد من التحسين في توفير نوعية بيئات التعلم. ".

١- مبادرة التعليم الأردني

تعد مبادرة التعليم الأردنية إحدى مؤسسات جلالة الملكة رانيا العبد لله التعليمية غير الربحية برؤية ان يصبح الأردن مركزاً عالمياً للتميز والإبداع في التعليم بفعل نماذج الشراكة بين القطاعين والخاص ليرتقي بتطوير العملية التعليمية في الأردن والمنطقة وبمهمة تحفيز عملية تطوير التعليم من خلال الإبداع ودمج التكنولوجيا في التعليم بما يسهم في الإضافة النوعية للطلبة والمعلمين والنظام التعليمي من أجل بناء الاقتصاد المعرفي.

وتعد المبادرة كأول نموذج يجسّد الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص الذي أُطلق من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي والحكومة الأردنية خلال الاجتماع الاستثنائي للمنتدى الذي عُقد برعاية جلالة الملك عبد الله الثاني في البحر الميت في حزيران عام ٣٠٠٢. وأطلقت المبادرة بهدف دعم جهود الأردن في تحسين نوعية التعليم، وتشجيع الإبداع وتطوير القدرات وبناء

اقتصاد معرفي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مائة مدرسة حكومية سميت لاحقاً "المدارس الاستكشافية"، حيث تم تطوير البنية التحتية التكنولوجية في هذه المدارس والتي تمثلت بتوفير الشبكة اللاسلكية وتزويد المعلمين بجهاز محمول وجهاز عرض بالإضافة إلى تطوير محتوى الكتروني ينسجم مع المناهج الأردنية ومساند لها وتدريب المعلمين على توظيف هذه المناهج بما يخدم العملية التعليمية والتعليمية.

٢- محطات المعرفة في الأردن

تبلورت فكرة محطات المعرفة الأردنية من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بالتحول إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفي، والتي تمثلت بإتاحة الفرصة للمواطن الأردني لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فاعلة لخدمة المجتمع المحلي بمختلف فئاته، مع التركيز على المجتمعات الريفية والنائية بهدف تجسير الفجوة الرقمية بين محافظات المملكة، ولتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الاقتصاد الحديث لزيادة قدرتها التنافسية في الحصول على الوظائف ورفع كفاءتها العملية، وذلك من أجل تكامل الجهود للمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى التجمعات السكانية تنعكس آثارها المباشرة على حياة ورفاهية المواطن .

وقد تمّ إطلاق مبادرة تأسيس مراكز تكنولوجيا المعلومات وخدمة المجتمع (والتي سميت فيما بعد مبادرة محطات المعرفة الأردنية) في عام ٢٠٠١ وتأتي هذه المبادرة كخطوة عملية في طريق اعتماد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المحلية تمهيداً لتفعيل استخدامات الحكومة الإلكترونية في خدمة المواطنين في أماكن تواجدهم.

وأوكلت إلى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني مهمة تنفيذ المشروع وإعداد دراسة تحدد التوزيع الأمثل لمحطات المعرفة على جميع المحافظات والتجمعات السكانية في المملكة.

تقوم المبادرة على تبني مفهوم إشراك المجتمعات المحلية في عملية تأسيس المحطات وإدارتها وتشغيلها من قبل المؤسسات المشاركة العاملة في هذه المجتمعات، لتعزيز الشعور بالمسؤوليّة والمشاركة في إحداث التنمية التي تساعد على تطوير مجتمعاتهم.

وتنفيذا لهذه المبادرة أنشئت ١٩٦ محطة معرفة منتشرة في مختلف أرجاء المملكة، واعتمدت منهجية توزيع محطات المعرفة على توصيات الدراسة التي قام بإعدادها مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني .

وتقدمّ محطات المعرفة الأردنية خدماتها للمجتمعات المحلية ضمن فئتين هما: بناء القدرات وتعزيز المهارات من جهة، وخدمات تنمية وتطوير الوعي والإدراك لدى المجتمعات من جهة أخرى. **وتشمل هذه الخدمات:-**

١- التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢-استخدام التكنولوجيا بوصفها وسيلة مساعدة وأداة لأحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

٣- التدريب المتخصص والمتقدّم في بعض المحطات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٤- تقديم خدمات الحصول على المعلومات واستخدام الانترنت.

٥- خدمات التدريب لذوي الاحتياجات الخاصة.

مجتمع طلال أبو غزالة للمعرفة:

تتلخص إحدى الأهداف الرئيسية لمجموعة طلال أبو غزاله في سعيها الدءوب لتقديم مبادرات تدعم الحكومات المحلية نحو إيجاد اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية قائم على أساس المعرفة، وذلك من خلال تقديم التمويل والموارد والدعم للمجتمع .

وتشمل المحاور الرئيسية للمجتمع المعرفي : التعليم المعرفي، والحكومة المعرفية والبنية التحتية المعرفية، والعدالة الاجتماعية المعرفية والاقتصاد المعرفي. وتنبع أهمية مجتمع المعرفة في إيجاد حلول جذرية لبعض المشاكل التي تواجه قطاعات الصناعة والخدمات في المجتمع كمشاكل المرور والزراعة والصحة وغيرها من المشاكل .

ولا شك في أن لمحطات المعرفة - التي بلغ عددها ٤٠ محطة في مختلف أنحاء المملكة -أهمية بالغة في جعل المجتمع الأردني خلاقاً يساعد في كشف طاقات الشباب واستغلال طاقاتهم العلمية في إيجاد حلول لبعض مشكلات المجتمع باستخدام التكنولوجيا.

وتأتي مبادرة مجتمع طلال أبو غزاله للمعرفة لتعبر عن هذا الهدف العام. حيث يهدف مجتمع طلال أبو غزاله للمعرفة - من خلال استهداف الشباب العربي والسعي الجاد للمساعدة في تنمية الموارد البشرية - إلى تقديم أحدث الأدوات والوسائل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. وتتمثل رسالة مجتمع طلال أبو غزاله للمعرفة في تأهيل عدد كبير من المهنيين المحليين وإثرائهم بالخبرات الواسعة التي يقدمها مهنيو وخبراء مجموعة طلال أبو غزاله لمواجهة تحديات سوق العمل بأفضل المؤهلات .

مبادرة رواد المحتوى الرقمي

أطلقت جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنتاج" أ" مبادرة رواد المحتوى الرقمي".

وتأتي المبادرة بهدف تعزيز واقع المحتوى العربي في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية قدرات طلبة المدارس الحكومية في الصفين العاشر والحادي عشر في كافة محافظات المملكة.

وتعتبر المبادرة الخطوة الأولى الحقيقية لنشأة جيل قادر على كتابة المحتوى الرقمي باللغة العربية بما يتواءم مع الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم.

وأشار رعاة المبادرة إلى إن طلبة المدارس ليسوا بحاجة للتعليم المنهجي الأكاديمي فقط، ولكن بحاجة أيضا لإطلاق العنان لهم لكتابة المحتوى الذي يتناسب وطموحهم بما يخدم التحول إلى الاقتصاد الرقمي ومفاهيمه وكمعزز أيضا لزيادة المحتوى العربي على الشبكة المعلوماتية باعتبار أن هناك حوالي ٤٠٠ مليون متحدث للغة العربية وكونها خامس اللغات المحكية انتشارا في العالم .وتسعى المبادرة، لتحفيز الطلبة للاطلاع على التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأثرها على نمو الاقتصاد الرقمي، جنبا إلى جنب مع إبراز مواهب الطلبة في مجال كتابة المحتوى التقني العربي حول كل ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي.

ويأتي إطلاق هذه المبادرة منسجما مع الأهداف الرئيسية لمبادرة ريتش ٢٠٢٥ التي تشجع على إثراء المحتوى الرقمي، والذي من شأنه المساهمة في زيادة قدرة الجيل القادم على مواكبة التطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وستجعله مؤهلا للحفاظ على مكانة الأردن في صناعة المحتوى العربي وتحفيز الطلبة في الاطلاع على التطورات المتسارعة وإبراز مواهبهم في مجال كتابة المحتوى العربي.

وسيكون لهذه المبادرة أثر في المساهمة بزيادة المحتوى العربي على شبكة الإنترنت لتبقى لغتنا العربية لغة حية في الفضاء السيبراني إضافة إلى دورها في زيادة دور الأردن في المساهمة بصناعة المحتوى الرقمي العالمي.

بعض التجارب الدولية للاقتصاد القائم على المعرفة

الانتقال إلى اقتصاد المعرفة كخيار تنموي:

ارتباطا بالدور المتنامي الذي تلعبه المعرفة في الاقتصاديات الحديثة في زيادة الإنتاجية في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات والإدارة، وما لذلك من أهمية مواجهة المنافسة الدولية في ظل اقتصاد العولمة المتشابك، ولخصائص اقتصاد المعرفة الذي يعتبر رأس المال البشري والقدرات الذهنية محركه الرئيس، وهو مورد متاح لجميع البلدان بصورته الأولية على العكس من الموارد الطبيعية والمادية وفي ضوء الدور الذي قامت به التقنيات الرقمية والانترنت والهاتف الخلوي في التنمية الاقتصادية عبر الابتكار والمكتسبات في الإنتاجية وفي التنمية البشرية ظهرت أمام البلدان النامية او بلدان الجنوب إمكانية التفكير بنمط تنمية جديد ركيزته الرأسمال البشري، يقفز على مراحل التنمية الصناعية كما في أنماط التنمية التقليدية، ويتيح لها مكافحة الفقر والتخلف، وذلك بتبني التكنولوجيات الأكثر تقدما وحداثة والانتقال إلى اقتصاد المعرفة .

وقد أخذت بهذا الخيار عدد من البلدان المتوسطة التطور كبلدان شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل والهند.

ونستعرض بإيجاز تجربة سنغافورة وكوريا الجنوبية في التنمية والنجاحات الباهرة التي حققتاهما كبلدين يفتقران إلى الموارد الطبيعية، وشكل عمادها التعليم ورأس المال البشري وتطوير العلم والتكنولوجيا الحديثة، والابتكار المؤدية إلى التنمية المستدامة القائمة على الاقتصاد المعرفي.

التجربة السنغافورية في التنمية المستدامة القائمة على الاقتصاد المبني على المعرفة

اشتملت المرحلة الأولى من التنمية في سنغافورة على تعبئة كبيرة للمدخلات لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير وكانت المدخرات الوطنية هي الممول الأول لهذه المرحلة ثم جاء دور الاستثمار الأجنبي مما ساعد على تراكم رأس المال ورفع حصة الاستثمار في الناتج العام من ١٠% عام ١٩٦٠ إلى ٤٠% في الثمانينيات طبقاً لتقارير البنك الدولي.

كما وضعت سنغافورة إستراتيجيتين، تعتمد الأولى على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة.

بينما ترتكز الإستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية، والفكرية والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد.

عززت سنغافورة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطور جنبا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات وخاصة الخدمات المصرفية..

ركزت الحكومة السنغافورية على الارتقاء باقتصادها، المعتمد على الصناعات قليلة التكلفة، ما وضع حجر الأساس لمضي سنغافورة قدماً في اقتصادها القائم على كثافة المعرفة والابتكار.

بدأت تجربة سنغافورة في التطور الاقتصادي من خلال الاستفادة أولا من تنمية رأس المال البشري طويلة الأمد، وهو ما دفعها إلى دعوة العديد من روّاد العلوم الأقدمين الأجانب لتولي إدارة معاهد وفرق الأبحاث وتنمية المهارات المحلية. وكذلك دعم الشباب من خلال المنح مع التركيز على المجالات الطبية والتطبيقية.

تنبهت الحكومة السنغافورية لأهمية التعليم، ورفع مستوياته عبر المراحل التعليمية كافة بما في ذلك الشباب من خلال تأهيلهم ودعمهم لقيادة عملية الابتكار والإبداع على نحو يمكنهم من إنشاء شركاتهم الخاصة وتقديم التمويل اللازم لهم. ولوحظ أن معظم الشباب المبتدئين لا يقدرون على إنتاج الفكرة وحدهم، لذلك قامت باستقطاب خبراء من الخارج، للاستعانة بهم على التأهيل والبناء، بما يضمن نهاية سعيدة تتمثل بالتحول التدريجي إلى المعرفة والابتكار.

لجأت سنغافورة إلى البعثات الخارجية لطلابها إلى الدول التي تدرس باللغة الانجليزية مثل بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأميركية، ما وفر جيلا جديدا من العمالة السنغافورية، صاحبة معرفة ذهنية، وليس يدوية وحسب. ويتم اختيار أفضل الطلبة تحصيلا علميا وأكثرهم فقرا، لتمكينهم من منافسة الأغنياء وإبراز أنفسهم كأقوياء أمامهم.

نجحت سنغافورة في جذب استثمارات هامة نقلت اقتصادها من الاتكال على غيرها في التصنيع وتقديم الخدمات إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، الأمر الذي جعل من التنمية استثماراً في المعرفة والابتكار ورأس المال البشري. وحافظت على معدلات نمو عالية وطويلة الأمد، على الرغم من افتقارها إلى الموارد الطبيعية وإلى سوق محلي واسع.

تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي سنغافورة في المرتبة الأولى في العالم في تقريره عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال.

إن تجربة سنغافورة في النهضة والتنمية والازدهار "يمكن أن تشكل أنموذجا مهما نستلهم فيه خريطة طريقة أردنية تسهم بتحقيق هدف "الاعتماد على الذات" الذي تم طرحه مؤخرا للخروج من الأزمة الاقتصادية التي فرضتها علينا أزمات المنطقة.

تجربة كورية الجنوبية

١- الفلسفة الأساسية لخطة الخمس سنوات: خمسة مبادئ:

(١-١) تحقيق التنمية الاقتصادية الكورية ينبغي ان يتحقق من خلال التصنيع.

(١-٢) ينبغي أن تجري التنمية الاقتصادية تحت سيطرة وقيادة الحكومة .

(١-٣) على الرغم من أن الشركات يجب أن تكون مملوكة وتدار من القطاع الخاص، يمكن للحكومة تنفيذ قرارات خاصة في حالة الاستثمارات الكبيرة (نوع من الرأسمالية التسلطية).

(١-٤) من أجل تمويل الاستثمارات، ينبغي تشجيع تدفق رؤوس الأموال من الخارج.

(١-٥) ينبغي أن يكون للنمو الأولوية على تعديل الاختلالات في توزيع الدخل والتفاوت في التنمية الصناعية ما بين مختلف المناطق الجغرافية.

٢-إطار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا في كوريا:

تتوجه سياسة العلوم والتكنولوجيا لكوريا لاكتساب الكفاءات والمؤهلات التخصصية الأساسية في مجالات تكنولوجية إستراتيجية ونظام للابتكار التي من شأنها تمكين الأمة لتحقيق انتقال ناجح نحو اقتصاد قائم على المعرفة. ولتحقيق هذا الهدف السياسي، تم سن قانون خاص للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في عام ١٩٩٧.

٣- يحدد القانون عدة إجراءات للسياسة العامة، مثل:

١- إنشاء المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا لتحسين كفاءة نشاط الحكومة في مجال العلوم والتكنولوجيا من خلال التنسيق المشترك للوزارات لسياسات البحث والتطوير والاستثمار. كانت توجد انتقادات هائلة تشير إلى وجود الازدواجية والتداخل بين برامج البحث والتطوير للقطاع العام بسبب عدم وجود تنسيق وزاري، وهذا ما أشارت إليه أيضا منظمة التعاون والتنمية في تقريرها الذي يستعرض سياسة العلوم والتكنولوجيا لعام ١٩٩٦. ومن أجل التنسيق الفعال، يكون على رأس هذا المجلس رئيس الجمهورية.

٢- صياغة وتنفيذ الخطة الخمسية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تحتوي على برامج محددة للبحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية وإنشاء بني تحتية للعلوم والتكنولوجيا.

٣- زيادة الاستثمار الحكومي في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى ٥ بالمائة من إجمالي الميزانية لدعم البرامج المقترحة في الخطة.

المـــراجع

حامد كريم الحدراوي ،"تاثير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد المعرفة" ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ٢٠١٠ .

هايل الجازي،" مفهوم اقتصاد المعرفة " موقع موضوع، ٣نوفمبر/٢٠١٦ .

ومجد خضر " مفهوم اقتصاديات المعرفة" ٧ سبتمبر/ ٢٠١٦ .- ود. علي العنزي، "مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، "المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، ص وص ٤ ٥.

د. محمد دياب "اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي" كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية- الإعلام الجديد.

يوسف حمد الإبراهيم، التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤،ص: ١٠٢-١٠٣.

جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ ص: ١٩-٢٤. (بتصرف).

هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ٢٢. (بتصرف).

موقع الجواهر ،"القوى الرئيسية الدافعة في ظل اقتصاد المعرفة"قلب الأسد الطلعاوي، " إقتصاد المعرفة " منتديات ستار تايمز، آرشيف الاقتصاد والأعمال، ١٥فبراير/٢٠٠٩.

موقع موضوع. كوم ، " القوى الرئيسية الدافعة في ظل اقتصاد المعرفة" ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

محمد أبو الشامات ، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد ٢٨،(٢٠١٢) ص وص. ٥٩٨، ٥٩٩.

أ.د. هشام محمود عزمي" مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة" ***Cybrarians Journal***، العدد ٤٤، ديسمبر ٢٠١٦ .
د. فوزية غالب ، و د. ندى بدر الجراح ، جامعة البصرة ، ورقة بعنوان " أثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة" ص وص .٦١-٦٤ .
د. زيد بن محمد الرماني، الاقتصاد القائم على المعرفة " شبكة الشام اليوم. ٢٠١٥/٧/١٤ .
ثابت الطاهر " "المفاهيم التنموية الرئيسية التي يقوم عليها العمل التنموي بالمنطقة العربية خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠" ، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر " الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" -القاهرة – ١٤- ١٥ أيار / مايو /٢٠١٧.ص.٣-٤ .
زكريا حمودة -إتحاد المصارف العربية،" مشروع 'مارشال جديد لأعمار ٤ دول عربية" صحيفة العرب اللندنية، العدد ٩٩٠٢، ٢٩ /٠٤/ ٢٠١٥ ص.١٠.
الجامعة العربية المفتوحة، "قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي" ص. ٤١.
صندوق النقد العربي ، أبو ظبي " عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي مؤتمر صحفي بمناسبة «اليوم العربي للشمول المالي" ٢٧ إبريل /٢٠١٧.
تقرير المعرفة العربي لسنة ٢٠٠٩، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص وص: ٢٣٤-٢٣٧.
- بيان القاضي " قراءة في تقرير مؤشر المعرفة العربي " منظمة المجتمع العلمي العربي ، ٧ يونيو/٢٠١٦.
أخبار مصر: التنمية المستدامة: الخطط والأهداف، ٢٦سبتمبر /٢٠١٥.
صحيفة اليوم السابع، توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس الأعلى للجامعات في مصر وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة – ٣ يناير/ ٢٠١٨.
صحيفة الوحدة "التنمية المستدامة ودورها في تنمية المجتمعات" العدد،٨٦٩٩ ، ٢١ تموز/٢٠١٦

محمد مراياتى ، الاقتصاد الجديد: الاقتصاد المبني على المعرفة" تأثير الاستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته على الإنتاجية والتنافسية في اقتصاد الدول العربية"، المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الإسكوا وجامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان مسقط ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٥.
أ.د/ خالد مصطفى قاسم، " دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية" ، جميع البحوث الجامعية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- الإسكندرية، جامعة الدول العربية،٢٩ ديسمبر/٢٠١٣ .
محمد خضيري، " متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة الزيتونة الأردنية ،تحت شعار " إدارة المعرفة في العالم العربي"، ص ،ص .١٥ -٦ .
WORLD UNIVERSAL، موقع الشامل، نشر المعرفة في الوطن العربي، ١٩ نوفمبر/٢٠١٦ .
د. عبد الوهاب غنيم نائب رئيس الاتحاد العربي للتجارة الإليكترونية" التجارة الإلكترونية وسيلة مثلى لزيادة الصادرات" صدى البلد ١أكتوبر/٢٠١٧.
أحمد السيد كردي، " معوقات التجارة الإليكترونية" جامعة الأزهر / كلية التجارة، ١٨يونيو/ ٢٠١١ .
صحيفة الشعب الصينية/ أونلاين " وزراء الصناعة العرب: تطوير الصناعة بالعالم العربي رهين بالعمل على تعزيز التنسيق والتعاون العربي" ٢٠١٦/٦/١.
الدكتور حسين فرج الشتيوي" دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة" وزارة الصناعة – طرابلس – ليبيا.ص.١.
جمال داود سلمان (٢٠٠٩ (اقتصاد المعرفة، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص وص:١٢٠-١٢٢.

د. محمد مراياتي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي، ما هو ولماذا، وكيف، ومن المسئول، وأولوية الابتكار والتكنولوجيا فيه" ص. ٢٥.

الدكتور حسين عجلان حسن "الاستثمار في رأس المال المعرفي بين وحدة القياس وإشكالية التكوين" كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة –ص. ١٩.

الدكتور محمد نائف محمود " دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم" قسم العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل- مجلة تنمية الرافدين، ١١ العدد ١١٦، المجلد ، ٣٦ لسنة ٢٠١٤

أفنان أبو مفرح" استثمار الاقتصاد المعرفي، موقع موضوع، ٣١مايو/٢٠١٧.
د. محمد مراياتي ، المرجع السابق (٣٣) . ص. ٣١.

وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ، ١٠ شباط / فبراير ٢٠١٨ .
جريدة الغد الأردنية " [إنتاج] تطلق مبادرة رواد المحتوى الرقمي" ٢٢/شباط ٢٠١٨.